العدد ٧ من السنة الأولى ١/٣٥ يوليه سنة ١٩٤٠

الشؤون الاجتماعية والتعاون

مجلة شهرية تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية

كل ما يتعلق بالنشر والاشتراك يرسل باسم مدير التحرير مباشرة
قيمة الاشتراك فى اثنى عشر عددا ... ... ١٥ قرشا

ليس للمجلة وكلاء ولا محصلون

مدير التحرير : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٣١٢

فهرس العدد

الموضوع		صفحة
التاجر المصرى، عيوبه وأسباب فشله	اسماعيل صدقى باشا	٣
المرأة فى ميادين الحياة	سابا حبشى بك	١١
التعاون: نشأته وتطوره فى مصر	عبد الرحمن الرافعى بك	١٦
الإجرام فى الريف	الدكتور محمد مصطفى القللى	٢٠
نقص تشكيلاتنا الاجتماعية	الأستاذ سيد قطب	٣٠
تنظيم العلاقة بين الملاك وصغار المزارعين	محمد على ناصر بك	٣٤
أثر العبارة فى إبراز المشخصات القومية	الدكتور أحمد فكرى	٣٩
حقوق الجمهور وكيف يحافظ عليها		٤٢
التعاون الزراعى فى مصر	الدكتور ابراهيم رشاد بك	٤٥
نقابات العمال	الأستاذ عبد الحميد عبد الغنى	٥٢
تعليم الأميين ووسائله	الأستاذ سلامه موسى	٥٧
تعاون الجمعيات	الدكتور يحيى أحمد الدرديرى	٦٠
أطعمة الفقراء فى مصر		٦٤
فى المستوقد	الأستاذ م. محمد عبد الكريم	٦٨
حظ الآداب والأخلاق	الأستاذ محمد الهياوى	٧٣
البيت ليس فندقا ولا مطعما	زوجة	٧٧
الشباب بعد مرحلة التعليم	الأستاذ ابراهيم الفطريفى	٨٣
الانهيار الاجتماعى		٨٩
رابطة الاصلاح الاجتماعى		٩١
الشاى الأسود، هل هو مادة مضرة بالصحة؟		٩٤
متفرقات اجتماعية		١٠٧
أخبار الجمعيات التعاونية		١١٢

التاجر المصرى

عيوبه وأسباب فشله

حديث مع حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا

فى عالم التجارة المصرية ظاهرة عجيبة تسترعى الانتباه وتحمل على التفكير . هذه الظاهرة هى أن أسواق مصر كانت حتى عهد قريب عامرة بأسماء تجار كبار عرفوا بضخامة رءوس أموالهم واتساع نطاق أعمالهم و إقبال الجمهور عليهم وقد توافرت لديهم بذلك وسائل النجاح . ومع كل هذا رأينا تلك الأسماء تختفى من السوق المصرية تباعا ولم نعد نسمع عن أصحابها شيئا . فبماذا نفسر هذه الظاهرة و إلى أى الأسباب نرجعها ؟

خطر لى هذا الخاطر وخطر لى أن أستفتى فيه أحد كبار الاقتصاديين فى مصر، فقصدت الى حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا باعتبار كونه الرجل الذى إذا جاز لأحد أن يجادل فى سياسته فستبقى ناحية من نواحى نشاطه الذهنى، وهى ناحية الاقتصاد وعلم سياسة المال، أسمى من أن يرتفع إليها الجدل أو أن تختلف فيها الآراء .

قصدت إليه فاذا هو كما عهده عارفوه يرحب بكل حديث ما دام موضوعه بعيدا عن السياسة المحلية ، ويقبل بجمعة قلبه على كل بحث يأنس فيه تنوير الشعب أو تثقيف طائفة من الجمهور ، ويلاحظ وينقد ويأخذ ويدفع ولكن فى رفق وسمو حتى لتظن أن الذى قال : " فلان يقطع ولا يسيل دما " إنما أشار إلى دولته بالذات .

ألقيت عليه سؤالى ففكر مليا ثم قال :

" أما أن ذلك من الظواهر المشاهدة فأمر لاجدال فيه . وأما أنه ظاهرة عجيبة فليس فيه على ما أرى ما يدعو إلى العجب . فقد كان هؤلاء الذين تشير اليهم يعملون فى وقت ربما كانت أساليبهم التجارية تصلح له . غير أن الأساليب الفنية التجارية ، كما لا يخفى ، لا تفتأ تطور ، شأنها فى ذلك شأن سائر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية . وكل ما فى الأمر أنهم لم يماشوا هذا التطور، ولم يعنوا بتنظيم أعمالهم على الوجه الذى يلائمه ، فتأخروا فى مجاراة مقتضيات العصر، ووهنوا رويدا رويدا إلى أن اختفوا تحت ضغط الأساليب العصرية

ومنافسة من هم أعلم منهم بهذه الأساليب ممن أحكموا نظام أعمالهم وتنبهوا إلى ضرورة اختيار مشترياتهم فى مصادرها لتكون أكثر ملاءمة لأذواق زبائنهم ولكى تجىء أقل كلفة مما لو استوردوها عن طريق الوسطاء .

" يضاف إلى ذلك جهل الأولين بقواعد حساب الكلفة (Prix de Revient) التى لايخفى عليك أنها وليدة الأمس ، بل هى لا تزال فى أول مراحل تطورها . على أن الحياة دول . وإن كنا نأسف على احتجاب أسماء هؤلاء الرجال الذين حملوا لواء التجارة فى وقت من الأوقات فإن لنا من ثقافة الجيل الحاضر وخبرته ما يبشر بآمال طيبة ."

قلت : " هذا حسن فيما يتعلق بالماضى . ولكن دولتكم بلا شك قد لاحظتم فى ماشاهدتموه حتى الآن أن التاجر المصرى يبدأ عمله كبيرا ثم يأخذ فى الهبوط فيصغر ويتضاءل حتى يختفى ، بينما التاجر الأجنبى أو الشرقى المتمصر يبدأ عمله صغيرا ثم يظل ينمو وينمو حتى يجعل لنفسه مركزا كبيرا ثابتا ويستقر فيه . فما سبب ذلك ؟ وبعبارة أعم وأوضح : ماأهم العيوب التى تؤثر فى عمل التاجر المصرى وتؤدى إلى الفشل الذى يصيبه ؟ "

وهنا تبسم دولة الباشا وقال : " يظهر أنك تريد أن تثير علىّ جميع مواطنى ، فانك لاتأتى الىّ الا لأحدثك عن عيوبهم . فمنذ شهرين حملتنى على الكلام فى عيوب شبابنا ، واليوم تريد أن أبحث فى عيوب تجارنا ، وقد تجىء غدا لتتحدث فى عيوب نسائنا أو معلمينا ، وهكذا حتى لا تبقى طائفة ولا فئة من الشعب لم نتناولها بسوء . "

قلت : "أظن يا دولة الباشا أن العلاج الصحيح لايكون إلا بعد التشخيص الصحيح ، وأن علاج عيوبنا الاجتماعية لا يتأتى إلا بعد أن نكون قد عرفناها على حقيقتها . ولا خير فى أن نخادع أنفسنا ونتوهم فينا الكمال بينما الداء ينخر فى عظامنا كالسوس ، ولا يمكن أن يتهم رجل من طراز دولتكم ولا مجلة كمجلة الشؤون الاجتماعية بالرغبة فى تجريح الأمة أو التشهير بها . وإنما هى علل اجتماعية وبيلة نحسها جميعا ونحس أعراضها وآثارها فنحاول أن نشخصها ونصف لها العلاج الذى ينجع فيها . وإلا فلو أن قادتنا والمفكرين منا عمدوا إلى الصمت خوفا من المساس بهذه الطائفة أو بتلك ، لاستمرت حالتنا الاجتماعية على ما هى عليه ، فلا تقدم ولا تحسن ولا شفاء . لذلك أرى من واجب زعمائنا — وهم أطباؤنا الاجتماعيون — أن يصارحونا بحقيقة مرضنا حتى ننتبه له ولا نغفل عنه ، وسواء لديهم فى ذلك أرضينا أم كرهنا . "

وأرسل دولته نظره من خلال النافذة ، واختفت من فوق شفتيه تلك الابتسامة التى تحول بينك وبين أن تقرأ على أسارير وجهه ما يدور فى نفسه ، ففهمت أنه يتردد ، وخشيت

أن يقف من حديثه عند هذا الحد . ولكن دولته استأنف الكلام بصوته الذى تخالطه غنة لطيفة وقال وكأنه عاد بفكره من آفاق بعيدة :

" هذا صحيح ... ... عيوبنا كثيرة ويجب ان نتذرع بالحزم عند الأخذ بوسائل العلاج ... ... وبعد فأمتنا كأولادنا يجب أن ننصحها وأن نغلظ لها فى القول وأن نهرها عند اللزوم ... ... وخير لها ولنا أن نقسو عليها أحيانا من أن نبتسم لها وندع حبلها على الغارب ... ... العلاج الصحيح لا يكون إلا بعد التشخيص الصحيح ... ... هذه حقيقة "

ثم نهض الباشا وسار فى الحجرة بضع خطوات ، وتوقف وقد جعل يديه فى جيبى سترته ونظر إلى السجادة طويلا كما لو كان يتأمل فى رسومها وقال :

" اسمع يا سيدى : أريد قبل كل شيء أن يكون مفهوما أنى اذ أقول "التاجر المصرى" لا أرمى الى أن العيوب التى سأسردها تشمل جميع تجارنا بلا استثناء . فما لا شك فيه أن بين تجارنا المصريين من هم جديرون بالإعجاب والثناء والتشجيع ، و بين المتاجر المصرية الحديثة ما يستحق الثقة و يعتبر مثلا طيبا يبشر بخير النتائج و يطمئننا على مستقبل مصر فى عالم التجارة . وانما أرمى الى تلك الكثرة من التجار الذين و رثوا الأساليب التجارية المعوجة ولم ينظروا الى ما يجرى حولهم فى العالم ليستبدلوا بتلك الأساليب أساليب غيرها تضمن لهم الرقى والنجاح . وأريد أن يكون مفهوما أيضا أنى ألجأ الى التعميم لكى لا أعين أحدا بالذات ، فمثل هذا البحث أسمى من أن يتناول أفرادا معينين أو أشخاصا مقصودين .

" التاجر المصرى على العموم كثير التفؤل ، واسع الأمل ، حسن الظن بالأيام والناس ، وهذا الاستعداد النفسانى يجعله فى الغالب يقيم حسابه ومشروعاته على أحسن الفروض ، وقلما يحسب للطوارئ وتقلبات الأحوال ومفاجآت السوق حسابا جديا . وهو إذا ازدهرت تجارته وكثر الإقبال عليه زين له هذا الاستعداد النفسانى أن يعتقد أنه أقام عمله على قاعدة ثابتة ، وأن نجاح اليوم يكفل نجاح الغد وضمان المستقبل . وعندئذ ترى حسن ظنه بالأيام يتخذ مظاهر مختلفة الأشكال ولكنها كلها متلفة تؤدى الى الخراب . ولعل ابرز هذه المظاهر أنه يسرع إلى تشغيل ماله الاحتياطى فى تجارته ، مع أن الاحتياطى إنما جعل لمواجهة الطوارئ والصمود للمفاجآت ، فاذا حلت كارثة لسبب من الأسباب لم يجد التاجر من احتياطيه ما يدفعها به أو ما يعاونه على تكوين نفسه من جديد . والتفريق بين المال الاحتياطى والمال العامل قاعدة تجارية يقضى بها الحذر و بعد النظر . ولكن قليل هم الذين يعملون بها أو الذين لا يغريهم النجاح المؤقت بالانحراف عنها .

ومن مظاهر تفاؤله وحسن ظنه بالأيام حب استخدام الربح فى عمليات هى أدخل فى باب المغامرة والمقامرة منها فى باب التجارة الصحيحة ، وذلك طمعا فى تحقيق الربح العاجل من طرق

قصيرة، كالمضاربة مثلا. وكثير من تجار تجارنا قد ذهبوا ضحية هذا الطمع، بل ضحية خروجهم عن الطريق المأمون الذى يسار فيه ببطء مع الاطمئنان والثقة، إلى طريق يظن أنه أقرب ولكنه محفوف بالمخاطر والمفاجآت .

"ومن تلك المظاهر أيضا الخلط بين الربح والدخل ، فالدخل بطبيعة الحال معظمه من رأس المال الذى اشتريت به السلع المبيعة، وكسر منه يمثل الربح الصافى . ولكن بعض تجارنا يجرد خزانته آخر النهار أو آخر الأسبوع فيجد أن دخله قد بلغ مبلغ كذا فيغالط نفسه ويحسب كل المبلغ ربحا ، ومن هنا يأتى البذخ والسرف والاتلاف ، ثم لا يمضى طويل زمن حتى يفتح هذا التاجر عينيه فيجد أنه أكل رأس المال والأرباح ، فيدهش الناس لإفلاسه رغم شدة الإقبال عليه، وهم يجهلون أن هذا التاجر لم يفرق بين دخله وربحه .

"ومن أعجب مالاحظته فى بعض تجارنا أنه اذا حقق ربحا مرضيا بعد مجهود طال بضع سنين ، أخلد الى الكسل والراحة وحياة الهدوء ، فبعد أن كان يباشر عمله بنفسه ويشرف على متجره وحساباته بشخصه ، تراه يعتمد على مدير أو وكيل يتولى عنه هذا العمل والإشراف ، والحكمة القائلة "ما حك جلدك مثل ظفرك" لا تخفى عليك ، فمهما يكن من أمانة المدير أو الوكيل ، ومهما يكن من غيرته وإخلاصه فستبقى هناك أمور يحسن أن يتولاها التاجر ويراقبها ويعالجها بنفسه . اما اذا كان المدير أو الوكيل غير أمين — وهذا ما يحدث غالبا — فهناك الطامة الكبرى والإفلاس السريع .

"ويقينى أن فى التاجر المصرى عيبا أساسيا لاأستطيع أن أغفله لشدة أثره فى إخفاق بعض تجارنا . ذلك أن التاجر المصرى — والمسلم بصفة خاصة — يسىء الى حد بعيد فهم روح الدين الاسلامى وإدراك حقيقة تعاليمه السامية . فهو يقول " إن الرزق من عند الله " و إنه " لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا " ثم يفسر ذلك تفسيرا خاطئا ، ويطبقه تطبيقا أخرق . يفسره بأن رزقه ليس من الزبون وأن ما لا يشتريه هذا لابد أن يشتريه غيره، وانه إن لم يبع هذه السلعة اليوم فسيبيعها غدا ، وأن رزقه سوف يأتيه مهما حالت دونه الموانع . ومن هنا تلك المنجهية التى نشاهدها فى بعض تجارنا كبارهم وصغارهم حتى الباعة المتجولين . فبينما ترى التاجر الأجنبى أو الشرقى المتمصر يتلطف معك ويتأدب بين يديك ويتملقك ويجهد نفسه لإرضيك ويبذل شيئا من عزته ليكسبك ويتغاضى عن غطرستك ويبتسم لغضبك ويهش لضجرك ، ترى فى التاجر المصرى المسلم شيئا من التصلف وضيق الصدر وحدة المزاج . تراه لا يصبر ولا يتحمل ولا يخفض جناحه ولا يداهن ولا يتواضع، فيصطدم كبرياؤه بكبرياء الزبون فيخرج الزبون غاضبا والتاجر يودعه بهذه الألفاظ "زى بعضه ياسيدى هو كان رزقنا عليك؟"

نعم إن الأرزاق جميعا من عند الله . ولكن السماء لاتمطر الناس ذهبا ولا فضة كما قال عمر بن الخطاب ، والزبون هو الوسيط فى الرزق ، وحسن الخلق وسيلة الى كسب الزبون . فاذا ساء خلق التاجر ساءت تجارته وقل رزقه . ولا تنس ان العمال البائعين يتخلقون بأخلاق صاحب المحل ويسيرون فى معاملة الزبائن على الأسلوب الذى يأخذونه عنه . ولا يخفى عليك ما يترتب من النتائج إذا اشتهر محل تجارى بسوء معاملة زبائنه .

"ولتاجر أوروبا وأمريكا شعار معروف وهو "أن الزبون على حق دائما" ، ومعنى ذلك أن الزبون اذا غضب من عامل أو اشتكى عاملا فهو محق فى غضبه وفى شكواه بدون تحقيق ولا استفهام حتى ولو أدرك صاحب المحل أن لا مبرر لهذه الشكوى أو أن الزبون هو المخطئ ، وفى ذلك من إرضاء الثائرين والمتعاملين ما لا يخفى .

"كنت أعرف تاجرا كبيرا من الشرقيين المتمصرين وكنت أرى هذا التاجر ، رغم ثروته الضخمة وسنه المتقدمة ، يقف بالقرب من باب متجره يستقبل الزبائن ويستفسر عن صحتهم وصحة أولادهم ويرشدهم بنفسه الى البائع المختص بالصنف المطلوب ولا يفوته أن يوصى هذا البائع بالعناية بهم ثم يعود الى موقفه قرب الباب حتى اذا رأى زبونا لم يشتر شيئا سأله عن السبب وعاد به الى البائع يعرض عليه أنواعا أخرى ويرضيه بتخفيض الثمن فلا يدع الزبون حتى يرضى ويشترى . فأين هذا مما نشاهده فى المحلات المصرية الكبيرة عند ما نرى صاحبها — اذا صادفناه فى محله — يجلس أمام مكتبه فى كثير من العظمة والخيلاء وينظر الى ما يحدث حوله نظر المتفرج الذى لا يعنيه من الأمر شىء فلا يسرع الى فض خلاف ولا يتدخل لتيسير صفقة ؟

"ثم الجمود الذى يحول بين التاجر وبين تعرف الأذواق وتتبع تطوراتها وتقلباتها ، ويحد من نشاطه فى ارتياد منابع الابتكار ومصادر الاختراع والاستحداث . فالتاجر المصرى فى الغالب لا يعرف الطراز الأخير والنوع الحديث الا بعد أن يسبقه غيره اليه وبعد أن يكون شيئا مألوفا أو مبتذلا فى السوق . بخلاف التاجر الأجنبى ، فهذا له غير الصحف والمجلات عيون ومراسلون ووسطاء يقفونه على كل شىء فى حينه . وهو يرجع الى الاحصائيات ليعرف حظ الصنف فى السوق والكميات الموجودة منه فيرتب مشترياته على ذلك .

"ولقد كنت أنت شخصيا موظفا بمصلحة الاحصاء ولا شك أنك لاحظت كثرة استخدام الشركات الأجنبية والتجار الأجانب للإحصائيات المختلفة وشدة إلحاحهم فى طلبها بينما تجارنا المصريون لا يعنى أغلبهم بها بل ولا يطلعون عليها [illegible]

"أضف إلى ذلك أن التاجر المصرى لا يعنى بالإعلان وطريقة العرض عناية كافية . فالاعلان اليوم هو أهم أداة للتاجر الذى يعرف مهنته ، حتى إن المحلات الكبرى لاتضن على

الإعلان بنفقات نظنها باهظة بل جنونية وهى فى الواقع خير وسيلة لتعريف الصنف وجذب المشترين إليه . "ولعلك لا تجهل كيف أن أحد مصانع السيارات فى باريس يستخدم برج إيفل فى الاعلان عن نفسه .

"كما أن حسن العرض بتنسيق واجهات المحلات التجارية عمل يحتاج إلى مهارة ينقصنا منها بعض الشيء فاستلفات نظر المارة إلى الصنف بطريقة تجذبهم إليه ورغبهم فيه أمر لا يستهان به ، حتى أن بعض المتاجر فى المدن الامريكية لم يكتف بالاعلانات المتحركة فعمد إلى استخدام الأشخاص الأحياء يضعهم وراء الواجهة البلورية ويجعلهم يأتون بحركات آلية تشير إلى جودة الصنف وتبين فوائده والمزايا التى تميزه على غيره من المنتجات التى تخرجها محلات أخرى .

" بقى أن أحدثك عن مسألة الذمة التجارية . وهذه مسألة لها خطرها فى نجاح التجارة وفشلها .

"دعنى من التاجر الذى يبنى عمله على الغش من أول الأمر ، فهذا رجل محكوم عليه بالإفلاس السريع . ولكن تعال إلى التاجر الناجح الذى إذا عرف الرواج وآنس اقبال الناس عليه ، ظن أن هذا الرواج والاقبال سيدومان حتى ولو أدخل الزيف على بضاعته .

" هذا النوع من التجار كثير فى مصر : تجده فى الصيدلى الذى ينقصه هذا العقار أو ذاك فلا يكلف نفسه شراءه من مخزن أدوية ، وإنما يستعيض عنه عند تركيب الدواء بعقار آخر يظنه من نوعه أو قريبا منه ، وبذلك يفسد التركيب الذى أمر به الطبيب . وتجده فى بائع الحلوى والفطائر الذى إذا ارتفعت أثمان مواده الأولية لم يعمد إلى رفع ثمن بضاعته أو تصغير حجم فطائره . بل يعمد إلى استخدام مواد أولية من نوع رديء بثمن أرخص لكيلا يصدم زبائنه بتغيير السعر أو إنقاص الحجم . وتجده فى بائع الأحذية الذى يستعمل فى الأجزاء غير الظاهرة من صناعته مواد أقل جودة أو لا تتناسب مع النوع الظاهر منها اعتمادا على أن الشارى لن يلاحظها أو أن حسن الصنع قد يشفع فى رداءة الصنف . وتجده فى تاجر المفروشات عند ما يبيعك دولابا مغطى بقشرة من خشب "الباليساندر" بينما تحت القشرة الحميلة خشب من نوع لو عرفته لأعرضت عنه . وتجده فى البقال الذى يعز عليه أن يعدم كمية من بضاعة أتلفها القدم ، خصوصا إذا كانت محفوظة فى علب ، فيبيعك إياها على أنها جديدة طازجة ولا يفكر فيما قد يترتب على ذلك من نتائج ما دام قد قبض الثمن . وتجده فى الخياط الذى يلبسك بذلة من قماش جيد حسنة الصنع والتفصيل ولكنه لا يتورع عن أن يحشوها فى أجزائها الباطنة بشعر أو تيل رخيص لا يلبث أثره أن يظهر فى هندامك . ولقد أذهب فأعتد لك أفراد هذا النوع من التجار فلا أنتهى ، فحسبك هذا القدر لا للحصر بل للتمثيل .

" وفى عالم التجارة المصرية مشهد عجيب لا تجد له شبيها فى غير مصر . ذلك هو مشهد الباعة المتجولين وطريقتهم فى المناداة على بضائعهم والمساومة فيها . اخرج إلى الشارع أو خذ مقعدك فى مقهى وراقبهم ساعة أو بعض ساعة ، فانك ترى من أمرهم العجب وتنتهى الى أن تعتقد أن الغش والخداع والتزييف يجرى فى دمائهم أو أنه هو القاعدة التى يسيرون عليها فى معاملاتهم.

" إنهم يعرضون عليك سلعهم بغير أثمانها ، فالترمس لوز ، والجميز تين ، والتين قراصية ، والسمك النيلى بحرى ، والحرير النباتى طبيعى وهكذا . وهم ينسبون سلعهم إلى مصادر غير مصادرها ، فالمشمش البلدى حموى ، والتفاح الإيطالى أمريكانى ، والكرز الشامى إيطالى ، والبرتقال البلدى يافاوى ، والبطيخ الصعيدى صاحاوى وهكذا . ثم يجعلون لكل شىء ثمنا مبدئيا ، وهو فى العادة ثلاثة أو أربعة أضعاف الثمن الذى يرضون أن ينزلوا اليه فى النهاية. ويعززون تضاليلهم فى الكذب بمجرجات الإيمان . فلا يدعون الها ولا نبيا ولا وليا ولا أبا ولا ولدا إلا يقسمون به ليؤكدوا صدقهم ، وهم يعلمون أنهم كاذبون ويعلمون أنك تعلم أنهم كاذبون . فكأن محاولة الغش والسرقة أمر مسلم به بل كأنها أصل من أصول التجارة ووسيلة من وسائلها المشروعة فلا حياء منها ولا تجمل وما على الشارى الا أن يحترس ويحتاط ويدافع عن نفسه. واذا سألت أحدهم لماذا كان يحاول أن يبيعك الشىء بعشرين قرشا وهو لا يساوى أكثر من ثلاثة ، تبسم فى سذاجة مروعة وقال : " نعمل ايه . . الدنيا عايزه كده " .

هذه الطائفة من التجار خزى متنقل فى شوارع المدن ، وعار متجول فى جبين البلد إن لم تستطع الحكومة محوه لسبب من الأسباب فلا أقل من أن تعالجه علاجا يلطف من شكله ويخفف من آثاره . فالأجانب يخصونه علينا فيما يخصون من العيوب ، وينقلون الى بلادهم عنا صورا وأحاديث لا تشرف أمة تريد ان تحظى بمكانة محترمة بين الأمم . فلتبدأ الحكومة العلاج بأن تحتم على الباعة المتجولين تحديد الأثمان على بطاقات تحملها بضائعهم ، وأن تتخذ لذلك ما ينبغى من الاحتياط الذى لا يسمح لهم بالتلاعب والتغيير . ويجب على الجمهور نفسه أن يعاون الحكومة على تحقيق هذا الغرض فلا يشترى إلا من البائع الذى يخضع لهذا النظام ، ولا يتسامح مع أى بائع يحاول ادخال الغش عليه . وليكن من الجمهور أفراد يرشدون هؤلاء الباعة إلى ما فى مساوماتهم الطويلة من إضاعة وقت كانوا يستفيدون منه فى عقد صفقات كثيرة لو أنهم راعوا فى تجاراتهم ما تقضى به الذمة وما يقضى به النظام " .

وسكت دولة الباشا وتنهد من أعماق صدره وقال : " وماذا أقول لك أيضا ؟ " .

قلت : " فى هذا الكفاية ولكن ما العلاج ؟ "

فاندفع دولته فى تحمس وقال : " العلاج ؟ ... العلاج هو الزمن الذى يربينا ويعلمنا ... العلاج هو التجارب القاسية التى تمر بنا وتعلمنا ... العلاج هو المثل التى نتلقاها من الأجانب

هنا وفى الخارج ... العلاج هو بحث الأسباب التى أدت بكبار تجارنا الى الإفلاس وتدبر هذه الأسباب على ضوء الحقائق الماثلة أمام أعيننا ... العلاج هو التربية الى جانب التعليم فى معاهدنا ... لا يكفى أن يقال للجمهور : أقبل على التاجر الوطنى والمصنوعات الوطنية ، بل يجب أن يقال للتاجر : اعمل ما من شأنه أن يقبل الجمهور عليك. فاذا كانت على الجمهور واجبات فإن له حقوقا يجب أن ترعى وأن تصان " .

وأردت أن أشكر لدولة الباشا تفضله بالإجابة على أسئلتى وتطوعه لهذه الافاضة فى الحديث رغم مشاغله الجمة وعمله الكثير ، فقاطعنى قائلا : " هذا واجب قومى نشترك فى أدائه فلا موجب للشكر عليه " ومد يده مسلما وهو يقول : " أرجو مرة أخرى أن يتبين إخواننا التجار المصريون ما فى كلامى من إخلاص فى النصح وصدق فى النقد ، وألا يروا فيه غير ما قصدت من إصلاح " .

حسن الشريف

بلاغة القرآن

مر الإمام على ابن أبى طالب بأطلال الحيرة — عاصمة بنى المنذر — فسمع أحد أصحابه يرثى ذلك المجد الدارس بهذه الأبيات البليغة المؤثرة :

ماذا أؤمل بعد آل محرِّق ... تركوا منازلهم وبعد إياد

أهل الخورنق والسدير وبارق ... والقصر ذى الشرفات من سنداد

جرت الرياح على كريم ديارهم ... فكأنما كانوا على ميعاد

فاذا النعيم وكل ما يُلهى به ... يوما يصير الى بلًى ونفاد

فتذوق كرّم الله وجهه هذه البلاغة ثم لم يلبث أن قال : أين هذا من قول الله سبحانه :

" كم تركوا من جنات وعيون ، وزروع ومقام كريم ، ونعمة كانوا فيها فاكهين ، كذلك وأورثناها قوما آخرين ، فما بكت عليهم السماء والأرض وما كانوا منظرين " .

المرأة فى ميادين الحياة

لحضرة صاحب المعالى سابا حبشى بك

وزير التجارة والصناعة

قديما تحدث الحكماء وترنم الشعراء بفضائل المرأة الصالحة وما يشع حولها من ضياء يحيطها بهالة من النور ، فقالوا إن " سراجها لا ينطفئ ، وأنها كسفن التاجر تجلب رزقها من بعيد ، فالعز والبهاء لباسها وهى تضحك على الزمن الآتى" .

لقد مضت آلاف السنين على هذه العبارات الحكيمة ، التى كثيرا ما تردّدت على ألسنة الخطباء وأقلام الكتّاب ، ولكن جدتها لم تخلق لأنها تعبر عن حقيقة ثابتة على الأيام .

ولست أريد أن أروى حديثا معادا مهما كان شائقا عن المرأة فى بيتها وما لها من سلطان فى هذه الدنيا الصغيرة ، فالمنازل حرمة يرتد عنها الطرف حسيرا ، ولا يصل أرق ما فى الخيال والشعر إلى وصف روعة ما تنطوى عليه من المعانى الجليلة . على أن هذه الدنيا الصغيرة التى تحكمها المرأة ينبعث منها نفوذ قوى يوجه المجتمع من حيث لايدرى . ولقد تساءل المفكرون فى جميع العصور عن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة ، فذهب بعضهم إلى أن الأمر شركة لا فارق فيها بينهما ، فما يصح أن يقوم به الرجل يصلح لأن تقوم به المرأة على السواء .

ومنهم من رأى أن الأمر قسمة بينهما ، وأن كلا منهما ميسر لما خلق له ، وقد قال رابندرانات تاغور الشاعر العظيم صاحب كتاب " البيت والدنيا " إن لكل من الرجل والمرأة محيطا خاصا : فمحيط الرجل يمتد فى معنى السعة ، ومحيط المرأة يمتد فى معنى العمق . فمكان المرأة الأول فى البيت وما يتصل به ، بينما مكان نشاط الرجل فى الكون الذى خلق له .

وليس من مؤدى هذا أن قدر المرأة يقل عن قدر الرجل ، وإنما لكل شأنه فيما اختص به ، ولا محل للمفاضلة أو المقارنة مع وجود الفارق ، فكما أن الفضاء لا نهائى ، فكذلك العمق لا حدّ له .

وقد وصلت المرأة إلى مساواة الرجل فى الحقوق المدنية والسياسية فى كثير من البلاد ، ولكن التقسيم الطبيعى للعمل بينهما حال دون أن تكون مساهمة المرأة الفعلية فى مسئوليات الرجل فى الحياة العامة بنصيب متساو ومتكافئ ، فالمجالس النيابية لايزال الرجحان فيها للرجال ،

وفى الوزارة البريطانية الحالية التى ألفها المستر تشرشل أخيرا وقع الاختيار على سيدة واحدة لتتولى شؤون وكالة وزارة الصحة العمومية بين عشرات الرجال، ووصل كثير من السيدات إلى درجة رفيعة فى العلم والفن والأدب، فالعالم مدين بكشف معدن الراديوم وماله من فوائد جليلة فى علاج أخبث الأمراض لسيدة فاضلة هى مدام كورى .

وقد أنشئت فى سنة ١٩٣٦ وكالة وزارة للبحث العلمى فى فرنسا ولیت مناليدها مدام جوليا كورى التى تحمل اسم والدتها العظيمة والتى منحت جائزة نوبل لتفوقها فى العلوم الطبيعية .

وفى الأدب امتازت سيدات كثيرات فى جميع البلاد وفى مختلف العصور، فكان لهن شأن عظيم فى الشعر والنثر . ولسنا نحتاج لأن نذهب بعيدا لنجد الأمثلة التى تثبت هذا . ففى آداب اللغة العربية حكت مراثى تماضر لأخيها صخر بأنها أشعر من حسان بن ثابت ، كما نجد بين الشعراء والكتاب المحدثين عائشة التيمورية وباحثة البادية، وفى الفن نجد للسيدات آثارا باهرة كصورة " الرسامة وابنتها " لمدام فيجى لبران وهى فى مجموعة اللوفر بباريس .

وإذا كان للمرأة فضل لا ينكر فى نواحى النشاط العلمى والفنى والفكرى التى استعرضناها، فإن ماساهمت به فيها من جهود كان محدودا بطبيعة تقسيم العمل بينها وبين الرجل . على أن هناك ميدانا للنشاط الإنسانى للمرأة فيه فضل السبق والتفوق، وهو ميدان الخدمة الاجتماعية. ذلك لأنها أقرب إلى دائرة اختصاص المرأة منها إلى دائرة اختصاص الرجل، فما الخدمة الاجتماعية إلا امتداد العطف والحنان والشفقة من دائرة البيت التى تقع تحت سلطان المرأة إلى دائرة أوسع وهى دائرة المجتمع .

لهذا اقترن وصف سليمان الحكيم للمرأة الصالحة بذكر فضلها خارج البيت بعد بيان أثرها البالغ داخله ، فهو ينعتها بأنها " تبسط يديها إلى المسكين وفى لسانها سنة المعروف " ذلك أن الطبيعة اختصتها برقة الشعور ودقة الاحساس ، ولهذا لا غرابة فى أن تصل المرأة فى هذا الميدان إلى مصاف البطولة الحقة .

وقد سبقنى كثيرون إلى ذكر أمثلة من سجل التاريخ لهذه البطولة التى بلغت فى بعض الأحوال حد الاستشهاد فى سبيل الواجب الانسانى . وأود أن أضيف إلى هذه الامثلة ما كان للمرأة أحيانا من أثر فى تغيير مجرى التاريخ لإصلاح عيوب اجتماعية صارخة .

فقد كان من أهم الجهود التى لاقت نجاحا وتوفيقا فى إزالة وصمة من جبين الانسانية مابذل فى سبيل إلغاء النخاسة وتحرير الرقيق . ولم يكن هذا الغرض النبيل سهل المنال، وانما أريقت على جوانبه دماء كثيرة فى حرب طويلة بالولايات المتحدة بين الشمال والجنوب انتهت بإعلاء كلمة الحق وكسر أغلال العبيد .

وتقترن حرب التحرير هذه باسم الرئيس العظيم ابراهام لينكلن. ولكن اذا تساءلنا الى من يرجع الفضل فى إيقاظ الضمير العام وتنبيه الشعور الإنسانى الذى هب يطالب بالقضاء على هذا الظلم، لكان الجواب أنه من حرك الملايين لتنتصر لهذه القضية العادلة سيدة. ولعل القراء يذكرون اسم هذه السيدة فهى مسز بيتشرستو التى وصفت فى كتاب "كوخ العم توم" ما كان يلاقيه أولئك البؤساء من ظلم ومعاملة قاسية ، فقد وزع من هذا الكتاب ما لا يقل عن المليون ونصف المليون من النسخ، وترجم الى ما لا يقل عن ثلاث وعشرين لغة، ولم تهب السيدة قلبها وجنانها وقلمها لهذا العمل الانسانى النبيل فحسب ، بل وهبت ابنها الكابتن فردريك بيتشرستو الذى أصيب فى الحرب بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية ، فاذا ذكر اسم ويلبرفورس واللورد بروجهام مقترنين بهذا المجهود الانسانى النبيل فان اسم السيدة بيتشرستو تحيط به هالة من المجد لن تنتقص يد الزمن من بهائها .

وأود أن أوجه القول بصفة خاصة الى آنساتنا وسيداتنا العزيزات لأقول لهن إن ما استطاعت امرأة أن تعمله تستطيع امرأة أخرى أن تقوم به. وفى ميدان الخدمة والواجب متسع للجميع .

لقد ذكرت معركة اجتماعية كللت بالنصر ، هى إلغاء الرق ، وأسمح لنفسى أن أذكر معركة اجتماعية أخرى لا تزال ناشبة لتحرير نوع آخر من الرقيق وإعادة الكرامة والأمن كاملين الى الطفل والمرأة :

فى عصبة الأمم مؤسسة لحماية الأطفال والنساء لها فروع فى كثير من البلاد ، وليس غريبا أن يكون معظم القائمين بهذه الحركة النبيلة من السيدات .

ولعل الكثيرين من القراء يذكرون الآنسة هيجسون وما كان لمرورها بهذه البلاد من أثر عظيم سيكون له ما بعده فى محاربة الفساد .

على أننى قبل أن أذكر لهؤلاء الآنسات والسيدات معركة قريبة من أبوابهن، هى محاربة الفقر والمرض والرذيلة فى بلادنا العزيزة ، أود أن أختار لهن بعض الأمثلة عن رسالة المرأة فى جميع أقطار الأرض كذلك رحيم يعالج ما فى المجتمع من البلايا .

كنت أطالع منذ أيام مقالا للكاتبة الأمريكية دوروثى كانفيلد عن إيواء الأطفال اللاجئين الذين أصبحوا محرومين من بيت يأويهم أو عائل يدبر شأنهم بسبب الحوادث الجسام التى يجتازها العالم الآن . وقد كانت تلك السيدة فى أثناء الحرب الماضية فى فرنسا فوقفت جهودها على إيجاد بيت للأطفال الذين فقدوا آباءهم فى ميادين القتال وأصبحوا تحت رحمة الأقدار فى هذه الدنيا المضطربة ، وهى اليوم تقوم بنفس المهمة وتسخر لها قلمها

ومواردها . هـذه رحمة مستمدة من رحمة الله ، وقد أمرنا بها أمرا صريحا فى الكتب السماوية جميعا ، وليس أبلغ من القول الكريم " ألم يجدك يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى ؟ فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث " .

وسيقال للأبرار يوم القيامة "رثوا الملكوت المعد لكم، لأنى كنت غريبا فآويتمونى" فيسألون الله عز وجل " يارب متى رأيناك غريبا فآويناك ؟ " فيجيب ويقول لهم "بما أنكم فعلتموه بأحد إخوتى هؤلاء الأصاغر فى فعلتم" .

فى العام الماضى وقع حادث عظيم ، هو اعتراف السلطات العامة فى مصر لأول مرة بواجب الخدمة الاجتماعية بين الطبقات المعوزة وإنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية . على أن هـذه الخطوة الموفقة قد تقدمتها جهود الكثيرين من محبى الخير فى بلادنا العزيزة لدراسة مشكلاتنا الاجتماعية ومعالجتها ، وقد كان حظ المرأة منذ أول الأمر فى هذه الحركة المباركة وفيرا . فعقد الاجتماع الأول لإنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية فى منزل سيدة ، وكان معظم المتبرعين لهذا المشروع الخيرى الجليل من السيدات ، وتولت عمادة مدرسة الخدمة الاجتماعية سيدة .

وتضم جماعة الخدمة الاجتماعية سيدات فضليات لسن أقل تحمسا لما أخذنه على عاتقهن من الرجال .

وتتشرف هـذه الجماعة الآن برياسة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الفعلية ، كما تتشرف بعضوية ثلاثة من الوزراء منهم صاحبا المعالى وزير المعارف العمومية ووزير الشؤون الاجتماعية ، وقد نظرت أخيرا فى مشروع العناية بأمر الأحداث الذين يقدمون للمحاكمة وعهدت بتنفيذ اصلاح اعوجاجهم إلى هيئة على رأسها سيدة .

وقد لايذكر الكثيرون أن فكرة إنشاء محاكم خاصة للأحداث — وهى الفكرة التى أخذت بها جميع البلاد الراقية — يدين العالم بها إلى سيدة هى لويزدى كوفن بشيكاغو حيث أنشئت أول محكمة للأحداث ، وقد أنفقت هـذه السيدة ثروة تقدر بالملايين فى سبيل الخدمة الاجتماعية وجمعت من طريق السؤال ثروات طائلة صرفت فى سبيل الخير لتخفيف ويلات الإنسانية .

والسيدة الآن فى الثمانين من عمرها . وقد لقبت بأكبر سائلة ، ورشحت فى وقت من الأوقات لوظيفة عمدة مدينة شيكاغو لفرط ماتدين لها به مدينتها من أعمال البر والإحسان .

وأخيرا أود أن أتحدث عن آنسة من خريجات كلية البنات الأمريكية ، فلقد قبلت أن تعيش فى قرية صغيرة لتعمل فى مركز من مراكز الخدمة الاجتماعية بين نساء القرية حيث ترشدهن إلى العناية بأطفالهن وقد حرمت نفسها مما فى المدن الكبيرة من إغراء .

ولكنها كسبت أجرا عوضها خيرا مما فقدت وهو عرفان الأمهات فى تلك القرية بجميلها. فقد أصبحن يدعونها ملكا كريما و يتيمّن باسمها فيستعرنه لجميع بنات القرية .

بقيت لى كلمة أوجه فيها الخطاب إلى الآنسات اللائى تتكون منهن طاقة أزهار تقدمها معاهد تعليم الفتيات فى كل عام لبلادنا العزيزة " لا تظنن أيتها الآنسات العزيزات أنكن أتممتن دراستكن، فالحياة كلها دروس وعبر ، على أنكن حصلتن علما نافعا غذتكن به هذه المعاهد التى نفخرن بحق بانتسابكن اليها وليس العلم بشىء مالم يقترن بالعمل ، فمن عمل بما تعلم كان عظيما فى الدنيا والآخرة . إن بيوتكن و بلادكن تتطلع اليكن ، وتنتظر منكن أن يكون شعارکن : الواجب نحو الله والملك والوطن".

سابا حبشى

من درر الامام على

— ما المبتلى الذى اشتد به الداء بأحوج الى الدواء من المعافى الذى لا يأمن البلاء .

— المسكين رسول الله الى الغنى ليمتحنه ، فان اعطاه فقد أعطى الله وان منعه فقد منع الله .

— مازنى غيور قط .

— مودة الآباء قرابة بين الأبناء . والقرابة الى المودة أحوج من المودة الى القرابة .

— ما لقيت أحمق الا أعانى على نفسه .

— الجاهل الذى يطلب العلم شبيه بالعالم ، والعالم المتعسف شبيه بالجاهل المتعنت .

— اتقوا معاصى الله فى الخلوات فان الشاهد هو الحاكم .

— ان الله فرض فى أموال الأغنياء أقوات الفقراء . فما جاع فقير الا بما منع به غنى . والله تعالى سائلهم عن ذلك .

التعاون

نشأته وتطوره فى مصر

للأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك

المحامى وعضو مجلس الشيوخ

يسرنى أن أتحدث عن التعاون فإنه محبب إلى نفسى ، أميل إليه بفطرتى ، وأستبشر خيرا من تعدد جمعياته ، وإقبال الناس عليها ، وأعتقد أن نظام التعاون يجب أن تتضافر الجهود على نشره وتثبيت دعائمه لكى تجنى البلاد ثمراته الاقتصادية والاجتماعية .

ظهر التعاون فى مصر سنة ١٩٠٨ على أثر الأزمة المالية التى انتابت البلاد سنة ١٩٠٧ ، ومؤسسه والداعى له هو المرحوم عمر بك لطفى "أبو التعاون فى مصر" فقد فكر رحمه الله فى إيجاد علاج دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد ، فاتجه فكره إلى اقتباس نظام التعاون عن أوربا ، وذهب فى صيف عام ١٩٠٨ إلى إيطاليا لأنها من البلاد المشهورة بارتقاء التسليف التعاونى ، وهناك درس التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف ، واجتمع بالسنيور "لوزاتى" الملقب بأبى التعاون فى إيطاليا فتوافقت آراؤهما وميولهما ، وعاد المرحوم عمر بك إلى مصر ممتلئا اعتقادا بحاجة مصر إلى النظام التعاونى .

وفى يوم أول نوفمبر من عام ١٩٠٨ ألقى فى نادى المدارس العليا — وكان رئيسا له اذ ذاك — محاضرة عن نظام التعاون فى التسليف فى ألمانيا وايطاليا . وختم محاضرته بالدعوة إلى التعاون والحث على إنشاء الجمعيات التعاونية فى مصر ، ونصح بالبدء بالتعاون فى التسليف لأنه الكفيل بانقاذ البلاد من المرابين . واستمر فى نشر دعوته فى أنحاء القطر ، فألقى فى نادى دمياط محاضرة عن التعاون يوم ٥ يناير من عام ١٩٠٩ ، وعند عودته منها ألقى بنادى المنصورة محاضرة عن الموضوع نفسه ، وتوجه عقب ذلك إلى الإسكندرية فألقى بالكلية الأهلية الحرة يوم ٢١ يناير من نفس العام محاضرة عن التعاون فى إيطاليا وحاجة مصر الى مثل ذلك النظام . واختار من جمعيات التعاون ثلاثة أنواع دعا إلى اقتباسها وهى شركات التعاون للتسليف ، والنقابات الزراعية ، وتسمى الآن "الجمعيات التعاونية الزراعية" وجمعيات التعاون المنزلى .

وقد سعى إلى تحقيق دعوته سعيا متواصلا فتأسست فى ٣٠ ديسمبر من عام ١٩٠٩ أول شركة للتعاون فى التسليف، وهى شركة التعاون المالى بالقاهرة القائمة الى اليوم ومركزها بعمارة بنك مصر .

ثم تأسست أول نقابة زراعية فى بلدة شبرا النملة بمديرية الغربية ، وكان تأسيسها يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠، وانتشرت من بعدها النقابات الزراعية ، ثم جمعيات التعاون المنزلى فى العواصم والبنادر .

فالتعاون إذن قد ظهر فى مصر أول ما ظهر سنة ١٩٠٨ وكان نادى المدارس العليا أول بيئة ظهرت فيها هذه الدعوة الصالحة. من ذلك ترى أن التعاون قد عاصر الحركة الوطنية الأولى، وهو قبس من نورها، فان نادى المدارس العليا كان مظهرا رائعا لتلك الحركة. فالتعاون هو ثمرة من ثمرات الحركة الوطنية. ولا غرو فهو ركن من أركان النهضة الاقتصادية القائمة على تعاون المجموع لمصلحة الفرد وتعاون الأفراد لمصلحة المجموع، وهذا المبدأ هو أساس الفكرة التعاونية كما أنه قوام الحركة الوطنية .

لم يكن للتعاون حين ظهوره قانون ، وقد سعى المغفور له الأمير " حسين كامل " — السلطان فيما بعد — وكان رئيسا للجمعية الزراعية، فى استصدار قانون للتعاون سنة ١٩٠٩ ولكن الحكومة لم تكترث للأمر وقامت الحركة التعاونية فى بداية عهدها على جهود الأفراد، وسارت سيرا بطيئا لعدم تشجيع الحكومة لها ، ثم تحركت الحكومة فوضعت سنة ١٩١٤ مشروع قانون للتعاون الزراعى ولكنه كان كثير العيوب يكتنفه التعقيد والتضييق . وكان هذا المشروع موضوع جدل طويل فى الجمعية التشريعية ولكنه لم يصدر وطويت صفحته لقيام الحرب العالمية فى أغسطس من عام ١٩١٤

وقد شعر الناس أثناء تلك الحرب الضروس بفائدة جمعيات التعاون المنزلى، إذ لو كان موجودا منها العدد الكافى فى المدن والبنادر لما استهدف الناس لتحكم التجار، ولحصلوا على حاجاتهم بالأسعار المعتدلة ومن الأصناف الجيدة ، وقد أوحت فكرة التعاون بايجاد نوع من الجمعيات أنشئت فى أثناء الحرب لمكافحة غلاء الأسعار وتحكم التجار وهى "جمعيات التموين" التى ساعدت كثيرا على تخفيف وطأة الغلاء وكان لها عمل مشكور فى هذه الناحية .

ولما وضعت الحرب أوزارها استمر التعاون قائما على جهود الأفراد إلى ان أصدرت الحكومة قانونا للتعاون سنة ١٩٢٣ وأنشئ قسم التعاون فى تلك السنة بوزارة الزراعة، ولكن هذا القانون كان مقصورا على التعاون الزراعى ، هذا إلى أنه جعل التعاون نظاما حكوميا بحتا ، وهذا يخالف الروح التعاونية الحقيقية، إذ هى فى أصلها وفى كيانها روح شعبية ويجب

أن تبقى شعبية لكى تضمن البقاء والحياة الدائمة ، لأن مادة الحياة للجمعيات التعاونية هى اعتماد المتعاونين على أنفسهم ، وإنما يجب على الحكومة أن تساعد هـذه الجمعيات وتمدها بالعون والتأييد والإشراف والتشجيع المـادى والمعنوى .

وقد ظهرت عيوب قانون سنة ١٩٢٣ مع الزمن ، ومن ثم اتجهت الأفكار الى تعديله فصدر قانون سنة ١٩٢٧ وهو قانون شامل للتعاون بسائر أنواعه ، صالح فى أحكامه . جعل التعاون شعبيا حكوميا ، بمعنى أنه صار قائما على جهود الأفراد فى تأسيس جمعيات التعاون وإدارتها مع إشراف الحكومة على أعمالها وحساباتها ، وإرشاد القائمين بشؤونهـا إلى السير بها فى طريق النجاح والتقدم ، وتقديم المساعدات المـالية والأدبية إلى الجمعيات . وهـذا الإشراف والمساعدة تقوم بهما مصلحة التعاون التابعة الآن لوزارة الشؤون الاجتماعية .

فالحركة التعاونية قد مرت منذ نشأتها بثلاثة أدوار : الدور الأول من سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩٢٣ وكان التعاون فيه شعبيا محضا . والدور الثانى من سنة ١٩٢٣ إلى سـنة ١٩٢٧ وكان حكوميا محضا . والدور الثالث من سـنة ١٩٢٧ إلى اليـوم وهو خير أدوارها إذ صار التعاون شعبيا حكوميا ، وهو ما يجب أن يكون عليه فى عهده الحاضر ، فالشعب من ناحيته والحكومة من ناحيتها يجب أن يتعاونا على تحقيق الغـاية السامية من التعاون وهى سعادة الأفراد من سكان الريف والحضر .

لقد خطا التعاون فى الدور الثالث من أدواره خطوات واسعة إلى الأمام بفضل تقدم الأفكار وانتشار التعليم وارتقاء الجماهير واتجاه الأفراد إلى العناية بالحياة الاقتصادية وإقبالهم على مشروعاتها النافعة ، وبفضل العناية التى تبذلها مصلحة التعاون فى سبيل إرشاد المتعاونين إلى خير الوسائل لتقدم جمعياتهم وثباتها وانتظام أعمالها . وهـذا الإشراف الذى تتولاه مصلحة التعـاون هو ركن من أركان الحركة التعاونية ، وضمانة كبرى لاستقرارها ونجاحها .

لقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الآن فى أنحاء مصر ٨٠٠ جمعية ، وعدد أعضائها ٨٠,٠٠٠ عضو ورأس مالها المدفوع ٢٢٠,٠٠٠ جنيه ، واحتياطيها ٦٠,٠٠٠ جنيه ، ومعاملاتها مليون جنيه . من هـذه الجمعيات ٧٥٠ جمعية تعاونية زراعية و ٤٨ جمعية تعاونية منزلية . وهـذا العدد قليل جدا بالنسبة لحاجات البلاد ، ومن الواجب أن تتضافر الجهود لكى يعم التعاون كافة المدن والقرى .

إن الحركة التعاونية فى مصر قد بلغت ثلاثين سنة من حياتها المباركة ، وهى فى حاجة لى زيادة الجهود من الناحيتين الشعبية والحكومية لكى تعم سائر طبقات الشعب . فالفلاح

فى حاجة إلى جمعيات التعاون الزراعى لكى تقرضه مايحتاج إليه من النفقات الزراعية بفائدة معتدلة وشروط حسنة ، وتغنيه عن مد يده للمرابين ، وتساعده على تصريف حاصلاته بالثمن الذى يتكافأ مع متاعبه وجهوده ، وترشده إلى زيادة الانتاج الزراعى وجودته أو استخدام الآلات والوسائل الزراعية الحديثة بطريقة تعاونية ، وتساهم فى رفع مستوى المعيشة فى القرى ، وتحسين أحوالها الصحية والمادية والمعنوية ، فهى بمثابة معاهد لتثقيف العقول ، وتنوير الأفكار ، ونشر الفضائل ، وتهذيب الأخلاق ، والتنفير من الرذائل . وقد دلت المشاهدات والتجارب على أن الجمهور التعاونى أحسن تثقيفا ، وأرقى مستوى من الجمهور العادى .

أما فى المدن فحاجة الأفراد إليها لاتقل عن حاجة سكان القرى ، لأن المستهلكين فى المدن فى حاجة دائمة إلى استيراد ما يلزمهم من ما كل وغذاء وملبس وأدوات وأثاث من أجود الأصناف بأرخص الأسعار . وهذا لايتوافر لهم إلا فى جمعيات التعاون المنزلى يؤسسونها ويكونون فيها هم البائعون وهم المشترون ؛ يبيعون لأنفسهم ويشترون لأنفسهم بواسطة الجمعية التعاونية فيضمنون الايستغلهم الوسطاء والتجار .

ففائدة الجمعيات التعاونية المنزلية من هذه الناحية محسوسة ملموسة ، ولها فائدة اقتصادية أعم وهى تعويد الأفراد على المشروعات الاقتصادية ، وبث روح التدبير والاعتماد على النفس فى طبقات الشعب ، لذلك قوبل إنشاء جمعية التعاون المنزلية بالقاهرة بالغبطة والابتهاج ؛ ولقد كان إقبال العدد الجم من الأفراد على حيازة أسهمها دليلا جديدا على انتشار روح التعاون فى مختلف الطبقات . وهذا ما يبشرنا بمستقبل سعيد للجمعية ولغيرها من الجمعيات التى تنشأ على غرارها فى العواصم والمدن ، وللحركة التعاونية عامة ، وبخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية فى القرى والأقاليم .

إن المرء لايستطيع أن يعيش بمفرده فى معزل عن الناس . وقديما قال الشاعر :

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

فالأفراد فى حاجة إلى أن يخدم بعضهم بعضا تحت لواء الجمعيات التعاونية ، وهم بذلك يحققون لأنفسهم ولبلادهم المزايا التى تتكفل بها هذه الجمعيات والتى لاتتوافر إذا عاش الناس فرادى لايهتم كل منهم إلا بشأن نفسه .

ويسرنى أن أختم مقالى بدعوة المصريين جميعا إلى الانضمام تحت لواء الجمعيات التعاونية ، وبدعوتهم إلى التعاون حينما وجدوا إلى التعاون سبيلا .

عبد الرحمن الرافعى

الإجرام في الريف

للدكتور محمد مصطفى القللى
أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق

الإجرام بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة، من أهم المشاكل التى يعنى بها الباحثون، ومن أخطر الأدواء التى تعنى الدولة بمكافحتها، إذ أن واجب الدولة الأول هو المحافظة على الأمن. والموضوع متشعب النواحى مبتناه فى التفصيلات وتفصيل التفصيلات ، ولا يتسع المقام لشرح ذلك كله فى مقال ، وكل ما أرجوه أن أوفق إلى أن أعرض على القراء صورة واضحة للطابع الخاص الذى يميز إجرام أهل القرى ، وأبين أهم العوامل الأساسية التى تدفع إليه والموراد التى تغذيه أو تعين عليه ، وأشير إلى الجوانب الأساسية التى يجب أن يبدأ الإصلاح والمقاومة من ناحيتها .

والجريمة بصفة عامة ليست بحادث عرضى يأتى وليد الطفرة أو عفو المصادفة، بل هى ظاهرة اجتماعية تأتى نتيجة لعوامل مختلفة تساهم فى حدوثها وفى تعبيد الطريق لها . وهى ككل ظاهرة فى الوجود نتاج لازم لعوامل شخصية، أى خلقية، وعوامل طبيعية وعوامل اجتماعية .

فالعوامل الخلقية ، طبيعة الفرد وما تلقاه الفرد بحكم الوراثة من انحراف فى العقل أو استعداد للشر ، هذه العوامل لها أثرها فى سوق المجرم إلى الإجرام ، بل لقد تغالى البعض وأرجع الجرائم كلها إلى استعداد خلقى فى المجرم ، ودعاة هذا المذهب يرون أن المجرم إنما يقدم على الجريمة لأنه بحكم خلقه ميال إلى الإجرام ، فكما يولد الإنسان وفيه استعداد للشر أو للأعمال العقلية أو للأعمال اليدوية ، كذلك يولد المجرم وفيه استعداد فطرى للإجرام .

والعوامل الطبيعية لها نصيبها أيضا ، فالحر ومثله البرد يهيئ جوا صالحا لأنواع معينة من الجرائم ، كذلك اختلاف فصول السنة وما بها من المحصولات يعين على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم كما نرى .

وأخيرا تأتى العوامل الاجتماعية ، وهذه فى الواقع أهم العوامل التى تدفع إلى الإجرام ، فالأسباب الاقتصادية وما يتبعها من فقر أو غنى تدفع إلى الإجرام ، للغنى جرائمه كما للفقر جرائمه ، والأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من عطل وتشرد تمهد السبيل للإجرام ، وانتشار المسكرات والمخدرات والجهل والحوادث السياسية ، كل هذه العوامل أيضا لها نصيب فى وقوع الإجرام والتحكم فى سيره .

بعد هذه الكلمة العامة نتطرق إلى الكلام عن الإجرام فى الريف أو القرى ، وأقصد بالريف أقاليم مصر ماعدا المدن الكبرى .

والإجرام فى القرى له طابعه الخاص الذى يميزه من الاجرام فى المدن ، وذلك ناشئ بطبيعة الحال عن الاختلاف فى درجة الحياة الاجتماعية من حيث الحضارة ، فالمدن الكبرى تمثل مظهرا من المدنية أرقى من الذى تمثله القرى ، والحضارة الحالية تهذب من الطباع وترهف من إحساس الناس وتدفعهم إلى المنافسة فى العمل والكسب . ونظرا للنزعة الغالبة فى المدينة وهى كثرة التهافت على المادة والجد والاجتهاد فى تحصيلها ، نجد أن لهذا صداه فى اجرام المدن ، فهو مطبوع بهذا الطابع . فالدافع الأول للاجرام فى المدن هو المادة ، هو الطمع فى مال الغير وحب الكسب من طريق سهل ميسر . ولذلك إذا رجعنا إلى الاحصائيات الجنائية ونظرنا إلى الجرائم التى تقع فى القاهرة أو الاسكندرية مثلا وهما تمثلان أرقى درجة من المدنية فى بلادنا ، إذا رجعنا إلى الاحصائيات الخاصة بهما نجد أن الجانب الأكبر من جرائمهما هو من الجرائم التى ترمى إلى اغتيال مال الغير كالسرقات والنصب والتبديد والتزييف والتقليد . وفى إحصاء للأستاذ البابلى بك فى دروسه بمعهد العلوم الجنائية نرى أن نسبة جنايات السرقة وجنح السرقة التى تقع فى مصر والاسكندرية وبور سعيد والسويس تبلغ تقريبا نحو ٢٪ مجموع السرقات التى تقع فى مصر بأجمعها ، وهذا له دلالته على نوع الجرائم .

ونظرا لما يتبع حياة المدن من لهو وعبث ، وما تفيض به من وسائل الاغراء والتقليد نجد أن الجرائم الخلقية أكثر ذيوعا فى المدن منها فى القرى ، فجرائم هتك العرض والتحريض على الفسق والفجور ترتفع نسبتها فى المدن فوق نسبتها فى الأرياف بكثير .

ومن المظاهر الخطرة لإجرام المدن كثرة محترفى ذلك النوع من الاجرام الذى يرمى إلى الاعتداء على المال . ففى المدن نجد أن كثيرا من المجرمين يحترفون الجريمة ولا سيما السرقات والنصب . فالمجرم منهم ينظر إلى الجريمة لا باعتبارها شيئا معينا أو خارجا على القانون ، بل باعتبارها وسيلة للكسب والعيش ، فهى مورد رزق شأنها شأن أية مهنة أخرى ، ولذلك فهو لا يرى فيها أية غضاضة . أما السجن فهو خطر ماثل بالمهنة ، وكل مهنة لها أخطارها ، وكما يتعرض البناء للسقوط من فوق " السقالة " والمراكبى للغرق وسائق السيارة للاصطدام فإن السارق يجوز أن تزل قدمه ويخيب ترتيبه فيحكم عليه ويلقى فى السجن . ومع كل فالسجن ليس بمنفر لهذه الدرجة . وفى اصطلاحهم السجن عبارة عن " باكنس Vacance " أى فترة راحة وإجازة .

ولقد حدث فى محكمة مصر منذ بضع سنين ان سألت المحكمة أحد المتهمين — وكان لدا من معتادى السرقة — عن اسمه وصناعته فأجاب بكل سذاجة " اسمى فلان وصناعتى حرامى "

تعبير صادق عن واقع الأمر ، فهو يرى الجريمة وسيلة للعيش لا أكثر ولا أقل ، فاذا قيل له إنها مهنة غير شريفة هز كتفيه وقال : فليكن ، واعتبر هذا الرأى رأى جهلاء أو " مغفلين " أما فى رأيه هو فهى مهنة لها أصولها ومغرياتها وفيها مهارة وفيها أيضا كسب كبير .

الذى أريد أن أنتهى اليه هو أن أغلب المجرمين فى المدن مجرمون محترفون . وجلهم يبدأ فى الجريمة من الصغر ، وكثير منهم يفتتح حياته باصلاحية الأحداث وينتهى إلى اصلاحية الرجال أى إلى السجن الخاص بمعتادى الاجرام . ومن إحصاء عمل فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ يتبين أن عدد المحكوم عليهم باعتبارهم مجرمين معتادى الإجرام فى السرقات والنصب وخيانة الأمانة يبلغ فى القاهرة والاسكندرية والسويس نحو ٥٣ ٪ من مجموع المحكوم عليهم فى سائر مصر ، هذا فضلا عن القضايا التى حفظت فيها الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل .

هـذه هى صورة الإجرام فى المدن ، أما فى القرى فأهم ما يميز الإجرام هو أن جرائمه من الجرائم التى تنم على القسوة والخلق الجـاف ، فنجد جرائم القتل المتعمد أو الشروع فيه وهى أخطر الجرائم وأبعدها عن الرحمة ، نجد أنهـا أكثر ذيوعا فى الريف منها فى المدن ، ونظرة إلى الإحصائيات الجنائية تمض ناطقة بذلك ، فإذا رجعنا إلى إحصاء إدارة الأمن العام عن المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٧ نجد فيه (ص ١٧) بيانا لجملة جنايات القتل والشروع فيه ونسبتها إلى مجموع الجنايات فى كل إقليم ، فنلاحظ مثلا أن نسبة القتل والشروع فى القتل فى أسيوط ٦٢ ٪ وفى المنيا ٥٤ ٪ وفى الفيوم ٥٤ ٪ وفى القليوبية ٥٢ ٪ بينما هذه النسبة لا تبلغ فى القاهرة سوى ١٦ ٪ وفى الاسكندرية ٢٢ ٪ وفى القنال ٢١ ٪ وفى هذه الأرقام الدلالة الكافية ، كذلك نجد جرائم الخطف والحريق المتعمد وتسميم المـاشية أكثر انتشارا فى القرى بل تكاد تنفرد بأغلبها إن لم يكن بها كلها .

فمن حيث نوع الجرائم يمتاز الريف بالجرائم القاسية .

أما من ناحية الدافع إلى الإجرام فإننا نجد أن الطابع الأول الذى يميز إجرام الريف هو الانتقام ، الانتقام على اختلاف صوره واختلاف أسبابه كما سنرى ، ومن إحصاء للبابلى بك عن بضعة سنين نجـد أن الجرائم التى يدفع إليهـا الانتقام بصفة عامة فى مصر تبلغ نحو ٧٣ ٪ من مجموع الجنايات أى حوالى ثلاثة أرباع الجنايات ، ويختص الريف بالنصيب الأكبر سواء فى القتل أو فى غيره من الجرائم ، بل نجد أن بعض الجرائم كإتلاف المزروعات وتسميم المـاشية يكاد يختص به الريف دون غيره .

والانتقام هو الجرح الدامى فى حياة الريف الاجتماعيـة ، ويختلف الانتقام من حيث صوره ووسائله كما يختلف من حيث الدوافع التى تدفع إليه ، وهو يقع بارتكاب جرائم ضد النفس أو ضد المـال .

وأهم الجرائم التى تقع على النفس ما يسمى بالجرائم الدامية ، و يقصد بها القتل والجرح والضرب . و يحصل القتل بكل الوسائل وعلى الأخص بالأسلحة النارية التى يكثر انتشارها فى بعض المناطق ، ومما يستلفت النظر فى الانتقام بالقتل العمد أنه كثيرا ما ينفذ بواسطة أشقياء محترفين مقابل أجر معين ، ومما يدعو إلى الدهشة أن يجد الإنسان فى بعض القضايا أن الأجر الذى اتفق عليه ضئيل ، وقد لا يتجاوز خمسين قرشا . شخص يزهق روح آخر ليس بينه وبينه عداوة بل ولا علاقة ما و يستهين بروحه إلى هذا الحد مقابل خمسين قرشا ! والأدهى من كل هذا جرائم القتل ترتكب أحيانا لمجاملة الأصدقاء . ومن الغريب أنه كثيرا ما يحدث أن الأشقياء يبيعون الصفقات بعضهم لبعض فمجرم يتفق على قتل شخص مقابل عشرين جنيها مثلا ثم يبيع الصفقة لآخر بخمسة جنيهات ، ولا يبعد أن يبيعها هذا المشترى إلى ثالث ! وهذه تجارة مع الأسف رابحة وخطرها ليس بالكبير كما سنرى من نسبة القضايا المحفوظة والتى حكم فيها بالبراءة .

كذلك يحصل الانتقام بأنواع أخرى من الجرائم تقع على المال ، وأخصها الحرق العمد وتسميم الماشية وإتلاف المزروعات .

و يلاحظ أن الانتقام فى الوجه القبلى يختلف فى مظهره عن الانتقام فى الوجه البحرى ففى الوجه القبلى يقع الانتقام بوسائل أكثر جرأة وأمعن فى القسوة وأهمها القتل والضرب .

و إذا رجعنا إلى تقرير إدارة الأمن العام سنة ١٩٣٨ نجد فيه (ص ٢٤) بيانات عن حوادث القتل والشروع فى القتل فى المديريات والمحافظات المختلفة فنلاحظ فيه مثلا :

الجهة	جملة القتل والشروع فيه	ما يخص الحادثة من عدد السكان
أسيوط	٦٦٦	١٨٠٧
جرجا	٣٣٨	٣٠١١
الفيوم	١٨٤	٣٢٧١
الغربية	٣٨٢	٥١٤٠
المنوفية	١٧١	٦٧٦٨
الشرقية	١٥٦	٧١٧٦
البحيرة	١٣٠	٨١٦٠
الدقهلية	١٢٨	٩٤٩٥

فنسبة القتل والشروع فيه أكثر ارتفاعا فى الوجه القبلى منها فى الوجه البحرى كما يتبين من تلك الأرقام . أما فى الوجه البحرى فنجد أن الانتقام كثيرا ما يحصل بوسائل يطبعها الخوف والحذر ، فتسميم المواشى و إتلاف المزروعات والحريق العمد أكثر ذيوعا فى الوجه البحرى . وها هى الأرقام ناطقة بذلك كما يتبين من تقرير الأمن العام سنة ١٩٣٨ وها هى بعض الأمثلة :

الجهة	عدد الجرائم	الجهة	عدد الجرائم
الحريق العمد			
الدقهلية	١٣٤	بنى سويف	١٧
الشرقية	١١٣	الفيوم	٢٣
الغربية	١٨٢	أسيوط	٢٢
إتلاف المزروعات			
الدقهلية	٢٤	الفيوم	٨
الشرقية	٢١	أسيوط	٥
الغربية	١٧	جرجا	٤
المنوفية	١٩		
تسميم المواشى			
الدقهلية	٥	أسيوط	٢
الغربية	٩	جرجا	١
المنيا	١		

من هذا الإحصاء نجد أن حوادث الانتقام بواسطة هذه الجرائم التى يتم شكلها على خوف مرتكبها ، أكثر ذيوعا فى الوجه البحرى منها فى الوجه القبلى . هذه الجرائم كما قلت

يطبعها الخوف : فهذه خرقة مبللة بالغاز تشعل فيها النار وتلقى على زراعة أو أحطاب، وهذه كمية من الزرنيخ توضع فى كوز ذرة و يلقى للماشية أو تنثر على زراعة البرسيم فى الصباح حتى إذا جاءت الماشية ورعته تسممت، وأولئك بضعة أشخاص يتلفون أثناء الليل زراعة فى حقل وصاحبه نائم فى داره بعيدا عنه ، كل هذه أفعال أظهر ما تدل عليه الخوف والجبن . وربما كان هذا راجعا إلى طبيعة فى الخلق نتيجة الظلم فى عصور ماضية . وكان الوجه البحرى أكثر تعرضا من الوجه القبلى للغارات والمظالم .

ومن أساليب الانتقام الذائعة فى الأرياف التافيقات الجنائية ولها طرق شتى وكثيرا ما تدل على مهارة شيطانية فى الخبث وحسن التدبير .

الدوافع إلى الانتقام :

الدوافع إلى الانتقام عديدة ، وأهمها تأصل عادة الأخذ بالثار على الأخص فى الوجه القبلى ، والمنازعات بين العائلات أو بين أفراد العائلة الواحدة بسبب ميراث أو مصاهرة أو لدفع العار أو غير ذلك .

وعادة الأخذ بالثار هذه عادة قديمة متأصلة فى الريف المصرى من عهد بعيد ، وهى ترجع فى أصلها إلى أصل عربى ، ونجد أنه يقابلها فى إيطاليا (Vendetta) وفى أسبانيا (Mafia) فدم المقتول دين فى رقبة عائلته وعلى الأخص الأقربين له ولا يغسل الدم إلا بالدم . ومهما طالت الأيام فلا بد من الأخذ بالثأر . ومن الأمثال الذائعة " الدم ما يسوسش " فالمتأصل فى أذهان الناس وعلى الأخص فى المناطق التى يرجع السكان فيها إلى أصل عربى، أن الأخذ بالثأر واجب مقدس لا يقف فى سبيل أدائه خشية العقاب أوحرمة القضاء أو أى سبب آخر . ومن الأمثلة على ذلك أنه حدث فى قضية أن شخصا قتل فى إحدى قرى الصعيد ولم تكن له عصبية كبيرة فى تلك الناحية وترك طفلا صغيرا سنه سنتان . غير أن القاتل رغم ذلك هرب من بلده خشية الانتقام ونزح إلى الوجه البحرى . فلما كبر ابن القتيل أخذت أمه تنبهه إلى مقتل أبيه و إلى واجب الأخذ بثاره، فلما كبر واشتد ساعده و بلغ العشرين من عمره كانت أمنيته فى الحياة أن يثأر لأبيه، فغادر قريته وظل يبحث عن قاتل أبيه حتى عثر عليه يشتغل عاملا فى إحدى الملاحات فى شمال الدلتا، فسعى حتى اشتغل عاملا مع غريمه هذا واجتهد حتى تعرف به وتوثقت بينهما العلاقة . وفى إحدى الليالى انتهز الفرصة وغريمه نائم فأهوى بفأس على رأس فقتله واستسلم للقبض عليه فرحا مستبشرا بكل هدوء واطمئنان ، لأنه أدى واجبه وأرضى ضميره .

ومن الحوادث الفريدة فى تاريخ القضاء التى تدل على مبلغ تأصل تلك العادة التى صارت عرفا حادثة كتب عنها المرحوم محمد مجدى باشا بحثا شائقا فى إحدى المجلات العلمية و إليكم ظروفها :

ذهبت زوجة فى الصباح إلى الحقل تحمل الطعام لزوجها فوجدته مقتولا فولولت و بلغت النيابة ،وانتقل المحقق و باشر التحقيق وأخذ البوليس فى التحرى ولكن بدون طائل، إذ لم يتهم أحد ، فأقفل وكيل النيابة محضره وعاد إلى مقر عمله ، وفى المساء دوت الزغاريد فى منازل عائلة تعرف بعائلة الهوارى وهى من أصل عربى . ففى صباح اليوم التالى ذهب زعماء عائلة القتيل إلى النيابة وأجمعوا على اتهام شخص معين يعتبر رئيسا لعائلة الهوارى . فسألهم وكيل النيابة عما لديهم من الأدلة ، فقالوا إنه من بضع سنوات قتل شخص من عائلة الهوارى واتهم فيه ابننا القتيل ،ولكن لم تثبت عليه التهمة وحفظت الدعوى. ولم تقم عائلة الهوارى مأتما لقتيلها . ومن تاريخ الحادث ظل رئيس عائلة الهوارى الذى تتهمه اليوم يسير حافى القدم مطأطئ الرأس لا يرفع عينيه فى أحد، و يلبس على رأسه قطعة من القماش الأسود الذى يلبسه النساء عادة ولا يأكل لحما ولا ينعم بشيء . وظل على هذه الحال طول تلك السنين وأمس قتل ابننا وفى المساء دوت الزغاريد وأقيم المأتم . واليوم خرج فلان هذا مرتديا ملابس جديدة وفى قدميه حذاء جديد وعلى رأسه عمامة بيضاء وهو يرفع عينيه فخورا أمام كل من يقابله ، ويصافح الناس ويتقبل عزاء المعزين ، وكانت هذه القرائن مفتاح القضية فاستدعت النيابة بعض شيوخ الجهات المجاورة فاعترفوا بقيام هذا العرف .

وهذا العرف إذا تأملنا فيه نجد أنه صورة طبق الأصل مما كان لدى العرب فى عهد الجاهلية ،ويذكرنا بامرئ القيس عند ما قتل أبوه فقد حلف ألا يأكل اللحم ولا يتطيب بدهن حتى يأخذ بثأر أبيه .

فعادة الأخذ بالثأر من أهم الأسباب التى تدفع الى الانتقام فى الريف وتغذى موارده تغذية مستمرة، لأن القتل يبعث على القتل، والمعتدى عليهم اليوم سيكونون المعتدين فى الغد وهكذا يسير الإجرام فى دائرة لا تنتهى .

وفضلا عن الثأر يحصل الانتقام لأسباب مختلفة أخرى . ومن أهم هذه الأسباب المساس بالعرض . فالمحافظة على حرمة العرض شيء مقدس لا يتهاون فى أمره ولا يتسامح فيه ،وأية إهانة يجازى مقترفها بالقتل والتمثيل بجثته تمثيلا ينم عن الغل و يدل على سبب الجريمة وتصل الحالة فى بعض الأحايين الى تغيظ أعمى . ومن الحوادث المعروفة حادثة ضابط بوليس كان يطارد شقيا ، وحاول عبثا أن يعرف من زوجته أين يختبئ زوجها فدفعها فى صدرها بيده ،فلم تمض على ذلك بضعة أيام حتى قتل الضابط ووجدت جثته وقد قطعت يدها اليمنى . ومن هذا القبيل حادثة رجل كان يرافق زوجته وهى راكبة دابة و يسندها بيده ، وفى الطريق انكفأت الدابة فسقطت الزوجة وانكشفت ساقها قليلا ولكنها بقيت مغطاة بجورب أسود سميك . وحانت من الزوج التفاتة فرأى رجلا من بعد يطيل النظر الى زوجته فأسرها فى نفسه الى أن ترصد له وقتله .

ومن أسباب الانتقام النزاع على الوظائف الحكومية فى القرية كالعمدية ومشيخة الخفراء . فمن الإهانات أن تخرج العمدية من بيت بعد أن عمرت فيه طويلا . وكثيرا ما ترتكب حوادث ضد أبرياء لا حول لهم ولا قوة وإنما الغاية من ذلك زعزعة الأمن فى القرية بغية تشويه سمعة العمدة الجديد وإثبات عدم قدرته على استتباب الأمن .

وهناك طبعا أسباب أخرى للانتقام بعضها محلى خاص بالريف كالنزاع على مناوبات الرى، والمنافسة فى استئجار أطيان، والتعرض والنزاع على حدود الأطيان ... الخ وبعضها عام ككل شؤون الحياة العادية . وفى إحصاء إدارة الأمن العام (١٩٣٠ — ١٩٣٧) تفصيل للأسباب الانتقامية فى خلال تلك المدة بالنسبة لكل نوع من الجرائم .

وقبل أن أترك موضوع الانتقام لا أجد بدا من الإشارة إلى أنه مما يدهش له الإنسان المتحضر أن جنايات خطيرة، وعلى الأخص القتل العمد ، كثيرا ما ترتكب لأسباب تافهة جدا وإنا لنجد فى تقرير القيسى باشا سنة ١٩٢٧ أمثلة عديدة لذلك . كذلك نجد فى تقرير إدارة الأمن العام لسنة ١٩٣٨ أمثلة عديدة وأغلبها فى الوجه القبلى وها كم بعضا منها :

الجناية رقم ٤٩ الصف سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن ابن المجنى عليه أخذ " كوزين " ذرة من حقل المتهم .

الجناية رقم ١١٥٠ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه رفض أن يبيع بالأجل ملحا للمتهم قيمته ثلاثة قروش .

الجناية رقم ١٢٣١ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه ضرب عنزة المتهم .

الجناية رقم ٩٣٧ طما سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — بسبب التزاحم على سماع راديو

الجناية رقم ١٩٥٣ بندر أسيوط سنة ١٩٣٨ — قتل — اصطاد شخص غرابا وشواه ليأكله فطلب منه المتهم أن يأكل معه فلما رفض طعنه بسكين فقتله .

الجناية رقم ٤٢٥٥ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه كسر عود قصب من زراعة المتهم .

الجناية رقم ٤١٦٩ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — طلب المتهم شراء دجاجة من المجنى عليه غير أنه باعها لغيره فأطلق عليه عيارا ناريا .

الجناية رقم ٢١١٨ طهطا سنة ١٩٣٨ — قتل — بسبب نزاع على قمع صفيح ثمنه خمسة مليمات .

الجناية رقم ٢٣٤٠ البدارى سنة ١٩٣٨ — شروع فى قتل — لأن المجنى عليه أنكر مديونيته للمتهم بقرش صاغ عند ماطالبه بدفعه .

هذه الأمثلة تريبنا إلى أى حدّ لا يحفل الناس بخطورة الجريمة وإلى أى حد يستبيحون أرواح إخوانهم من بنى الإنسان . وهذه الجنايات صادرة عن أشخاص عاديين أى ليسوا من محترفى الإجرام ، فهى نتيجة لعاطفة الغيظ التى تملك نفس الشخص ولا تجد لها مايقيد زمامها ، فلا يقف من الانتقام عند حد .

عرضت أمام القراء الصورة العامة لجرائم الريف ، وهى تدل على كثرة متزايدة فى الجرائم الخطيرة ، وقسوة فى نوع الجرائم يدفع إليها الانتقام فى أغلب الأحوال .

والآن نتساءل : ما سبب هذه الحال وما أسباب تلك الظواهر الخطيرة ؟

طبعا إن الإجرام تتدخل فيه عوامل مختلفة طبيعية وشخصية واجتماعية ، كما أسلفنا فى أول هذا المقال . ولكل من هذه الأنواع دخل فى الإجرام ونصيب يساهم به فيه . ففصول السنة وما فيها من مزروعات تهيئ جوا صالحا لأنواع معينة من الجرائم . من ذلك زراعة الذرة " الجيضى " فى الصعيد والقمح والقطن ، ومناوبات الرى وفصل الصيف وما يترتب على الحر من سرعة الغضب ... الخ .

كذلك العوامل الشخصية لها أثرها . فالعنصر الذى يرجع إلى أصل عربى يتوارث عادات خاصة وعرفا خاصا .

ولكن الدور الذى ينسب إلى هذين النوعين ضئيل ، والعوامل الأولى فى الإجرام عوامل اجتماعية وعلى الأخص ما تعلق منها بناحية التثقيف والتربية . فالعوامل الانتقامية والحركات الانتخابية والأزمات المالية ... الخ كل هذه تهيئ جوا صالحا للإجرام وتبعث عليه . وإنما أهم هذه العوامل هو الجهل فالجهل له أكبر أثر فى حدوث الجرائم وأثره إما عن طريق مباشر وإما عن طريق غير مباشر .

الطريق المباشر : وهو الجهل ، فالجهل يحيل الإنسان ضعيف التقدير لجانب المعنوى من الأمور حتى لايدرك مافى الجريمة من قبح ، ويجعله جاف الطبع غليظ الإحساس ، إذا أثار فى نفسه شعور الغيظ لا يجد له حدا من حسن التقدير والعقل ، بل يندفع اندفاعا أعمى لايفكر إلا فى الانتقام ، والانتقام بأقصى مايستطيع كفاح الإنسان الأول لم تهذبه التربية ولم تكبح ثورته التعاليم الأخلاقية . وهذا يفسر التمسك بعادات بالية لايقرها الجهل ويفسر التغالى فى الانتقام وارتكاب جرائم صغيرة لأسباب تافهة .

الأثر غير المباشر : للجهل أثر غير مباشر فعال فى تغذية الإجرام وجيش المجرمين . وأقصد بذلك عدم الرغبة فى التعاون مع رجال السلطة القائمة بضبط الوقائع وتحقيقها . تقع الجريمة فى وسط القرية وفى رابعة النهار ، ورغم هذا يجىء المحقق فيجد نفسه أمام سر مغلق فلا شاهد يتقدم للشهادة ولا أحد يتطوع للإدلاء إليه بشىء .

ولا أكون مغاليا إذا قلت إن لأغلب الجرائم هناك شهود رؤية يستطيعون إثبات الجريمة على المتهم لأنهم رأوه متلبسا بها ، وإنما يمتنع الشهود عن التقدم وعن معاونة المحقق لأن كل فرد لا يفكر إلا فى صالحه الخاص دون أن يتعاون مع سواه على اجتثاث الشر من أصوله ، فهو لا يريد أن يثير على نفسه ضغينة المجرم وعائلته ، ويجعل نفسه هدفا لانتقامهم ، وتكون النتيجة حفظ القضية لعدم معرفة الفاعل ، أو لعدم كفاية الأدلة على المتهم . وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن نسبة الحفظ مرتفعة ارتفاعا خطيرا ، وتصل فى المديريات أحيانا إلى درجة مروعة . فمن تقرير إلى إدارة الأمن عام ١٩٣٨ يتبين أن نسبة الجنايات التى حفظت مؤقتا سنة ١٩٣٩ بلغت فى القليوبية ٦٦ ٪ وفى الدقهلية ٧٣ ٪ وفى الشرقية ٧٠ ٪ وهكذا يجد المتهم أمامه فرصة للإفلات من العقاب تبلغ نحو ٥٠ ٪ فى الجنايات ، وقد تصل إلى بعض الأمكنة وفى بعض أنواع الجرائم إلى ٧٠ ٪ بل إلى ٨٠ ٪ !! .

فعدم التعاون مع الحاكمين والمكلفين بضبط المتهم والعمل على توقيع العقاب عليه من أهم الأسباب التى تعرقل وسائل الإصلاح وتضيع الجهود .

والجهل هو أكبر سبب فعال فى كل هذه المظاهر الحادة للاجرام . ولذلك فإنه من ناحية الوسائل التى تتبع لمقاومة الإجرام يجب أن يجتث الداء من أساسه . يجب أن نقاوم الجهل فى القرى ونعمل على رفع مستوى التفكير .

صحيح إن الوسائل العلاجية لها أثرها فى إصلاح القوانين والاجراءات ، فالإكثار من الدوريات ومن إنشاء نقط البوليس ، وجمع الأسلحة وإصلاح قوانين التشرد والاشتباه إلى غير ذلك من وجوه العلاج ، لذلك كله أثره ، ولكن هذه الأشياء كلها من قبيل " المسكنات " فهى تكبح الإجرام مؤقتا ولكن إذا خف الضغط عاد الإجرام أشد فتكا مما كان . والدليل على ذلك أنه رغم الإصلاحات العديدة فالإجرام فى طغيان متزايد ومستمر .

إننى لست ممن يطمعون فى القضاء على الجريمة ، فهذا أمل بعيد . والإجرام مرض اجتماعى تختلف صوره . والجريمة دائمة مادام الناس بطبيعتهم تنزع نفوسهم إلى الشر بمقدار كبير أو ضئيل . وإنما الذى نطمع فيه هو تجريد الإجرام من هذه المظاهر الوحشية المخجلة وتقليم أظافره قدر المستطاع . ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاهتمام بالنواحى الاجتماعية قبل كل شىء وعلى الأخص بناحية التربية والتثقيف .

محمد مصطفى القللى

نقص تشكيلاتنا الاجتماعية

هل نحن أمة ؟ !

بقلم الأستاذ سيد قطب

لست متشائما ، ولا سيئ الظن ، حين أسأل مثل هذا السؤال "هل نحن أمة ؟ ! ".

والواقع أن أجرأ الأجرياء يتردد طويلا قبل الإجابة على هذا السؤال فنحن — بالقياس إلى مظاهر النشاط — حكومة ! لأن الحكومة هى التى تقوم بكل شىء ، بينما نحتاج إلى قسط كبير من التسامح لنقول : إننا أمة تتحقق فيها مظاهر الاجتماع الأمى وشرائطه .

ذلك أن أظهر الفوارق بين حياة الأدغال وحياة المجتمع ، أن مطالب الفرد هناك هى الدستور المتبع ، ومطالب الجماعة هنا هى القانون ، وأن الجماعة مكلفة أن تعطف على المتخلفين فيها وتحاول إصلاحهم .

فمن يستطيع منا أن يقول : "نحن أمة" حين ينظر إلى جهودنا فى هذا السبيل ، وحين يغفل من الحساب مجهود الحكومة وهو كل شىء ؟ والمقياس الصحيح الذى يمكن تطبيقه هو مقياس الأرقام ، فلنتأمل لحظة فى مجتمعنا المصرى ، لنرى كم مريضا فقيرا فى مصر ، وكم سريرا فى المستشفيات العامة ، وكم طبيبا يخصصون لعلاج هؤلاء المرضى ؟

وكم يتيما وعاجزا ومشردا ، وكم مكانا فى الملاجئ معدا لإيوائهم ؟

وكم أرملة وأيما وعانسا فقيرة ، وكم مشغلا يتسع لهن أو مرة تعاونهن وتجد لهن الزوج الصالح أو العمل النافع الذى يقيهن شر البغاء والمرض والانحلال ؟

وكم حدثا تعج به الطريق ، وكم حدثا لفظته الإصلاحية بعد انقضاء مدته بها ، وكم هيئة تعاون هؤلاء الصبية قبل الإصلاحية أو بعدها وتلحقهم بدوائر الأعمال ؟

وكم سجينا سدت فى وجهه طرق الكسب الحلال بعد انقضاء مدة عقوبته ، لأنه قد يكون أخطأ مرة واحدة فى حياته ، وكم جماعة تتولى إصلاحه وتطهيره وضمانته لدى المجتمع ليستطيع العودة إلى حياة الشرف والاستقامة والنزاهة ؟

وكم متعطلا لا يجد قوت يومه ، وكم نقابة أو جمعية تتولاه مدة تعطله ، وتجتهد فى إيجاد عمل يمونه ؟ .

بل لننظر : كم طالبا يرغب فى العلم ثم لا يجد له مكانا فى المرحلة التعليمية التالية، أولا يستطيع نفقات الدراسة مع نبوغه وتفوقه ؟

والنسبة بين المطلوب والموجود فى هذه الشؤون كلها وفى مثيلاتها هى التى تحدد مبلغ رقينا الاجتماعى بل الإنسانى ، وهى التى تعين مقدار مافى طبيعة هـذه الأمة من الحيوية والاستعداد للحياة ، وهى التى تملى علينا جواب هذا السؤال " هل نحن أمة ! " .

فهل هذه النسبة ترفع رءوسنا وتقوى آمالنا، أم هى على العكس تفتح الأعين على الهول المفزع الذى يكتنفنا ولا نشعر به لفرط استخفافنا بالأمور ؟

إن مصر هى البلد العجيب الذى يرى الحـدث الصغير مشردا فى الطريق ، فلا يحرك ساكنا ، حتى إذا اشتد ساعده وشب مستهترا حانقا على هذا المجتمع الذى لم يكرمه أو يحفل به مرة واحدة ، فراح يجازيه على إهماله بالجريمة ، ارتفعت الأصـوات من كل جانب بالإنحاء على الجريمة ، ولوم الحكومة ورجال الشرطة على الإهمال .

وإن مصر لهى البلد العجيب الذى يرى المشردة البائسة فلا يصون وجهها، ولا يحتفل بها ، أو يعطف عليها ، حتى إذا زلت وانحدرت إلى مهاوى الرذيلة ارتفعت الصيحات ، كل جانب . " الرذيلة : ألغوا البغاء . الحكومة لا تحافظ على التقاليد ! "

وإن مصر لهى التى ترى المرضى الفقراء تفتك بهم الأمراض فلا تمد يدها لانتشالهم من براثن الأوبئة والأمراض المتوطنة ، حتى إذا لم تجد الحكومة من الأجسام القوية ما يحقق الرغبة فى تقوية الجيش ، ولم تجد الجامعة الصحة التى تضمن الجهد العلمى والتفوق الذهنى ارتفعت الأصوات من كل جانب : " الحكومة مقصرة فى تقوية الجيش . الجامعة لا تخرج النوابغ الأكفاء ! "

* * *

بين يدى وأنا أكتب هذه الكلمة تقريرات مصلحة السجون فى السنوات الخمس الأخيرة وفى كل منها تدوى صيحة المـدير العام منذرة بخطر إهمـال الأحداث ، ومنادة الهيئات والجمعيات لمعاونة المصلحة فى انتشالهم من السقوط وفى رعايتهم بعد مفارقة الإصلاحيات .

وفى التقرير الأخير يقول :

" بجهودنا إنما تحصر فى بضع مئات من الأحداث داخل الإصلاحيات من بين آلاف يفتقرون إلى ذلك ومازالوا هنالك فى الأحياء ، مبعثرين فى المدن وغيرها ، ولا سبيل إلى إيصال وسائل الإصـلاح إليهم ، أو لا سـبيل لهم إلى الوصـول لمنشآت الأحداث من صلاحيات أو ما إلى الاصلاحيات من دور التنشىء .

" فالجهود التى تبذلها الجماعات المنظمة داخل مواطن الفقر والبطالة وفساد المعيشة وانحلال العائلة واعتلال الصحة ، أجدى لمصلحة الأحداث المتشردين أنفسهم وأبعد مدى لمصلحة المجتمع فى سبيل مقاومة الأسباب الأساسية لاستشراد الأحداث والقضاء على الاستشراد فى البلاد .

" فالخير كل الخير فى أن يعمل على منع وقوع الأذى لا أن يعالج الضر بعد وقوعه " .

ويعرض التقرير لناحية أخرى أشد خطرا على الأخلاق من المشردين الأحداث ، تلك هى مشكلة المشردات الحدثيات ، اللواتى تخرجهن الإصلاحية فى سن الثامنة عشرة أى سن الفتنة والنضوج ، وفى هذا يقول :

" ليس التشرد وحده علة نكبة الفتيات فى أعز ما يحتفظن به ، أو ما يجب على أوليائهن أن يسهروا على حمايتهن منه ، فقد عثر بين الأهل وبين الأولياء على من وقعن فريسة الشره الجنسى ، حيث كان يؤتمن فى كنفهم عليهن .

" ومن المؤلم أن تقع أمثال هذه المآسى على القاصرات بين الإحدى عشرة والخامسة عشرة .

" وما من شك والحالة هذه فى المصير الواحد التعس لمن ينكبن — وهن مازلن فى ميعة العمر — لو لم يهيأ لهن سبب جديد يكسبهن بالتعليم و بالأخلاق مناعة جديدة .

" و إصلاحية البنات ، دعامة من دعامات الصيانة فى هذا الصدد ، و إليها يرجع فضل كبير وكثير فى إنقاذ فتيات وطفلات كن على شفا الهاوية ولم يقعد بنا العبء عند حد قبول البنت فى الاصلاحية ، حتى إذا أو جبت علينا نهاية مدة الحكم ، أو بلوغ سن الثامنة عشرة من العمر إخراجها أخلينا سبيلها .

" بل ذهبنا الى حد التحرى بمعرفة جهات الإدارة قبيل ذلك الموعد عن سمعة وأهلية الأهل ، الذين تنوى العيش معهم ، ولكن تكشفت لنا — مع الأسف — حقائق خالفت ذلك " .

هذه هى الهاوية التى تطلعنا عليها تقارير مصلحة السجون ، فأين " جيش الخلاص " يتولى هؤلاء الغلمان قبل الإصلاحية وبعدها . ويتولى خريجى السجون والليمانات و إصلاحيات الرجال ومدمنى المخدرات و يردهم الى الحياة الشريفة المستقيمة ؟

وأين الجمعيات النسوية تتولى هؤلاء المشردات بالعطف والرعاية والصون ، وتعد لهن المستقبل الشريف ، وتحميهن من خطر السقوط ؟

إن كل صيحات المتظاهرين بالغيرة على الأمن العام وعلى الأخلاق لتبدو سخيفة تافهة مالم يصاحبها عمل جدى منظم لتلافى هذه الحال . ولست أرى معنى لارتفاع صوت واحد بالبكاء على الخلق والتقاليد ، أو المطالبة بإلغاء البغاء قبل أن تنظم الجهود للقضاء على أسباب التدهور الى هاوية البغاء .

و إن انقاذ فتاة واحدة من المعرضات للسقوط لأنفع للأمة من ألف خطبة فى مؤتمر وألف مذكرة للطالبة بحقوق المرأة ، لأن أول حقوقها صيانتها عن الرق الأبيض الذى تباع فيه الأعراض والأجسام .

ولست أرى كذلك معنى لتشديد جريمة العود على المجرمين العائدين ، قبل أن توجد الهيئات التى تتولى كل مجرم بعد مغادرته السجن وتهيئ له طريق الحياة الشريفة . ولا لتطبيق قوانين التسول قبل أن توجد الملاجئ والمستعمرات الزراعية والصناعية الكافية لكل لاجئ فى جميع أنحاء البلاد .

إننا نعاقب هؤلاء ونشدد فى عقوبة أولئك رعاية لحق المجتمع ، فاذا قصر المجتمع فى حماية نفسه ، فيجب أن يلقى بعض عواقب هذا التقصير .

سيد قطب

من حكم شوقى

— البلشفية قيصرية ، لها جبروت الملك وسرفه ، وليس لها جلاله ولا شرفه .

— إذا رأيت ساعيا مجتهدا تمطله الأسباب وتطاوله الغايات فاعلم أن حظه قاعد .

— السجون اذا امتلأت انفجرت .

— من ظن أنه يُرضى ابدا ، يوشك ألا يُرضى أحدا .

— فراش المتعب وطىء ، وطعام الجائع هنىء .

— من استقل بنفسه استوحش ، ومن استقل برأيه ضل .

— الشباب مُلاوة كلُّها حلاوة .

تنظيم العلاقة
بين الملاك وصغار الزارعين

لحضرة صاحب العزة محمد على ناصر بك

كبير خبراء بنك التسليف الزراعى

العلاقة بين ملاك الأراضى الزراعية والمستأجرين من المشكلات التى بقيت حتى اليوم بغير حل رغم أهميتها وخطورتها . فإذا استطعنا أن ننظم هذه العلاقة بين هذين الفريقين أقمنا للمجتمع القومى ركنا أساسيا فى إصلاحه وتوطيد أركانه ، بما يرد إلى الفلاح بعض حقه فى الحياة .

إن الحرية التى تخول المالك حق التصرف فى أرضه تخول الملاك أن يؤجروا أراضيهم بالقيمة التى يرونها . إلا أن تعسف الملاك المقتدرين مع المستأجرين الضعفاء يجعل اشتراطات التأجير عبارة عن إملاء إرادة القوى على الضعيف. فالطرفان غير متكافئين ، وكيف يكون لمستأجر ضعيف إرادة فى عقد ، وهو إن لم يمتثل لرغبات المالك طرده من ضيعته بعد أن يكون قد سلبه ما يملك من ماشية وأثاث وغير ذلك ، الأمر الذى اضطر الحكومة الحاضرة إلى تدارك خطر هذه الحالة بسن التشريعات التى تعالجها .

لذلك كان تنظيم هذه العلاقة من أهم الأمور التى يحتاج إليها المجتمع المصرى .

إن المستأجر أو الفلاح الأجير هو العامل الأول فى الإنتاج الزراعى ، فإذا أضعفناه أضعفنا إنتاجه الزراعى أو قوة ما تخرجه الأرض ، وقل ربح المالك من أرضه . وإذا أصلحنا حالته تحسنت حالة المالك ، إذ أن فى تحسين حالة الفلاح وفرة الربح للمالك ، وزيادة قوة الأرض على الإنتاج ، وإنعاش الحالة الاقتصادية ، ترفيها وسعادة للمجتمع القومى .

تفكر الحكومة فى رفع مستوى حالة الفلاح والأجير والمستأجر ، وتعمل على تعميم تعليمهم وبناء المستشفيات لهم وسد حاجاتهم من المياه الصالحة للشرب الى غير ذلك من المشروعات التى تم بعضها وشرع فى تنفيذ بعضها الآخر ، كل ذلك طيب وحسن ولازم ، ولكن ألزم من ذلك إنقاذ هذا المسكين من الجوع وستره من العرى .

يطلبون من الفلاح أن يكون نظيفا فى مسكنه وجسمه وملابسه، وينسون أنه يجب أن يتمكن من الحصول على مقومات هذه النظافة ، وأول هذه المقومات القوت الضرورى ثم وسائل النظافة ذاتها كالصابون مثلا، ثم الملابس التى يراد أن تكون نظيفة ، وهذه كلها أشياء لا يتوافر عنده شيء منها ، لأن الفلاح وأولاده يكادون لا يجدون الطعام المغذى ولا اللباس الضرورى لستر البدن، ويطلبون منه أن يتعلم ويعلم أولاده ، وعجيب أن يطلب إلى رجل لا يجد ثمن القوت أن يجد نفقات التعليم ، ويطلبون منه أن يعالج نفسه وعائلته وهو لو وجد ثمن الدواء وأجر العلاج لآثر أن يسدّ به رمقه ورمق ذويه .

اللهم إن هذه المشروعات الهامة التى تعمل لمصلحة الفلاح اليوم يجب أن تسبقها خطوة أهم ، وهى تحسين حالته المعيشية .

إن الذين يطلبون كل هذا من الفلاح دون أن يعملوا على تحسين حاله بزيادة دخله إنما يطلبون المستحيل . وليست علاقة المالك بالمستأجر بالمسألة البسيطة ، بل هى فى اعتقادى الأساس الأول لتحسين حالة الفلاح . لأن الغالبية العظمى من الفلاحين فى بلادنا هى طائفة المستأجرين أو العمال الزراعيين. وأما الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة فيستغلون أراضيهم من طريق زراعتها لحسابهم الخاص واستخدام الفلاحين بالأجر اليومى أو من طريق تأجيرها إلى كبار المستأجرين صفقة واحدة أو من طريق تأجيرها صفقات صغيرة لصغار المزارعين — وكبار المستأجرين قد يستغلون الأراضى المؤجرة لهم بطريق زرعها بأنفسهم أى لحسابهم الخاص أو يؤجرونها لصغار المزارعين . فالمحور الذى يدور حوله استغلال الأراضى الزراعية فى مصر هو عمل الفلاح الصغير سواء أكان مستأجرا صغيرا أم عاملا بالأجر اليومى ، فصغار الفلاحين إذن هم السواد الأعظم فى الريف والإحصاء الرسمى للحكومة يؤيد ذلك .

أما العامل الثانى الذى يجب الاهتمام به فهو حسن توزيع الثروة فى مصر، فقد آن الأوان لتعمل الحكومة على تشجيع الملكيات الصغيرة .

ومن الوسائل الفعالة لتشجيع الملكيات الصغيرة تخفيف عبء الضريبة العقارية عن كاهل صغار الملاك، كأن تكون ضريبة الأطيان الزراعية تصاعدية بالنسبة لكل مالك، إذ ليس من العدل أن يدفع المالك لفدان جنيها مصريا مثلا ويدفع المالك لخمسين فدانا بواقع جنيه أيضا لكل فدان، فدخل المالك للفدان لا يكفى أوده كما أسلفنا ولكن دخل الخمسين فدانا يكفى لأن يعيش منه جملة أشخاص عيشه طيبة، ومن السهل جدا على الحكومة أن تعيد توزيع مجموع الضرائب المطلوبة على هذه القاعدة التصاعدية .

كذلك يجب أن ينظم توزيع السكان على المناطق المختلفة فى القطر المصرى، لأن التوزيع الحالى ينقصه التناسب، فهناك جهات مكتظة بالسكان وجهات أخرى لا يسكنها إلا القليل بالنسبة للأراضى الزراعية الموجودة فيها .

إن أول خطوة يجب أن نخطوها هي تحسين دخل الفلاح وتنميته . والسبيل الأول لذلك هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر الصغير، فهذه العلاقة هي نقطة الارتكاز التي يقوم عليها دخل الفلاح .

قدرت لجان حكومية — بمناسبة تقدير الضرائب الجديدة على الأطيان الزراعية — إيجارا لكل ملكية . وقد روعيت في هذا التقدير عوامل كثيرة ، أهمها خصوبة الأرض ومقدار ما تنتجه، فإذا كان هذا التقدير هو أساس الضرائب، وهي من أهم عناصر ميزانية الدولة فلماذا لا يتخذ قاعدة للأجير ، بمعنى أن تكون هذه القيمة هي حد الايجار الذي يقوم عليه التعاقد بين المالك والمستأجر؟ إني لا أجد أية صعوبة تحول دون اصدار تشريع يحدد إيجار الأطيان على قاعدة الفئات التي وضعتها هذه اللجان بحيث لا تزيد مدة التعاقد على زمن معين، واذا اعترض بأن المالك قد يغبن اذا زادت أثمان الحاصلات فيمكن أن توضع أسعار للحاصلات كأساس للتعامل ، فاذا زادت الأسعار في وقت استحقاق الايجار نال المالك نصيبه من هذه الزيادة . وقد سبق أن تداخلت الحكومة في تقدير قيمة الايجارات عند مادعت الظروف الى ذلك، فهذه سابقة لها قيمتها ولايكون غريبا — وهي تعمل الآن لتحسين حال الفلاح — أن تتداخل مرة أخرى فتضع تشريعا يمنع التعسف في تحديد ايجار الأراضي الزراعية . وربما يعترض البعض على الفئات التي قدرتها اللجان المذكورة باعتبار أن بعضها لا يتفق مع ما تنتجه الأرض ولكن هذا الاعتراض إن صح في بعض الحالات فهو غير صحيح في المجموع ، فهذه الفئات تعتبر في مجموعها مناسبة وسيعاد تقدير الايجارات بعد سبع سنوات حسب قانون الضرائب الذي وضع حديثا . ولا شك أنها ستكون في المرة المقبلة أكثر انطباقا على ما تنتجه الأرض، لأن اللجان ستكون أكثر خبرة ومرانة في تقديرها المقبل .

وأرى أيضا أن يسن قانون لتحديد أجور العمال الزراعيين بحيث يوضع حد أدنى يضمن للفلاح أن يعيش عيشة معقولة، ولا يظن أن في هذا ما يضر كبار الملاك، بل فيه نفع كبير لهم، لأنه كلما وجد الفلاح عيشة هانئة ، كان أقدر على خدمة الأرض، وستعود العائدة في النهاية الى المالك . وخير للمالك أن يدفع خمسة قروش الى الفلاح القوي النشيط الذي تمكنه سلامة جسمه وحسن تغذيته واكتمال صحته من العمل ثماني ساعات في اليوم . ومن إخراج نتاج وفير ، من أن يدفع نصف هذا الأجر الى الفلاح الهزيل الضعيف البنية الذي لا يقوى بدنه على عمل طويل ، ولا يستطيع أن ينتج نصف ما أنتج الآخر . ويجب أن ندرك أننا نستطيع بواسطة التشريع الذي يحدد أجور العمال الزراعيين أن نحسن حاله ثلاثة أرباع سكان القطر .

ومن الخير لملاك الأراضي الواسعة ألا يؤجروا أراضيهم صفقة واحدة لمستأجر كبير، لأن هذه الطريقة تحرم المالك من استغلال أرضه استغلالا صحيحا إذ المستأجر الكبير ما هو إلا

وسيط يعود فيؤجر الأرض لصغار المستأجرين ويكتسب الفرق بين الإيجارين، وفضلا عن ذلك فلهذه الطريقة أثر سيئ عند الفلاحين، لأن المستأجر الكبير يسعى للحصول على أكبر كسب ممكن ولو أدى ذلك الى امتصاص دم صغار المستأجرين، فما دام الأمر سينتهى الى اعطاء الأرض لصغار المستأجرين فلماذا لا تؤجر لهم مباشرة دون وساطة المستأجر الكبير؟ أو لماذا لا يزرعها المالك بنفسه ؟

وقد دلتنى الخبرة على أن أفضل طريق للتأجير هو التأجير عينا ، بالاتفاق على نسب أو مقادير محدودة من المحاصيل المختلفة ، كأن ينص فى العقد على أن يكون الايجار عددا من قناطير القطن أو من أرادب الذرة عن كل فدان، أو على أن يكون للمالك ثلث أو نصف المحصول كله ، و بالطبع تراعى فى وضع هذه النسب أو فى هذه المقادير درجة خصوبة الأرض ومايقوم به المستأجر من نفقات الانتاج، واعتقد أن فى التأجير عينا ، مايضمن العدالة بين المالك والمستأجر ، خصوصا اذا ما زادت أو نقصت أسعار الحاصلات .

ومما يساعد على تدعيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين إيجاد هيئات تشرف على المالك والمستأجر ، وليس هناك أفضل من الجمعيات التعاونية ، على أن تكون جمعيات صحيحة ومؤسسة لنفع الأهالى . فهى تستطيع أن تجمع أهالى القرية من ملاك ومستأجرين فى صعيد واحد ، وهذه الرابطة — رابطة التعاون — تؤلف بين قلوبهم وتجعلهم يعملون معا لتحسين حالة القرية وخدمة الملاك والمستأجرين معا ، كبارا كانوا أو صغارا ، آخذا بشعار التعاون وهو "الفرد للمجموع والمجموع للفرد" .

على أنه يجب أن تكون وراء الجمعيات التعاونية قوة تدعمها وتشد أزرها وتمولها وذلك بانشاء بنك تعاون مركزى لإمدادها بالقروض. قد يقال إن إنشاء هذا البنك يحتاج الى رأس مال لا يمكن تدبيره الآن، ولكنى أعتقد أن هناك وسائل كثيرة لتدبير رأس المال هذا، وذلك بإضافة ضريبة وقتية — للتعاون — على كل فدان أو باعادة ضريبة القطن الصادر لمدة سنتين أو ثلاث مثلا ، أو فرض ضريبة بسيطة لمدة معينة على بعض الكماليات كعلب السجاير ، و إنى واثق أن مثل هذه الضرائب البسيطة الوقتية لا يثقل كاهل دافعيها بل يدفعونها عن طيب خاطر اذا علموا انها ستخصص لفائدة الفلاح المصرى وأنها لا تدخل خزانة الدولة كبقية الضرائب بل تستعمل لغرض نبيل هو انشاء بنك تعاون مركزى .

هناك كلمة ختامية عن تحسين العلاقة بين المالك والمستأجر، وهى ضرورة تقوية الاتصال الشخصى بينهما ، فكثيرون من الملاك لا يقيمون فى أراضيهم ولا يعرفون المستأجر إلا ساعة دفع الإيجار، مع أن هذا المستأجر هو الذى يقوم بخدمة أراضيهم، وقد يقبض بذلك على زمام ثروتهم بل قد تتوقف معيشتهم عليه، وهو مع ذلك غريب عنهم بل إن أراضيهم ذاتها غريبة عنهم، إذ قد لا يعرفون إلا القليل عنها. لهذا أنصح الملاك بأن يعودوا الى الريف ليقيموا فيه بين

ظهرانى فلاحيهم من وقت لآخر ، و يعملوا على ايجاد صلة تعارف قوية بينهم هم وأولادهم و بين مستأجريهم ومزارعيهم وفلاحيهم ، وقد تكلم سعادة هيكل باشا فى هذا الموضوع بما فيه الكفاية . وتحضرنى فى هذا المقام دعوة وجهها — على صفحات هذه المجلة — أحد أصدقائى الأفاضل ، المهتمين بالمسائل الاجتماعية ، وقد كان الى وقت قريب من العاملين فى رابطة الاصلاح الاجتماعى وهو الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك ، دعا فيها الناس الى العودة الى الريف مبينا ما يجنونه بهذه العودة من جليل الفوائد فى شرح مستفيض و بيان رائع .

والواقع أن كل مالك يقيم فى أرضه ولو بعض الوقت ، يؤدى لمن حوله خدمة اجتماعية عظيمة ، إذ فى وسعه أن يكون رسول هدى ورحمة للفلاحين ، وأن يكون بين مزارعيه نعم الرائد ونعم المرشد وأن يدلهم على أفضل الوسائل لتحسين صحتهم وتنظيف مساكنهم ، ويرشد المرضى منهم الى وسائل العلاج الصحيح ويبعث بهم إلى المستشفيات ، وهو يستطيع بقليل من المال أن يحفر بئرا للماء النقى وأن يقيم — ولو بالتعاون مع أمثاله القادرين — مراحيض بسيطة تغنى القرية عن تراكم الأقذار فى خرائبها وعلى ربواتها . بل هو يستطيع أن يتغلغل فى كل شؤون القرية ودخائلها ، فيحض الآباء على تعليم أولادهم تعليما ، وعلى تربية بناتهم تربية صالحة تنشئهن مهذبات صالحات لخدمة البيت والأسرة .

وحبذا لو كانت لهذا المالك زوجة وبنات و بنون يعاونون فى خدمة الأسر و إرشادها . تصوروا الزوجة وقد جعلت تمر كل يوم بدور القرية تزور أهلها وتبذل إرشاداتها خلال الاحاديث ، فى الطبخ ، وفى تضميد الجراح والتمريض ، وفى الحياكة وغير ذلك ، فاذا بها تصبح بعد قليل ملاك رحمة فى القرية . ثم الاولاد والبنات وخصوصا الشباب منهم يستطيعون أن يفيدوا أحسن الفائدة فى رفع المستوى الاجتماعى للقرية ، وفى إسعاد أهلها

وأخيرا فإن وجود الملاك فى أراضيهم واتصالهم هم وأفراد أسرتهم بالفلاحين يترتب عليه أن كل مالك يعد أولاده وخصوصا الفتيات للقيام برعاية الفلاحين و ارشادهم . و إنى أخص الفتيات بالذكر لأنهن يستطعن بما لديهن من عطف وحنان أن يعملن على رفع مستوى المعيشة فى منازل الفلاحين ، كما يستطعن أيضا تقديم معاونة جدية فى أعمال زراعية هامة تعود بالنفع على الملاك والمستأجرين وأهالى القرية بصفة عامة ، كتربية الدواجن ، والنحل ودودة القز ، والقيام ببعض الصناعات الزراعية ، كمنتجات الألبان والمربات والأشربة والمنسوجات اليدوية وما إلى ذلك . لهذا أعتقد أن هناك فائدة كبرى من إنشاء قسم لدراسة الزراعة لفتياتنا ، على أن يكون له برنامج خاص يتفق مع حالتهن ومع استعدادهن . وقد زرت فى بروكسل عاصمة بلجيكا مع صديق سعادة جلال فهيم باشا سنة ١٩٢٧ مدرسة زراعة عليا للبنات يتعلمن فيها جميع فروع الزراعة عمليا فاذا ماتخرجن وتزوجن كن أكبر عون لأزواجهن بل كن مدرسة للشعب توحى اليه من المعلومات وشتى الصناعات الزراعية ما يتدرج به الى السعادة والرخاء .

محمد على ناصر

أثر العمارة فى إبراز المشخصات القومية

للدكتور أحمد فكرى

أمين دار الآثار العربية

لكل أمة من الأمم طبيعة تميزها فى هـذا العالم ، وقد أرادت الطبيعة ألا يتشابه بلدان فى تكوينهما ، فالسواحل والأنهار والأودية والجبال تتباين وتكسب كل بلد مظهرا لا نظير له وتخلق منه جسدا فريدا من نوعه .

والعمارة رداء هذا الجسد . وكأن الانسان لم يقنع بما ميزت به الطبيعة بلاده فأراد أن يميزها بردائها المعمارى ، إلا أن الطبيعة أولا هى التى أوحت اليه بذلك بما قدمته له من مواد العمارة . فالجرانيت فى مصر أكسب عمارتها مظهرا غير مظهر الرخام فى بلاد الإغريق ، والآجر فى بلاد ايران .

واقترنت الطبيعة بالعقائد فى تكوين هذا الرداء المعمارى ، فالمبانى فى بلاد الاغريق تتصل بأنظمة معابدها ، وفى البلاد المسيحية تقتبس من الكنائس عناصرها ، وفى البلاد الاسلامية تأخذ عن المساجد عقودها وزخارفها وهى فى هذه تختلف اختلافا جوهريا عنها فى أولئك .

وإلى الطبيعة والعقائد اجتمع التفكير والخيال ، واجتمعت أسباب الحياة الاجتماعية والسياسية ففرضت على الانسان فى موطنه أشكال عمارته وأوحت اليه معانيها .

وهكذا ، فآثار العمارة فى برتغال مثلا تنشح بمظهر يميزها عن آثار العمارة فى جارتها أسبانيا ، وهى فى هولندا تقوم على غير المبانى التى تقوم عليها فى جارتها بلجيكا . وكان لها فى بلاد الرومان أنظمة غير التى كانت لها فى بلاد الاغريق ، ولن تجد فى التاريخ أمة كانت تعتز بشخصيتها فلم تترك فى عمارتها اثرا بارزا لهذا الاعتزاز .

وهكذا تختلف عمارة الشعوب مظهرا وعناصر وأنظمة بقدر اختلاف هـذه الشعوب طبيعة وتفكيرا وعقيدة وخيالا ، وبقدر اختلاف حياتها السياسية والاجتماعية .

فاذا كانت عناصر الأمة ومشخصاتها الطبيعية والتاريخية تتحد جميعا فى العمل على تكوين عمارتها وتتفق على أن تجعل من هذه العمارة رداء مميزا لها فإن هذه العمارة بدورها تحتل من هذه المشخصات مركز الدعامة والزعامة .

فالتاريخ يحدثنا عن نهضة الشعوب، فنرى العمارة أثرا خالدا ومرآة ناطقة بهذه النهضة. وهى من بين الوثائق التاريخية أكثرها سهولة وإيضاحا . ألا تتجلى عظمة قدماء المصريين أولا فى عمارتهم ؟ أليست أهراماتهم أفخم عنوان لمجدهم الغابر ؟ أليست معابدهم الفسيحة الهائلة أزهى صورة لعصورهم الفاخرة ؟ أما نيل مصر وصحراؤها وزرعها وعلومها وآدابها وأما ملوك مصر وحروبهم وفتوحاتهم فكل هذا لا شك عظيم خالد فى التاريخ يتحدث الناس عنه فى كل زمان ومكان، ولكن هل بلغ كل هذا من إعجاب العالم ما بلغته عمارة قدماء المصريين؟ وهل كان كل هذا ليبقى خالدا لو أن آثار العمارة اندثرت من مصر أو لم يتخذ منها صرحا ودعامة يقوم عليهما ؟

ولكل أمة لغتها تشخص قوميتها . ويذكر العالم للإغريق لغتهم وما أخرجته من آداب وعلوم وفلسفة مما يدين العالم به لهم منذ أكثر من ألفى عام . ولكن آثار عمارتهم نفسها لغة عالمية يتفهمها الناس جميعا، لغة هى بلا شك أوضح بيانا وأكثر بلاغة من اللغة الاغريقية نفسها .

ولكل أمة من المشخصات القومية غير لغتها عقائدها وأزياءها وعاداتها وطباعها وفنونها ونظمها السياسية وطرق تفكيرها . وإذا تجول الانسان فى عاصمة من العواصم شعر بآثار كل هذه المشخصات ماثلة أمامه . ولكن لمبانى هذه العاصمة وعمارتها وقعا أكبر على النفس وأبقى للذكرى .

فأين نحن من كل هذا ؟ لبلادنا فى التاريخ مرحلتان عظيمتان، ومدنيتان من أسمى المدنيات تركتا من آثار العمارة أشدها تعبيرا لمبلغ سموهما وأقواها تشخيصا لقوميتنا المزدوجة . وسواء أراد البعض منا أن يتصل حديثنا بالمرحلة الأولى ، وأن تمتد قوميتنا الى تاريخنا القديم أو أن تنقطع هذه الصلة بالفتح الإسلامى فلا تقوم قوميتنا إلا على أساس ما اجتمع لها منذ بدء هذه المرحلة الثانية من عناصر اللغة والعقيدة والتفكير والتشريع وأسباب الحياة الاجتماعية والسياسية سواء أكانت الغلبة لهذا الرأى أو لذلك فأين مظاهره القومية الحديثة ؟ أين قاهرة اليوم من قاهرة الفاطميين ؟ أين دور حكومتنا وقصورنا من دور الحكم حينئذ والخلافة ؟ الواقع أن الواحد منا يشعر حين يتجول فى عواصم بلادنا بانعدام قوميتنا أو باتصالها بغير العناصر التى

كونتها، أين مايذكرنا فى فناء الجامعة بما كان لأجدادنا فى العلوم والآداب والفنون، وفى قيام المدنيات القديمة والحديثة ؟ وأين مايذكرنا أمام دور محاكمنا بأسس التشريع والفقه التى تحدّد علاقات بعضنا ببعض؟ وهل حرصنا على أن تكون أنظمة مساكننا وواجهاتها صدى للطبيعة التى تحيط بنا وللعقائد التى نتشبع بها والحياة الاجتماعية التى تيسرت لنا ؟ أين دورنا من دور الفسطاط والقاهرة بأفنيتها وحدائقها وفساقيها ، وبما تجمع فيها من وسائل الراحة والصحة ، وبما اتشحت به من مظاهر الفن والجمال ؟

مظاهر عمارتنا اليوم خليط من مظاهر عمارة الأغريق والرومان والدول الحديثة اختفت قوميتنا وراء جدرانها وكأن آثارنا أصبحت غريبة فى بلادنا . فلا سبيل إلى إحياء مشخصاتنا القومية وتعزيزها إلا بالعودة فى ما نقيمه من المبانى إلى الطابع القومى، فتكون عمارتنا كما هى فى جميع الشعوب الكريمة أثرا بارزا للاعتزاز بالقومية .

أحمد فكرى

حقوق الجمهور

وكيف يحافظ عليها

لا يمكن الإنسان أن يحتفظ بحقوقه إلا إذا رعاها وذاد عنها . ونحن ندافع عن حقوقنا الشخصية ولا نفرط فيها . ولكن هناك حقوقا عامة شائعة هى حقوق الجمهور . وهذه هى التى تتهاون فيها كأننا نحيل على غيرنا الدفاع عنها مع أن هذه الحقوق تمسنا مساسا شخصيا فى الشارع والمتجر والحديقة والترام والقطار وفى كل مكان نحتك فيه بالجمهور . وإهمال هذه الحقوق يعم الفوضى فى المعاملات ويبدى الأمة للأجنبى فى ثوب بال من الأخلاق العامة ، وينقص الثقة المتبادلة ، ويبعث على العنف . لأن الفرد الذى يجد حقوقه العامة مضيعة ولا يلقى من الجمهور حماية أو رعاية يضطر أحيانا إلى الذود عن نفسه بالعنف فتنشأ المشاجرات والخلافات .

وليس أحد ينكر أن الحكومة تكلفه صيانة الأخلاق العامة والسهر على رعاية الحقوق العامة للجمهور . وكلمة الجمهور تعنى هنا بالطبع " أفراد " الجمهور . ولكن قوة الحكومة الممثلة فى شرطتها لا تستطيع أن تكون فى كل مكان وفى كل وقت معا . إذ هى محدودة وجمهور الأمة هو سكانها . فيجب أن يسهر هذا الجمهور ويصون حقوقه بنفسه ممثلا فى أفراده .

يقف أحدنا عند موقف الترام ومعه زوجته أو ابنته فى انتظار الترام . فينشب شجار بين اثنين من باعة الصحف أو غيرها . وعندئذ يتدفق كلاهما بالسباب الذى تذكر فيه الأعضاء التناسلية بأسماء فظة . ونحس الهوان أمام زوجتنا أو ابنتنا أو ابننا القاصر لهذه الكلمات الفجة تخرج من أفواه نجسة وتجرح كرامتنا وبراءة ذوينا . ومع ذلك نسكت عليها . مع أن هذا الشارع الذى نقف فيه هو شارعنا ولنا الحق وكل الحق فى أن يبرأ جوه من البذاء الوقح . ولذلك ينبغى أن نتكاتف ونعجل بكبح هذا الجماح الأخلاق عند هؤلاء الباعة . ونحن نؤكد أنه إذا تطوع واحد ونصح للمتشاجرين أو المتنازعين بالكف عن هذه اللغة لاستجابوا وارعووا . وخاصة إذا رأوا تكاتفا وإجماعا من الجمهور . وكثير منهم يعمد إلى هذه الألفاظ البذيئة عن مجانة أو اعتقادا بأن الجمهور لا يباليها بل لعلهم يظنون أنه يستحسنها . فيجب أن نحيطهم بجو من الرأى العام يطالبهم بالاحتشام ويشعرهم بالخزى كلما بدرت منهم لفظة نابية . وهم إذا صدموا مرة أو مرتين كفوا ، وعندئذ يتطهر جونا

من كثير من هـــذا الغبار الذى يجرح الحياء . وليس فى مستطاع الحكومة أن تقيم شرطيا فى هذه الأماكن لكى ينبه هؤلاء الأفراد إلى ضرورة الإحجام عن البذاء كلما اختلفوا . ولذلك يقع هذا الواجب على أفراد الجمهور .

وصيانة الشارع من الأقذار المـادية لاتقل فى قيمتها عن صيانته من الأقذار الأخلاقية . فقد أقامت الحكومة سلالا علقتها على أعمدة المصابيح لكى يلقى الجمهور فيها بالنفاية التى يستغنى عنها من ورق أو فضلات . ولكنا نسير أحيانا فى أحد الشوارع فنلقى رجلا يمص القصب أو يأكل الخس أو الموز أو البرتقال ويلقى بالقشر أو الورق فى الشارع . مع أن قشرة صغيرة من الموز قد تحدث انزلاقا لأحد المـارة يؤدى الى كسر ساقه أو انتقال عظمـه . وليس شاقا على أحد أن يحمل نفاية الفواكه إلى السـلة . بل ليس شاقا عليه أن يؤجل أكلها إلى أن يبلغ البيت . ومن حق الجمهور أن ينبه المخالفين وينصح لهم بإلقاء ما يريدون طرحه فى السلال . وقد يصدم وينكر عليه تدخله ولكن شعوره بالواجب يقويه فلن تؤثر فيه مثل هذه الصدمات ، والمؤكد أن ذلك الرجل الذى ارتكب المخالفة سيحسب كثيرا قبل أن يرتكب غيرها . فان شوارعنا يجب أن تكون نظيفة بل ناصعة وليس من حق أحد أن يفسد رواءها و يخل بنظافتها بالقاء النفايات على أرضها . بل ينبغى على كل منا أن يحتفظ بتـذكرة الترام حتى يلقيها فى السلة . وهذا التأنق فى النظافة قد يدعو إلى الاستهزاء ، ولكنه مع الزمن سيثمر ثمرته المدنية .

وكثيرا ما طلبت الحكومة من البـاعة أن يعينوا الأثمـان لبضائعهم سواء أكانوا باعة ثابتين فى متاجرهم أم جائلين فى الشوارع . ولكن الجمهور لم يحتفظ بهذا الحق . ومن هنا بقيت هذه المساومة المملة المهينة وقت الشراء . وهى مساومة تجعل المشترى قليل الثقة بالتاجر الوطنى . وتجعل التاجر الوطنى طامعا فى الكسب الذى يقارب الغش والسرقة . وكان يمكن الجمهور أن يحتفظ بهذا الحق و يمتنع عن شراء أية سلعة ما لم يرثمنها مكتوبا فوقها على ورقة من الكرتون بخط كبير واضح . بل لو أن تجارنا كانوا يدركون وسائل النجاح و يعملون بها لمـا احتاجوا إلى أن تنبههم الحكومة إلى ضرر المساومة ، والى أن تعيين الثمن هو خير ما يتبع من الخطط لجلب الزبون وكسب ثقته . و يستطيع الجمهور أن يجبر التجار على تعيين الأثمان بمقاطعة جميع أولئك التجار الذين لا يعينون الأثمان . ومهما تسن الحكومة من قوانين فانها لن تستطيع المحافظة على حق الجمهور إذا أهمل أفراده فى هذه المحافظة .

وهناك أيضا غش المكاييل والموازين . وقد كادت هذه الجريمة تزول ولكنها لا تزال باقيـة بين البـاعة الجائلين . والتطفيف لا يختلف عن التزييف . ولذلك يجب أن تكون يقظة الجمهور هنا قوية لا يعتريها فتور . والبائع المطفف يخشى المستنيرين والأغنياء ولا يقع غشه إلا فى المساكين الفقراء . ومن هنا كانت ضرورة الانتباه .

وأحيانا نلق من الاهمال لحقوق الجمهور الشيء الكثير فى الترام أو الأتوبوس . فان الكمسارى يرفض النقود لأنها ليست جديدة بما فية . وقد حدث لكاتب هذه السطور ان رد له الكمسارى نقدين متواليين بلا علة واضحة سوى أن أحدهما كان مبريا لكثرة الاستعمال والآخر متسخا . وقد احتجت بعد هذا الرفض إلى أن أبرر مركزى وأصون كرامتى أمام سائر الركاب بأن اشترى بكلا النقدين أشياء تافهة مما يباع على الترام ... وكثيرا ما تنشب معارك حامية بين الكمسارى وأحد الركاب بدعوى سوء النقد . وليس به من سوء غير جهل الكمسارى . ويجب على الجمهور أن يحتفظ بحقوقه هنا . لأن النقد لايجوز رده إلا إذا كان زائفا وهذا يجب التحقيق عن أصله ومبعثه .

وفى مصر من شركات الاحتكار العدد الكثير . وهى تؤدى جميعها خدمات نافعة . ولكن الجمهور مكلف صيانة حقوقه إزاءها . وهو إذا أهمل هذه الحقوق فلن تبحث الشركة عنها لكى تنفذها لأن تنفيذها احيانا يحتاج إلى نفقات كبيرة ، فيجب أن يكون الجمهور على دراية تامة بحقوق هذه الشركات وواجباتها . فيؤدى لها حقوقها ويطالبها بواجباتها . والاحتكار يدعو بطبيعته إلى الإهمال للواجبات ، لأن الشركة تشعر بأنها منفردة بالخدمة والعمل ناجية من المزاحمة ، فهى لا تبالى استتمام الشروط التى شرطتها عليها الحكومة حين منحتها امتيازها . فعلى الجمهور أن يتيقظ لمثل هذه الحال وأن يكون مستعدا فى كل وقت للمناضلة عن حقوقه .

وعلى كل منا أن يكون جنديا اجتماعيا يدافع عن الحقوق الصغيرة قبل الحقوق الكبيرة لأن المبدأ الانجليزى القائل " صن القرش يصن الجنيه نفسه " هو مبدأ يجب أن نعمل به فى حقوقنا الصغيرة لكى لايجرؤ أحد على اغتيال حقوقنا الكبيرة . وقد أكبرنا ذلك الموظف المصرى الكبير الذى قاضى أحد الباعة أمام محكمة مخالفة التسعيرة لأنه أراد أن يبيعه علبة الكبريت بزيادة نصف مليم على ثمنها الذى حدد فى لائحة التسعير . فان مثل هذا الروح يجب أن يعمنا جميعا اذ هو روح الانصاف والمعاملة الشريفة . وليس شيء أضر بالمصلحة العامة من ذلك المتسامح الذى يرضى بأن يؤدى قرشا زيادة على الثمن العادل ، لأن تسامحه هنا هو فى حقيقته كسل وأنانية . إذ هو يجرئ البائع على الطمع ويفتح الطريق للإضرار بأفراد الجمهور .

التعاون الزراعى فى مصر

وتصريف محاصيل أعضاء الجمعيات التعاونية

للدكتور ابراهيم رشاد بك مدير التعاون

قلنا فى العدد السابق من هذه المجلة إن من أهم أغراض التعاون تصريف محاصيل الأعضاء ، وقلنا إن التعاون عنى بهذه الناحية عناية كبيرة ، ولذلك يهمنا أن نبين فى هذا العدد الطرق المتبعة فى تصريف كل محصول على حدة ، والجهود التى تبذل فى هذا السبيل حتى يدرك القارئ أثر التعاون ونشاطه ومقدار ما يسديه لأعضاء الجمعيات التعاونية من خدمات ،

بيع محصول القطن تعاونيا

لا تزال الجمعيات المحلية هى التى تتولى بيع هذا المحصول الى الآن ، وتخطو فى ذلك خطوات متتالية ، أولها العمل على توحيد أصناف القطن فى كل منها ، إذ تسعى لدى أعضائها لزراعة صنف واحد أو صنفين فقط ، مختارة أفضل ما يجود فى تربتها وفى جوها ، وما يناسب طرق الرى بها ، وتقوم بهذا المسعى قبل الزراعة . وعند نضج المحصول تحث الأعضاء على العناية بالجنى والنظافة حتى تكون أغلبيته موحدة الرتبة عالية عند الجمع ، ثم تحثهم بعد ذلك على تخزين أقطانهم سواء فى مخازن بنك التسليف الزراعى — إذا كانوا فى حاجة الى الاقتراض عليها — أو فى مخازنهم الخاصة إذا لم تلجئهم حالتهم الى ذلك ، ثم تقوم بحصر محصول الأعضاء فى قوائم خاصة يظهر فيها الصنف والرتبة والمقدار فى كل منها ، وفى جملة المحصول لدى جميع الأعضاء . ويلى ذلك تفويض أصحاب القطن بعض ذوى الخبرة من الأعضاء فى بيع المحصول بالسعر الأفضل ، وعلى هؤلاء المفوضين أن يقوموا بالإعلان عن مواعيد الجلسات وأماكنها ، ودعوة التجار لحضورها ، وتحضير قوائم المزاد وعقود البيع وشروطه .

وقد اتفقت الجمعيات على عقد جلسات مركزية للبيع معا ، ولكل منها الحق فى أن تختار جلسات محلية تعقدها فى مقرها ، ويكون من حق المفوضين قبول أو رفض العطاءات عن الكمية كلها أو جزء منها ، وهم الذى يوقعون عقود البيع ويقومون بتسليم المقادير المبيعة وحضور الوزن وتنفيذ الشروط .

بيع الفاكهة تعاونيا

تشتغل ثلاث جمعيات خاصة — كل فى مديريتها — هى جمعيات الفيوم و بنها والجمعية المركزية بالمنوفية بتصريف محصول الأعضاء من الفاكهة فى الخارج وفى الداخل ، فتصدر الى الخارج أجود أصناف المواليح بعد أن تتولى فرز الثمار وتصنيفها وتعبئتها فى صناديق خاصة ذات أحجام معينة ملصق عليها اسم الجمعية وعلامتها التجارية ، وتتم التعبئة بطريقة تجعل العدد متساويا فى جميع الصناديق ، و بحيث تكون الثمار ذات حجم واحد ، وتتخذ الاحتياطات لمنع تسرب التلف الى الثمار ويقوم بكل ذلك عمال إخصائيون .

وقد نجحت الجمعيات فى التصدير نجاحا حازت به ثناء المستوردين و إقبال المستهلكين ، كما عرفت علاماتها التجارية الخاصة بالأسواق التى صدرت إليها .

والغرض من التصدير هو تخفيف الضغط عن الأسواق الداخلية ، والحصول على أثمان أفضل كثيرا من الأثمان المحلية ، واكتساب أسواق خارجية لتصريف هذا المحصول الذى يتزايد سنويا تبعا للإقبال على زراعة البساتين مع عدم ازدياد الاستهلاك المحلى إلا إلى الحد العادل الذى يحفظ الأسعار فى المستوى المناسب .

أما بقية هذا المحصول ، وكذلك أصناف الفاكهة الأخرى التى لا تحتمل التصدير فتقوم الجمعيات المذكورة بتصريفها إما محليا فى أسواقها الخاصة ، و إما فى سوق الجملة بمدن القطر الكبيرة كالقاهرة بأثمان فاقت كثيرا ما كان يعرضه التجار والوسطاء على الأعضاء .

تصريف الخضر تعاونيا

تقوم جمعية واحدة هى جمعية الاسكندرية التعاونية بتصريف الخضر بأنواعها ، وقد أنشأت لذلك سوقين : إحداهما داخل المدينة والأخرى بحجر النوتية — أى فى مدخل المدينة وذلك تسهيلا للزراع ، وتوفيرا لأوقاتهم ، وتقليلا لنفقات نقل محاصيلهم ، وعلى الأخص القادمين من بلاد مركز كفر الدوار ، وقد قامت الجمعية بحماية الأعضاء من تلاعب أصحاب الجملة بالأسكندرية وتحكمهم ، ونظمت حركة البيع صباحا بسوق الاسكندرية و بعد الظهر بسوق حجر النوتية ، ونجحت فى عملها هذا إلى حد كبير حمل أكثر زراع الخضر على الإقبال عليها والانضمام لعضويتها . وزيادة فى خدمة الأعضاء اتصلت الجمعية ببلدية الاسكندرية وحصلت منها على امتياز استيلاء أعضائها على القمامة لاستعمالها سمادا لزراعاتهم ، كما تمكنت من تسهيل نقل الخضر بالحصول على أرقام رمزية زراعية تضعها على عربات النقل ، وبهذه الأرقام يعفى قلم المرور الزراع من تطبيق شروطه التى كانت تكبدهم الكثير من النفقات .

وتتقاضى الجمعية عمولة قدرها ٨٪ عن جميع الخضر التى تقوم بتصريفها بالنقد أو بالأجل، ويستحق سداد المؤجل فى اليوم الثالث، وتضمن الجمعية الثمن للزراع، أى أنها وكيل بالعمولة وضامن للسداد، وهذا سبب ارتفاع العمولة التى تتقاضاها نظير توسطها فى البيع، وإن كانت كثيرا ما ترد إلى أعضائها ما يوازى ١٪ من قيمة الخضر وبذلك تنقص العمولة إلى ٧٪ بدلا من ٨٪ .

تصريف البطاطس تعاونيا

لما كان زراع البطاطس يجدون الكثير من المشاق فى الحصول على التقاوى الجيدة الخالية من الأمراض بالأثمان الملائمة نظرا إلى ضرورة الحصول على هذه التقاوى من الخارج سنويا، كما يجدون صعوبات جمة فى تصريف المحصول بالثمن المناسب، فقد أسسوا جمعية تعاونية مركزية لتوريد التقاوى وتصريف المحصول، وقامت الجمعية بهذين العملين على أحسن وجه فخدمت أعضاءها الخدمة الواجبة، إذ تقوم بتوريد التقاوى اللازمة من الخارج بأثمان تقل فى المتوسط عن أسعارها بالاسكندرية حوالى الجنيه فى كل طن، وترد اليهم نصف الرسوم الجمركية التى تتقاضاها الحكومة، وتراعى كذلك سلامة هذه التقاوى من الأمراض الفطرية فلا تشترى الا بعد أن يقوم رجال وزارة الزراعة الفنيون بفحص التقاوى، وبعد أن يقروا سلامتها وجودتها .

وقد أنشأت الجمعية لها محلا بسوق الجملة للخضر بمصر لتصريف محصول الأعضاء بما يضمن اعتدال الأسعار، وضبط الأوزان . وقد عملت الجمعية على توريد الشوالات بالأجل للأعضاء على أن تسترد أثمانها بعد بيع المحصول .

تصريف البصل تعاونيا

تعمل الجمعيات التى يزرع أعضاؤها البصل على تصريف هذا المحصول تعاونيا بنفس النظام الذى تتبعه الجمعيات فى البيع التعاونى للقطن، فهى تعنى بجودة التقاوى إلى درجة أنها أخذت لأعضائها ٦٨٪ من التقاوى التى أنتجتها وزارة الزراعة سنة ١٩٣٨، وتحث الجمعيات أعضاءها على فرز المحصول بعد نضجه واستبعاد غير الصالح منه للتصدير، وتورد لهم " الفوارغ " وتسهل عليهم عمليات النقل والشحن .

وقامت الجمعية المركزية للبصل بانشاء مكتب لها بالاسكندرية، وعهدت بادارته إلى بعض الأعضاء المعروفين بالنزاهة والذمة، ويتم بيع محصول الأعضاء بالاسكندرية عن طريق هذا المكتب، وبذلك وفرت للأعضاء مبالغ طائلة وخلصتهم من تلاعب التجار والوسطاء .

جمعية الغزل والنسج بقوة

هذه جمعية صناعية ، ولكن لما كانت هى الوحيدة فى نوعها ، وكانت مادتها الخام وهى الصوف مادة زراعية فقد ألحقناها بالجمعيات الزراعية .

عرفت ناحية قوة بانتاج المنسوجات الصوفية من عهد " محمد على الكبير " ثم أصيبت هذه الصناعة بالانحطاط والاضمحلال ، وحاق الفقر والبؤس بالقائمين بأمرها لتمسكهم بالنظام القديم فى صناعتهم ، ولاعتمادهم على الأنوال العتيقة الحالية الإنتاج .

وقد اتجه التفكير اخيرا إلى إحياء صناعة نسج الأصواف ، وعلى الأخص "البطاطين" و" الأكلمة " بهذه الناحية ، فأسست لها جمعية تعاونية صناعية للاضطلاع بهذا العبء والنهوض بهذه الصناعة ، وانعاش المشتغلين بها . واتفقت الجمعية المذكورة مع وزارة التجارة والصناعة على إنشاء معهد للغزل والنسج بقوه يدير الآلات الحديثة الميكانيكية لغزل الفتل الصوفية اللازمة ، وعلى استبدال أنوال النسج القديمة بغيرها من الأنوال الحديثة الوافرة الإنتاج ، كما اتفقت مع الوزارة المذكورة على أن تقرضها ماتحتاج إليه من مال لإمداد اعضائها بالصوف اللازم لصناعتهم .

وأنشأت الوزارة المعهد فعلا وتولت ادارته لحسابها ، وقامت بتدريب الصناع بمعرفة عمالها ، وهى تغزل به الفتل الصوفية اللازمة للأعضاء بأجر مناسب ، وتقرض الوزارة الجمعية مبلغ الف جنيه سنويا لشراء الصوف الخام وتوزيعه على الأعضاء بالأجل ، وبهذه الطريقة أنقذت الجمعية أعضاءها من تحكم تجار الصوف .

وقد اتجهت الفكرة أخيرا إلى بيع آلات المعهد إلى الجمعية لتستقل بالعمل ، وليستقر هذا النظام الحديث نهائيا بهذه الجهة ، ويجرى البحث لشراء المكان اللازم لإقامة الآلات عليه عند انتقال ملكيتها إلى الجمعية .

تمويل الجمعيات التعاونية

عندما نتكلم عن التمويل التعاونى أو تمويل الجمعيات التعاونية فإننا نقصد الجمعيات التعاونية ذات الأغراض الإنتاجية ، ولذلك فإن كلامنا منصب على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها .

وتقدم الجمعيات التعاونية الزراعية لأعضائها مايحتاجون إليه من سلف عينية ونقدية من موردين :

الأول — أموالها الخاصة المتمثلة فى رأس مالها واحتياطها .

والثانى — ماتحصل عليه من قروض .

والأصل أن يكون للجمعيات التعاونية بنكها التعاونى الخاص ليقوم بمهمة تمويلها مراعيا فى ذلك مصلحة الجمعيات وأعضائها ، وتمشيا مع الأنظمة والمبادئ التعاونية . ولما لم يكن لدينا بنك تعاونى فإن بنك التسليف الزراعى المصرى هو الذى يتولى مهمة تمويل الجمعيات . وهو بنك شبه حكومى ساهمت الحكومة فيه بنصف رأس ماله ، وله حق التحصيل الإدارى ، وامتياز الحجز على المحاصيل التى تعطى السلف من أجلها .

ويمنح البنك الجمعيات التعاونية جميع أنواع القروض الآتية :

١ — القصيرة الأجل (وهى موسمية) وتكون :

(ا) عينية كالبذور والأسمدة

(ب) نقدية كسلف نفقات الزراعة وسلف رهن المحاصيل بفائدة ٤ ٪ فى السنة بينما يقرضها للأفراد من الزراع بفائدة ٥ ٪ فى السنة ، ويراعى البنك عند منح هذه السلف مقدار المساحة التى فى حيازة المقترض أو نوع الزراعة التى تطلب السلفة من أجلها .

٢ — المتوسطة الأجل :

(ا) لشراء مواش لمدة ثلاث سنوات .

(ب) لإقامة معامل ألبان لمدة ثلاث سنوات .

(ج) لشراء الآلات الزراعية لمدة ٥ الى ١٠ سنوات .

(د) لإنشاء لجان تدخين لمدة ٣ سنوات .

بفائدة ٥ ٪ فى السنة بدلا من ٦ ٪ للافراد ، وبشروط خاصة تمتاز بها ولا يحصل عليها الأفراد كذلك .

٣ — طويلة لأجل :

لإصلاح الأراضى لمدة ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة .

ويخص البنك الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات كما يقصر عليها منح بعض السلف ، وتتلخص هذه الامتيازات فيما يأتى :

١ — تخفيض الفائدة .

فللجمعيات التعاونية ٤ ٪ فوائد أصلية و ٦ ٪ فوائد تأخير .

وللأفراد ٥ ٪ « « و ٧ ٪ « «

٢ — تخفيض ٥ ٪ من السعر المقرر للأفراد من ثمن التقاوى والبذور والأسمدة .

٣ — عدم تحديد مقدار السلف لنفقات الزراعة ورهن المحاصيل للجمعيات التعاونية بينما لاتمنح سلف النفقات إلا لصغار الزراع ومتوسطيهم الذين لايزيد مافى حيازتهم على ٢٠٠ فدان ملكا أو مثلها ايجارا ، ولاتمنح سلف الرهن للشخص الواحد من الأفراد على أكثر من ٣٠٠ قنطار قطن و ٦٠٠ إردب أرز و ٤٠٠ اردب من باقى المحاصيل .

وتمنح سلف نفقات الزراعة بمعدل :

جنيه

٢ لفدان القطن .

١ « القمح .

١ « الأرز .

٢ « البصل .

٢ لفدان الفول السودانى .

٤ « القصب .

٣ « البساتين .

٤ — عدم اشتراط تقديم رهن عقارى للبنك من الجمعيات التعاونية على السلف المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل ، بل تعطى بضمان أعضاء مجلس الإدارة بينما لا تصرف للأعضاء الا بشرط تقديم رهن عقارى للبنك .

٥ — قصر منح السلف الآتية على الجمعيات التعاونية دون الأفراد :

(ا) سلف الوقود .

(ب) « شوالات ونولون البصل .

(ج) « « « البطاطس .

(د) « لتعبئة الفاكهة وتصديرها .

وكانت حركة تسليف الجمعيات منذ إنشاء البنك حتى نهاية سنة ١٩٣٨ كالآتى :

السنة	عدد جمعيات القطر فى نهاية العام	عدد الجمعيات التى عاملت البنك	قيمة ماحصلت عليه الجمعيات من سلف	نسبة سلف الجمعيات الى مجموع سلف البنك
من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ الى ٣١/١٢/٣٢	٥٥٩	٢٩٠	١٢٢,٠٠٠	٥,٦ ٪
١٩٣٣	٥٨٧	٢٩٨	٩٧,٠٠٠	٤,٩ ٪
١٩٣٤	٦٤٣	٤٧٠	٥٤٨,٠٠٠	١٠,٨ ٪
١٩٣٥	٧٠٣	٥٤٤	٧٦٧,٠٠٠	١٤,٨ ٪
١٩٣٦	٧٤١	٥٤٠	٨٣٧,٠٠٠	٢٠ ٪
١٩٣٧	٧٦٢	٥٠١	٨٧٥,٠٠٠	١٧ ٪
١٩٣٨	٧٨٠	٤٤٤	٨٢٩,٠٠٠	٢٠ ٪

هذا و إن يكن البنك قد خص الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات فإن مهمته الأصلية تتناول إقراض جميع الزراع أفرادا . ولا شك أن قوة الحركة التعاونية الزراعية وتقدمها يتوقفان إلى حد كبير على نظام التسليف الزراعى فى القطر ، والنظام الحالى للتسليف الزراعى كما يتناوله بنك التسليف ييسر للأفراد سبيل الحصول على مطالبهم الزراعية مباشرة من البنك، وهذا مما يقف دائما حجر عثرة فى طريق انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية وتقدمها وتحقيق الآمال المعقودة عليها فى جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك يجب أن يتغير نظام التسليف الزراعى فى البلاد بأن يتحول بنك التسليف الزراعى مع الزمن إلى بنك تعاونى مركزى .

ابراهيم رشاد

نقابات العمال

طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء
ودعامة التقدم الاجتماعى فى مصر الصناعية

بقلم الأستاذ عبد الحميد عبد الغنى

استهدفت حركة العمال فيما مضى لكثير من المساوئ والأخطاء، فاحتمل العمال فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية كثيرا من التجارب والأعباء . وقد آن لهذه الطبقة المجاهدة أن تتلافى أخطاءها وتخفف أثقالها ، فتسير فى طريق نهضتها على هدى وبصيرة ، تشيطة الحركة فسيحة الخطى .

فما سبيلها إلى ذلك ؟

ليست بيدها سوى وسيلة واحدة : إما أن تأخذها فتنهض دعائمها وترقى شئونها، وإما أن تدعها فتظل فى شدتها وعنائها متخلفة وراء الصفوف . وهـذه الوسيلة هى اتحاد العمال فى " نقابات " تنظم قواهم وجهودهم ، وتؤلف ميولهم وأفكارهم ، فتنهض بهم ماديا وأدبيا إلى مستوى يقفون فيه جنبا لجنب مع أصحاب الأعمال .

فالعامل المفرد الأعزل لايستطيع أن يساوم صاحب العمل — كما يساوم المشترى البائع — على الأجر الذى يتقاضاه، أو على المدة التى يقضيها فى العمل، أو على نوع العمل الذى يزاوله . فإما أن يقبل ما يعرض عليه من أجر زهيد أو جهد مرهق أو عمل تحفه الأخطار، وإما أن يرفض مؤثرا البطالة وما تحمله من مشاق تبلغ حد العرى والجوع ! أما صاحب العمل فيسعه أن يتوقف عن العمـل مدة ينفق فى أثنائها مما أدخر من أرباح طائلة ، على نقيض العامل الذى يعيش يوما بيوم فبيت لا يدرى أيجد قوت غده أم لا ؟ ثم ماذا يضطر صاحب العمل إلى وقف أعماله ؟ إنه يستطيع أن يجد بدل العامل الذى رفض أجره البخس أو عمـله المجهد عشرات ومئات من العمال يقبلون حكمه وقضاءه اتقاء للتعطل، وفرقا من الجوع . بل إنه يستطيع أن يستغنى عن عمال المنطقة التى يقيم فيها بأسرها و يستورد عمالا من منطقة أخرى يرضون بما لم يرض به هؤلاء، بل إنه يستطيع غالبا أن يستغنى عن هؤلاء وأولئك بآلة لا تكلفه

تفقات باهظة كهذه التي يتقاضاها العمال ، ولا تملك معه على هذا قبولا ورفضا ، أو قناعة وطمعا ! أما العامل فمن اين له بصاحب عمل بدلا من هذا الذى أبى عمله ؟ هل تتفتح له أبواب المصانع إذا أغلق أحدها فى وجهه ؟ أم هل يستطيع أن يستورد صاحب عمل من الخارج كما يستطيع صاحب العمل أن يستورد مئات من أمثاله ؟ أم هل يستطيع أن يخترع آلة يحلها محل صاحب العمل و يسيرها كيف يهوى و يشاء ؟ ؟

وثمة أمر آخر أخطر وأقسى ، هو جهل العامل ، الذى يؤذيه أكثر مما يؤذيه فقره . فقلما يصيب العامل حظا من الثقافة أو الدراية يمكنه من تدبير شئونه وتيسير أموره ، إذا ما هى اصطدمت بمصالح صاحب العمل الذى اكتسب فى الغالب نصيبا من العلم والخبر ، يمكنه من توجيه "سوق العمل" الوجهة التى تفيده وترضيه .

هذا هو مركز العامل الفرد ومركز صاحب العمل الفرد ، ذلك فقير وضعيف وجاهل وهذا غنى وقوى ومثقف . ولكن ما ذا يكون الأمر إذا ما اتحد العمال ؟ ؟ تتعادل كفة العامل مع كفة صاحب العمل ، فيستطيع كل منهما أن يساوم الآخر مساومة حرة لا غصب فيها ولا إكراه .

لماذا ؟

لأن هذه الجمعيات المؤلفة من العمال تمكن كل عامل فيها من أن يتوقف عن العمل المجحف المرهق بما تمده به من الإعانة فى أثناء بطالته . ولأنها تجمع العمال من صف واحد فلا يستطيع صاحب العمل أن يتفق مع العامل على أنه فرد مستقل ، و يفرض عليه رغباته وشروطه كيف يشاء ، بل عليه أن يتفق مع العامل على أنه عضو فى جماعة كبيرة تؤيده وتؤازره وتقويه . ولأن هذه الجمعيات يرأسها و يوجهها رجال مثقفون مدربون فى وسعهم أن يمدوا العمال بآراء وافية عن سوق العمل فلا يكون جهلهم وسيلة لتحكم أصحاب الأعمال فى رزقهم وحياتهم .

* * *

تنحصر الأغراض التى تسعى إليها نقابات العمال فيما يأتى :

١ — إحلال المساومة الإجماعية محل المساومة الفردية عند الاتفاق على الأجور . فلا يتفق صاحب العمل مع العامل بمفرده على الأجر الذى يتقاضاه و يتيسر له عندئذ أن يتحكم فيه كيف يشاء ، بل عليه أن يتفق مع النقابة بأسرها ، وهى التى تستطيع بفضل اتحادها ومواردها أن تساومه على الأجر مساومة حرة لا يغبن فيها حق العامل . وأصحاب الأعمال مضطرون فى هذه الحالة إلى التساهل فى إجابة مطالب النقابات والاتفاق معها على الأجور التى ترتضيها ، و إلا امتنع على جميع العمال المنتظمين فى هذه النقابات أن يقبلوا أعمالهم .

٢ — إيجاد حد أدنى لمستوى الأجور . وهنا يقول بعض الاقتصاديين إن اتحاد العمال لا يمكنهم من أن يحددوا مستوى الأجور كيف يريدون ، وهذا صحيح ، لأن هذا المستوى يخضع لظروف اقتصادية ليس فى وسع العمال أن يسيروها وفق هواهم . ولكن العمال لا يتحدون ليسعوا إلى تحديد أجور معينة لا بد من تقاضيها ، بل لينالوا أكبر أجر تسمح به الحالة الاقتصادية العامة . فإذا كانت حالة الإقليم المالية تسمح بأجر قدره عشرون قرشا فانهم يتحدون ، لا لينالوا ثلاثين قرشا ، بل ليمنعوا أصحاب الأعمال من أن ينقصوا أجرهم عن هذه العشرين .

٣ — وضع حد أعلى لمدة العمل اليومى . وقد وفقت نقابات العمل فى أوربا الى دفع الحكومات إلى تحديد ساعات العمل ، فصارت فى الغالب لا تزيد على ثمانى ساعات فى اليوم الواحد ، وأحيانا لا تتجاوز أربعين ساعة فى كل أسبوع ، بعد أن كانت مدة العمل اليومى فى مستهل عهد الصناعة الحديثة تبلغ خمس عشرة ساعة ! وإنقاص ساعات العمل لا يفيد العامل فى جسمه وصحته فحسب ، بل يفيد المجتمع كله بما يؤدى إليه من علاج مشكلة البطالة ، ذلك أن من مناقضات الحياة الاقتصادية أن تنقسم الطبقة العاملة قسمين : أحدهما يعمل الى حد يرهقه ، وثانيهما يتبطل الى حد يضنيه ، مع أنه لو قسمت "كمية العمل" الموجودة على الفريقين ، لأنقذ الأول من الإرهاق وأنقذ الثانى من البطالة .

٤ — المطالبة بجعل الأعمال التى يزاولها العمال غير مرهقة للجسم ولا مؤذية للصحة ولا معرضة للأخطار . وقد قامت الحكومات ، مدفوعة بجهود النقابات ، إلى تحقيق كثير من هذه المطالب ، فهى تفرض على أصحاب الأعمال أن تكون مصانعهم فسيحة رحبة ينفذ إليها الضوء ويتجدد فيها الهواء وتنصرف منها الغازات الضارة التى تنبعث من النوافذ والآلات ، وتحتم عليهم أن يستخدموا من الوسائل الواقية مالا يعرض العمال لكثير من الإصابات ، وتفرض عليهم تعويضات يدفعونها للعمال اذا هم أصيبوا من جراء آلاتهم أو أعمالهم .

٥ — إيجاد " تأمين متبادل " بين العمال ضد المرض والإصابة والشيخوخة والبطالة وكل ما يتعرضون له من ظروف تمنعهم من العمل والكسب . والنقابة أشبه شىء بجمعية تعاونية تسعى الى مصالح مشتركة . فاذا دفع كل عضو للنقابة بضعة قروش كل شهر تجمع من هذه القروش القلائل آلاف الجنيهات التى تحمى العامل من الغوائل التى تهدده فى كل آن ، أى أن النقابة تحمل هذه الفكرة السامية ، فكرة التعاون ، فيعيش الفرد للجماعة وتعمل الجماعة للفرد ، وبذلك يقضى على روح الأنانية التى لا تسرى فى بيئة إلا أفسدتها .

٦ — ترقية مستوى العامل الأدبى ، فنقابات العمال لا تقتصر على السعى الى هـذه الأغراض المـادية ، بل تجعل من أماكنها أندية يؤمها العمال ليقرأوا فيها الجـرائد والمجلات ويطالعوا فيهـا الكتب التى يؤلفها لهم زعمـاؤهم وكتابهم ، وليسمعوا المحاضرات القيمة التى تنبـه أذهانهم وتوجهها إلى التفكير فى نواح قيمة منتجة بدلا من قتل الوقت فى المقاهى بين الميسر والخمر والمخدرات ، ولهذا لا نعجب اذا عرفنا أن كثيرا من رجال الأعمال فى أوربا وأمريكا يشترطون فى عمالهم أن يكونوا منتظمين فى نقابات ترقى بتفكيرهم ومستواهم .

ويعترض كثيرون على توحيد صفوف العمال بأن نقاباتهم تتخذ من " الاضراب " سلاحا تشهره فى وجوه أصحاب الأعمال اترغمهم على تحقيق مطالبها مهما أسرفت وتغالت فيها . ولكن الواقع أن النقابة إذا كانت منظمة تنظيما دقيقا ، وموكولة الى رجال أكفاء قادرين فإنها تستطيع أن تحقق كثيرا من أغراضها دون أن تلجأ الى الاضراب ، كما يستطيع القائد المحنك — على حد قول العـلامة جيد — أن يكسب الحرب دون أن يخوض معمعة القتال . والواقع أن أفضل النقابات نظاما وأعظمها قوة وأشدها تأثيرا هى التى تتخـذ سبيل التفاهم والحسنى ولا تلجأ الى الاضراب إلا اذا أعجزتها شتى الطرق وقهرتها الحاجة القصوى .

هذا وقد أباحت الحكومات للعمال حق الاضراب مع استثناء العمال القائمين بالمرافق العامة التى تمس المجتمع فى حياته اليومية كمرافق المياه والضوء والسكك الحديدية . وذلك أن الحكومات وجدت نفسها عاجزة عن أن تمنع أصحاب الأعمال من أن يتحدوا ضد العمال . فكان من العدالة أن تبيح للعمال أن يتحدوا جميعا وينظموا الاضرابات العامة لينالوا حقوقهم من أصحاب الأعمال .

* * *

هذا هو طريق العمال إلى القوة والنهوض : اتخذه من قبل عمال أوربا وأمريكا بجمع شتاتهم وتوحيد صفوفهم ، فإذا بهم أقوياء لا تهضم حقوقهم ، ولا تهمل أمورهم ، وإذا بهم مثقفون تفتح عيونهم على ما يجرى فى بيئتهم ووطنهم والعالم جميعا من مشاكل وقضايا وإذا بهم بعد ذلك قوة يقام لها وزن ويخشى بأسها ويعتد بها فى كل أمر خطير .

فليحصر عمالنا همهم وجهدهم فى تحقيق وحدتهم بنقابات منظمة ، تجمعهم معا ، سعيا إلى مصالحهم ودفاعا عن حقوقهم ، ولتكن غايتهم من هذه الوحدة رفع مستوى حياتهم المـادى والأدبى إلى درجة يمكنهم عندها أن يؤدوا واجبهم فى نهضتنا الصناعية القائمة على خير الوجوه ، دون أن يكون فى سعيهم إلى مصالحهم ومحافظتهم على حقوقهم ما يقيم العقبات فى طريق تقـدمنا الاقتصادى الذى يقتضى تعاون الطبقة العاملة وأصحاب العمل فى سبيل المصلحة القومية العامة .

وها هى الحكومة الرشيدة تهيئ للطبقة العاملة طريق الاتحاد والتعاون ، إذ تجد فى استصدار قانون لتنظيم نقابات العمال على أساس يحفظها من أسباب الفوضى والاضطراب ويقيها من ذوى الأغراض والأطماع ، ويمكنها من تحقيق آمال العمال فيها فترفع أجورهم وتخفف أعباءهم وتصلح شؤونهم وترقى بمستواهم الفكرى والخلقى ، فليمد العمال أنفسهم لاستقبال هذا العمل المجيد الذى تجد الحكومة فى إنجازه ، وليعلموا أن عمال أوربا وأمريكا لم يرقوا ولم ينهضوا إلا عن طريق واحد هو الاتحاد فى نقابات منظمة مخلصة جمعت شملهم وشدت أزرهم ، وجهرت برأيهم ، واستخلصت حقهم ، فلم لا يهتدى عمالنا بآثار زملائهم الذين سبقوهم إلى الرقى واليسر ، فينظموا صفوفهم تحت لواء النقابات التى تحفظ لهم حقوقهم دون أن تعترض طريق النهضة الصناعية بعقبة ما ، إذ هى طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء ودعامة التقدم الاجتماعى فى مصر الصناعية .

عبد الحميد عبد الغنى

من أسواق الذهب لشوقى

— العتاب رفاء الود .
— خدع العقلُ الأمم ، ويخدعُ الهوى العقل .
— من حمل نوائب الحق حمل الأمانة كلها .
— لو حطمت السن المرأة ما حطمت مرآتها .
— ربما منعتك الحقوق الكلام ، وألجمت العهود فاك بلجام .
— ما مات الحق فى قوم وفيهم رجل حى .
— من ذهب يستقصى سرائر النفوس لم يرجع .

تعليم الأميين ووسائله

للأستاذ سلامه موسى

المفروض أن القراءة والكتابة هما الخطوة الأولى التى يجب أن يخطوها الصبى نحو الثقافة . وليس شك فى قيمتها . بل إن هذه القيمة لتزداد فى أيامنا أكثر مما كانت فى أى عصر مضى . فإن تعدد العلوم وتنوع المعارف ، والتطور الذى لاينقطع فيهما — كل هذا يجعل القارئ المثقف يشغل من المجتمع بل من الطبيعة أكثر مما يشغل الأمى . وحياته لهذا السبب أكثر حيوية ، ورؤيته ورؤياه معا أبعد وأعمق ، وفى حين ينظر الأمى الجاهل النظرة القروية لشئون العالم والمجتمع ينظر المتعلم القارئ الذى انتفع بقراءته وثقف نفسه النظرة العالمية لهذه الشئون . ولكن من العبث أن نستمر فى هذه الموازنة . وحسبنا أن نقنع منها برجلين : أحدهما يداوم على قراءة الجريدة ويتفهم أخبارها والآخر يجهلها لأنه يجهل القراءة .

ولكن يجب ألا نحد الثقافة بحدود القراءة . لأن الثقافة سبقت القراءة ، وهى أكبر منها وأعم . والثقافة هى فى الأصل مجموعة المعارف والعقائد والآراء والعادات التى تصل بين الفرد وبين المجتمع ، وبينه وبين الطبيعة . فللانسان البدائى ثقافة ، وقد عاش بها وتوارثها عشرات الألوف من السنين قبل أن يهتدى إلى الزراعة ويعرف الحضارة . فإن اختراع القراءة والكتابة لايرجع إلى أكثر من خمسة آلاف أو ستة آلاف سنة . ولكن الإنسان قبل ذلك كان يصيد الوحوش وينصب لها الفخاخ ويحت الحجر لكى يصنع منه الأسلحة . وكان يهتدى فى حياته ببعض العقائد ، ولعله كان يعرف النار أو الزراعة ويميز بين النبات المفيد وغيره . وكان يأوى إلى كهف أو يبنى بيتا بدائيا من الطين والقش ، أو يصنع آنية من الفخار . فعلم ذلك كله وعرف هذه المعارف جميعها وأكثر منها قبل أن يعرف القراءة والكتابة . وفلاحنا فى الوقت الحاضر يعرف عن الزراعة شيئا كثيرا توارثه بالتقاليد كما يعرف كذلك كثيرا من عقائده الدينية وأخلاق المجتمع الذى يعيش فى بيئته دون أن يعرف القراءة . فيجب لذلك أن نسلم بأن الثقافة قد سبقت القراءة والكتابة ، وأنها أكبر منهما وأعم ، والقراءة والكتابة هما وسيلة من وسائل الثقافة ولكنهما ليستا الوسيلة الوحيدة إليها .

ونحن فى عصرنا هذا نتزود من الثقافة بجملة وسائل . فإن الزائر لأحد المعارض الصناعية أو الزراعية لايحتاج إلى أن يكون قارئا لكى يفهم المعروضات ويستبصر بها . وكذلك الشأن

فى المتاحف أو فى كثير منها بل نحن لمحض كوننا نعيش فى مجتمع راق نرقى برقية ونكتسب عاداته ومعارفه التى نستبصر بها فى معايشنا وكسبنا وصحتنا وأخلاقنا وعقائدنا حتى ولو لم نقرأ. وإذا عمدنا إلى شاب فى السادسة عشرة من عمره قضى أكثر من نصفه فى المدرسة وامتحناه فى ثقافته لوجدنا أنه حصل من المجتمع الذى يعيش فيه على معظم ثقافته الاجتماعية والاقتصادية والفنية والأخلاقية والدينية . وأن القليل جدا من هذه الثقافة هو الذى حصل عليه من المدرسة عن سبيل القراءة . وليس هذا بالغريب إذا ذكرنا أن مثل هذا الشاب يتنقل فى مدينة كبيرة مثل القاهرة ويرى فيها آثارا مختلفة من الحضارة ، ويسمع كل يوم إذاعات الراديو ويختلف إلى الدور السينمائية ويشهد المواكب والاحتفالات الوطنية ويزور معارض المدينة ومتاحفها ويتحدث إلى سكانها .

ومثل هذه الحال يجب أن تدلنا على وسائل أخرى لنشر الثقافة غير وسيلة القراءة . ونكرر القول بأننا لانستصغر شأن القراءة . ولكن الأمة التى يبلغ الأميون فيها نحو ٧٠ أو ٨٠ فى المائة من سكانها لايجوز لنا أن تنتظر تعميم القراءة والكتابة لكى تثقف أبناءها بل يجب أن تبحث عن وسائل التثقيف الأخرى وأن تلجأ إليها .

وفى ظروفنا القائمة حيث تدهورت الصحة العامة حتى صار متوسط ما يحمله كل مصرى فى جسمه ثلاثة أمراض نحتاج إلى التثقيف الصحى بأسرع ما يمكننا ولايسعنا أن ننتظر تعميم القراءة كى نعمم الثقافة الصحية. وكذلك الشأن فى الثقافة الزراعية التى هى حرفة الشعب الأولى.

وأول وسائل التثقيف — بغير قراءة — هو محطة الإذاعة . فإننا يمكننا بإيجاد بضعة أجهزة للاستقبال فى القرى أن نثقف الفلاحين . فإن الراديو يمتع وينفع . فالفلاح يجذب إليه بالأغانى ويسمع فيما بين هذه الأغانى أحاديث طلية عن الصحة والزراعة والدين والأخلاق وأخبار العالم السياسية والاجتماعية، وهو يفهم جميع هذه الأحاديث إذا لم تكن مملة بطولها، غريبة عن أذنيه بلفتها . ومثل هذه الأحاديث يجب ألا تزيد على ربع ساعة بل يجب أن يكون منها الحديث الذى لايتجاوز خمس أو عشر دقائق يبسط فيها الموضوع بإيجاز لايخل وبلغة حية نضرة ليست هى اللغة العامية الصرفة ولكنها اللغة المبسطة التى يستطيع الفلاح أن يفهمها . ولا نقصد هنا مع ذلك إلى مقاطعة اللغة العامية إذ يجب أن نلجأ إليها إذا خشينا الفهم السيء .

ولا نستطيع أن نقول إن محطة الإذاعة تؤدى واجبها من هذه الناحية . فإن أحاديثها طويلة يحتاج الحديث فيها إلى عشرين دقيقة . وقد استغلتها الحكومة واستخدمت موظفيها غير المدربين على الإلقاء وترتيب الموضوع حتى صار الجمهور يكره الأحاديث . ولا بد من معالجة هذه الحال . فإن أطول مدة للحديث يجب ألا تزيد على ربع ساعة كما يجب اختيار المحدثين من المدربين الذين يستطيعون الشرح باللغة المبسطة .

ووسيلة أخرى للتثقيف من طريق غير طريق القراءة هو السينما توغراف، ولا تخلو عاصمة من عواصم العالم المتمدن بل لا تخلو مدينة من مدنه الكبرى من دار سينمائية ثقافية تختص بعرض الأفلام المفيدة المنيرة عن الصحة والنبات والحيوان والتاريخ والجغرافيا والصناعات وغيرها. ويمكن وزارة المعارف أن تؤسس دارا سينمائية ثقافية لسكان القاهرة. وهى قد اقتنت مئات الأفلام الثقافية التى تعيرها للمدارس. ولكن من حق الجمهور من العامة أن يستنير بهذه الأفلام. وإذا صحت التجربة الأولى فى القاهرة فإنه يمكن تعميمها فى سائر المدن. ولكن مثل هذه الدور سينتصر نفعها بالطبع على المدن. أما الريف فيحتاج إلى وسائل أخرى.

فقد قلنا إن محطة الإذاعة تستطيع أن تصل إلى الأميين فى الريف وتثقفهم بأحاديث قصيرة طلية عن مختلف شئونهم الصحية والزراعية والاجتماعية. ويمكن الحكومة أن تشرع فى إنفاذ هذه الخطة منذ الآن بأقل التكاليف، لأن كل ما تحتاج إليه هو شراء بضعة آلاف من أجهزة الاستقبال توزع على القرى. ولكن هناك وسيلة أخرى لتثقيف الفلاحين سبق أن حدثنا عنها المستر جون نيتيل مؤلف قصة "الدكتور ابراهيم" وهو قد اعتمد فى جمع معلوماته على أبحاث لمعاهد التربية فى سويسرا.

والأساس لهذه الوسيلة هو الأتومبيل. فانه يمكن أن نجعل منه متحفا متحركا يتنقل من قرية إلى أخرى ويحمل مئات النماذج لجسم الإنسان وأعضائه فى المرض والصحة. وللزراعة التى أهملت، والتى عنى بها من حيث الحرث أو التسميد أو اختيار البذور، مع ألوان من التربة. ومع الموكل بهذا الأتومبيل ميكروسكوب يرى به الفلاح ديدان البلهارسيا والأنكلستوما. كما يجب أن يكون به "فانوس سحرى" لتكبير الصور وإبرازها. وبالطبع لن يقتصر الشخص الموكل بالشرح على الصحة والزراعة، إذ يجب أن يكون حديثه طليا مختلفا، بحيث يستطيع أن يعرض عليهم صورة أحد السياسيين أو إحدى المدن كما تكون لديه مجموعة من الطيور النافعة ونماذج لتشريح الجاموسة إلى غير ذلك. وهو يجول فى الريف فيحط فى إحدى القرى نحو أسبوع يشرح فيها للأميين وللقارئين كثيرا من هذه المعارف التى تتصل بحياتهم القروية ومصالحهم الاقتصادية والصحية. ثم ينتقل إلى قرية أخرى.

وخلاصة القول أننا يجب أن ننشط لتثقيف الأميين، ولا ننتظر تعميم القراءة والكتابة بينهم. فإن محطة الإذاعة تستطيع أن تثقف الريفيين بأسلوب جذاب موجز، والعامة فى المدن يمكن أن ينتفعوا كثيرا بالتفرج فى دار سينمائية ثقافية. كما يمكن أن نستخدم المتحف المتنقل بين القرى.

سلامه موسى

تعاون الجماعات

آية العصر الحاضر

للدكتور يحيى أحمد الدردير

من سنن الله الخالدة أن الحياة فى الجماعات أقوى منها فى الأفراد ، وكلما دق نظام الجماعة منح الفرد وسائل جمة تعينه على اجتياز الحياة ودرء الكثير من مخاطرها .

كان الانسان فى بدء حياته يعيش فى عزلة أو فى بيئة ضعيفة لا تعدو أبناءه وعشيرته ، فكان عرضة لطوارئ الطبيعة وتصاريف الزمان ، فكان كثير الكدح قليل الإنتاج . وقد دار الزمن دورته حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، واخترعت الآلة البخارية فأحدثت الثورة الصناعية فى انجلترا وغيرها ونقلت كثيرا من الممالك من زراعية إلى صناعية . ذلك أن الحياة كانت قبل اختراع آلات النسيج البخارية يسير فيها نظام الاقطاعيات ، أى حكم الأشراف والنبلاء والكنيسة .

وكان الفلاح يشتغل فى فصل الصيف فى أرض مولاه مزارعا ، ثم كان فى فصل الشتاء حينما تكون الأرض مغطاة بالثلوج و برودة الجو ولا تصلح لنماء الزرع يشتغل هو وأولاده فى دارهم بالغزل والنسيج ، فكان الفلاح يقضى حياته نصف سنة فى الزراعة والنصف الآخر فى الصناعة ، وقد بقى هذا النظام سائدا إلى أواخر القرن الثامن عشر .

وقد قدم للباحثين الأستاذ لونسكى فى كتابه عن التطور الصناعى البلجيكى أمثلة كثيرة فى حالة صناعة النسيج إذ يقول :

" إن تاجر المصنوعات القطنية كان يقدم المادة الأولية للصناع الذين يشتغلون لحسابهم و يأخذون أجر ما يصنعون ، وفى هذه الحالة كانت الصناعة فى بعض الأوقات فى المقام الثانى بعد الزراعة " .

على أن اختراع آلات النسيج البخارية وبناء المصانع الكبيرة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر واتساع دائرة الاستثمار الأوروبى ، كل ذلك أحدث انقلابا كبيرا فى نظام الهيئة الاجتماعية فى كثير من البلاد الغربية ، فإن انتشار الصناعة فى دولة كسويسرا ،

نقل حالتها من بلاد زراعيـة إلى بلاد صناعية ، وكذلك اتساع نطاق المصـانع فى انجلترا ، كان له أكبر أثر فى حياتها الاجتماعية .

قو بلت آلات النسيج البخارية فى أول الأمر بمقاومة عنيفة واستياء من العمال الذين لم يكبح جماحهم إلا تدخل الحكومة فى الأمر .

جذبت المصانع كثيرا من الرجال والأطفال والنساء فى بادئ الأمر ، وذلك لكثرة طلب البضائع فى الأسواق الداخلية والخارجية وغيرها لرخص ثمنها عن البضائع التى تصنع باليد والأنوال.

وكانت كثرة الطلب تدعو المصانع إلى أن تشتغل ليـلا ونهارا على الرغم من أن نظامها الصحى لم يكن صالحا ولم تكن أجور العمال القليلة كافيـة لنفقات معيشتهم الضرورية ولم يكن فى ذلك الوقت قوانين لحماية العمال .

قال الأستاذ بلت : " يظهر فى بادئ الأمر أن كثيرا من رؤساء المصانع رأوا من المهارة والمنفعة أن يكرهوا النساء والأطفال ، وفى كثير من الأحيان العمال أيضا ، على أن يطيلوا مدة العمل . وبجهل الرؤساء بالقوانين الاقتصادية كانوا لا يجعلون فى محل الاعتبار أن من مصلحة العمال أن يرى العامل دائمـا زميله حسن الصحة وألا يرهق نفسه بما فوق طاقتـه فى أعمـاله اليومية خصوصا بالنسبة للبالغين ، فقد كان الرؤساء يستعملون معهم القسوة ، وهذا ما لا نوافق عليه" .

كان العمال فى هذا الوقت معرضين لشر الفاقة والفقر ، وذلك لقلة أجورهم وعدم استمرار العمل لكفاية الأسواق من الانتاج الصناعى ، فكان العمال من أجل ذلك فى حالة يرثى لها .

ولم يكن الفلاحون من المزارعين أحسن حالا من إخوانهم العمال إذ لم يكن لهم من الوسـائل ما يقيهم عادية الآفات الجوية ويحسن أحوالهم المعيشية ، فكان العمال والزراع يعانون من ألم الفقر والبؤس ما يعانون .

إزاء حالة العمال والزراع السيئة قام نفر من المصلحين يدعو إلى إصـلاح حالة هـذه الطوائف التعسة واتخـذ كل مصلح من الخطط والنظم ما رآه مؤدّيا إلى تحقيق غاياته . ونستطيع تلخيص أفكار هؤلاء المصلحين و جمعها تحت نظريتين عامتين :

(١) نظرية الاشتراكية العلمية .

(٢) نظرية التعاون .

وضع نظرية الاشتراكية العلمية كارل ماركس ، الذى ولد سنة ١٨١٨ ، ومات سنة ١٨٨٣

رأى كارل ماركس أن سبب شقاء العمال هو مطامع أصحاب رءوس الأموال وجشعهم فى الحصـول على الثروة ، واستغلالهم الضعفاء فى سبيل ذلك ، وأنه لا سبيل إلى إصلاح حياة

العمال إلا بالقضاء على سبب الشقاء وهو رأس المال، أى محاربة الملكية الفردية من صناعية وزراعية وتجارية ، وأن تكون المساواة بين الناس جميعا قانونا عاما، وأن يكون العمل إجباريا على كل فرد قادر ، وتدير هذه الملكية العامة حكومة من العمال والزراع، وبذلك ينصلح حال الطبقة الفقيرة .

ويرى كارل ماركس "أن التطور الاقتصادى من جهة وانتشار الديمقراطية من جهة أخرى، كفيلان بتحقيق برنامجه، لأن التطور الاقتصادى يسير فى طريق أن الملكية الصغيرة لا يمكنها البقاء إزاء الملكيات الكبيرة لما لهذه من وسائل الرقى والنجاح، والحرمان تلك من هذه الوسائل ، ولذلك فمحتوم إذا بقى هذا النظام أن يستحوذ أصحاب الأملاك الكبيرة على الأملاك الصغيرة وهكذا يصير شأن كل ملكية كبيرة مع ما هى أصغر منها ، إلى أن تصبح الملكية العامة فى يد نفر قليل، ويمكن فى هذه الحالة نزع الملكية من يد هذا النفر للمصلحة العامة بواسطة البرلمان الذى سيكون جله من العمال والفقراء بفضل انتشار مبادئ الديمقراطية وحرية الانتخاب ، وحينئذ يمكن للبرلمان اتخاذ الإجراءات التشريعية لنزع هذه الملكية ، وأن يجعل من برنامجه تحريم الميراث، وأن يكون العمل إجباريا على القادرين جميعا وأن ينظم جيش من الصناع".

"وقد ذكر الأستاذ موريس بورجان فى كتابه (النظم الاشتراكية والتطور الاقتصادى) " أن الاشتراكية العلمية ، وهى أن يملك الناس كل شىء على الشيوع بلا تفاوت ، وطريقة إدارة إنتاجها ، ونظام الأسعار الثابتة حسب الزمن ، ومعدل المجهود العملى ، كل ذلك يدعو الحكومة لأن تملك من السلطة كل ما يملكه الأفراد، وبذلك يلقى على عاتق الادارة المكونة من أعضاء لا عد لهم ، والذين تعولهم الحكومة ، واجبا فوق طاقة البشر، ومسئولية ساحقة".

وقال شيفل " إذا كان الاشتراكيون يرمون إلى الغاء حرية حاجيات الانسان وجب أن ينظر اليهم كأعداء ألداء لكل حرية وكل مدنية وكل نعيم أدبى ومادى" وقد كانت هذه النظرية الاشتراكية أداة البؤس والفوضى والاضطراب .

وبجانب هذه النظرية قامت نظرية أخرى هى نظرية التعاون .

أثر التعاون فى الإصلاح :

إزاء ما يعانيه العمال والزراع قام جماعة من المصلحين يدعون إلى الإصلاح عن طريق العمال والزراع أنفسهم متمثلين بقول الشاعر العربى .

ما حك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك

ومن أشهر دعاة التعاون فى فرنسا شارل فوريه، المولود سنة ١٧٩٢ والمتوفى سنة ١٨٣٥ ، ومن دعاة التعاون فى انجلترا الدكتور وليم كنج المولود سنة ١٧٧٦ والمتوفى سنة ١٨٦٥ ، وروبرت آون

المولود سنة ١٧٧١ والمتوفى سنة ١٨٥٨ ، سعى أولها إلى نشر فكرة التعاون بخطاباته وكتاباته الكثيرة فى المجلات والصحف وغيرها ، أما الثانى فهو من مؤسسى الاشتراكية الانجليزية ، وزعيم النهضة التعاونية الأولى ، الذى أخرج فكرته إلى حيز الوجود بواسطة تجاربه و بإنشاء جماعات تعاونية عدّة فأدخل فيها كثيرا من الاصلاحات فى معامله ومصانعه فى بلدة نيولانارك.

والتعاون يرمى إلى غاية سامية ، وهى تحسين حالة القائمين به اقتصاديا واجتماعيا عن طريق مجهوداتهم . والتعاون كما قال الأستاذ فاى هو اتحاد بين البشر أكثر من أن يكون اتحادا بين رءوس الأموال .

وقد أوضح الأستاذ جورج يعقوب هوليوك عن حقيقة التعاون قائلا : "ما كانت الحركة التعاونية حركة استجداء أو عمل خيرى يقوم به المحسنون لمساعدة المحتاجين ، و إنما هى حركة اعتماد الطبقات الفقيرة على أنفسها لنيل حقوقها وهى حركة ضمان حقوق الفرد والمجموع معا" .

وقد قال الفيلسوف تولستوى " تحسن حالة العمال والفلاحين تدريجيا بانشاء جمعيات التعاون والنقابات والدعاية وانتخاب ممثليهم فى البرلمان ممن يعبر عن آرائهم و يدافع عن حقوقهم ، وهذا يؤدى إلى تملكهم المصانع والمزارع و باقى نصاب الانتاج و بذلك يتمتعون بحياة السعادة والحرية " .

لا نزاع فى أن الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى من خير أسسه وأقوى دعائمه الجماعة الصالحة المؤمنة التى تصير إلى هدفها باليقين والصبر وصالح العمل .

وقد برهنت أمثال هذه الجماعة بخير البراهين على ما تنتجه من الفوائد للأمة والمجموع .

وأقرب مثل نقدمه ما ذكره الأستاذ خالد شلدريك فى محاضرته عن التعاون فى انجلترا عن الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فى انجلترا ، وهى الجمعية التى اشتركت الجمعيات التعاونية المنزلية فى تكوينها ، وعدد هذه الجمعيات نحو ألف جمعية يزيد عدد أعضائها على ثمانية ملايين عضوا وتبيع لهم فى السنة الواحدة بما يبلغ مائتين وخمسين مليون جنيه ، و بفضل هذه القوة التعاونية البالغة أصبحت الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة فى انجلترا تمتلك عشرات المصانع لمختلف أنواع السلع . كما تمتلك المزارع الشاسعة والمناجم ، ولها أيضا أسطولها التجارى المعد لنقل البضائع اللازمة لأعضاء الجمعيات التعاونية المنزلية فى انجلترا من مختلف أنحاء العالم .

فاذا أردنا النهوض بأمتنا لنسلك بها الطريق السوى فعلينا أن ننظم الجماعات الصالحة ، ونضع لها الأهداف حتى تصل بالأمة إلى ما ترجو من عز وفلاح .

يحيى أحمد الدردير

أطعمة الفقراء
(في مصر)

في السنين العشرين أو الثلاثين الأخيرة كثر الاهتمام بطعام الشعب في جميع الحكومات فرأينا بعضها يقدم اللبن بالمجان أو بأقل من ثمنه لتلاميذ المدارس، ويفعل مثل ذلك للأطفال الرضع. ورأينا بعضها يخرج خبزا قياسيا لا يمكن المخابز مخالفته، وقد روعي فيه احتواء مقدار حسن من العناصر المغذية. وليس شك أن كثيرا من هذا الاهتمام يرجع إلى الكشف عن تلك المركبات الخفية التي تسمى "فيتامينات" وهي مركبات تكثر في بعض الأطعمة، مثل اللبن والبيض، وتقل في أخرى. وأحيانا تنعدم في أطعمة كثيرة يقبل عليها الشعب مثل الرز والمكرونة والخبز الأبيض. وكانت الفواكه والخضراوات تعد من أقل الأطعمة غذاء، وهي لا تزاد كذلك ولكنها مع قلة غذائها تمتاز بميزات حيوية في مكافحة الأمراض والوقاية من علل مختلفة. ولذلك صارت بعض الحكومات الأوربية تقدم الإعانات المالية لزيادة الواردات منها كما تقدم الإعانات لزيادة الانتاج في اللبن ومشتقاته.

وقد عنينا بعض العناية في مصر بطعام الطبقات الفقيرة، ولكن هذه العناية لم تخرج إلى الآن من حيز البحث والكلام إلى حيز العمل والتنفيذ، وكان للدكتور عبد الواحد الوكيل بك والدكتور علي حسين بك الفضل الأكبر في تنبيه الأذهان عن هذا الموضوع، ولهذا الطبيب الثاني الفضل في التنبيه عن الخبز المصري فإنه قشع بأبحاثه كثيرا من الأوهام عنه.

وحين تبحث طعام الفقراء يجب أن نميز بين ساكن المدينة وساكن الريف، بل بين ساكن الدلتا وساكن الصعيد، لأن اختلاف العادات قد ينفع أو يضر، ثم يجب أن نبحث الخبز ثم الأدام ثم اللبن، لأنها جميعها تقريبا تختلف باختلاف البيئة.

١ — الخبز

الخبز أرخص الأطعمة، ولذلك يكثر استهلاكه في الطبقات الفقيرة كما يقل في الأمم الغنية، فان الأمريكيين والانجليز أقل الأمم استهلاكا للخبز. وليس الخبز من أفضل الأطعمة لأنه — كما يقول الدكتور ميلانبي — يؤدي الى الإضرار بالأسنان. ولكن ميزته العظيمة وفرته، وهو يحتوي بعض الفيتامينات المفيدة إذا خبز مع ردته أو مع القليل منها الذي يحتوي

جرثومة القمح أو الذرة . أما حين يخلو من الردة فإنه لا يحتوى شيئا من الفيتامينات فيكون شأنه شأن الرز المقشور أو المكرونة أو النشا الخالص . ومن عاداتنا الحسنة فى مصر أننا نخبز خبزنا مع القليل من الردة التى ترى فى ظهر الرغيف . وهى تزودنا بمقدار من الفيتامينات التى نحتاج اليها . والخبز الأوربى الأبيض يخلو من الردة ولذلك هو دون خبزنا من هذه الناحية . وقد تنبه الأوربيون الى هـذا النقص وفشا بينهم لهذا السبب " الخبز الأسمر " المخبوز من " الدقيق الكامل " .

وفى مدة الحرب الكبرى الماضية بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ أدى الحصار البحرى البريطانى لألمانيا وللأمم المجاورة لها الى قلة القمح فى دنمركا . وكان يشرف على الصحة الغذائية فى ذلك القطر طبيب نابغة هو الدكتور هنديد ، فلما رأى ان الحصار قد أنقص مقدار الدقيق عمد الى علف الماشية من الردة فخلطه بالدقيق وجعل الخلط اجباريا فى جميع المخابز ، أى أن الخبز العام صار خبزا أسمر كالذى نطلق عليه اسم " السن " فى مصر ، وصار الجميع يأكلونه ، فكانت النتيجة العجيبة لهـذه التجربة أن تحسنت الصحة العامة بين جميع السكان فى دنمركا .

فيجب لهذا السبب أن نحتفظ بميزة خبزنا وهى احتواؤه على مقدار من الردة . ولكن تبقى مع ذلك الميزات الغذائية الأخرى ، لأن القيمة الكبرى للردة ليست غذائية وانما هى وقائية . وخبز الطبقات الفقيرة فى مصر يصنع من الذرة ، والغذاء فيها قليل بالمقابلة الى الغذاء الذى فى القمح ، بل إننا فى مصر نزرع نوعين من الذرة ، أحدهما الذرة العويجة فى الوجه القبلى وهى وفيرة الغذاء ، والأخرى الذرة الشامية فى الوجه البحرى وهى قليلة الغذاء .

وقد قام الدكتور على حسن بك بتجارب مختلفة فى الخبز ، وانتهى الى أن الخبز الأمثل ليس هو المصنوع من القمح وحده أو الذرة وحدها وانما هو الذى يصنع من الاثنين مع قليل من الحلبة . والحلبة من القطانى التى تستوى — أو تكاد — فى الغذاء مع الفول والعدس والفاصوليا ، أى أنها تحتوى على مواد أزوتية تحتاج اليها الذرة — وخاصة الذرة الشامية — لكى تجعل رغيف الفقير أكثر احتواء للغذاء ، ولا يكاد أحد من الفقراء يخبز الذرة بلا حلبة الا اذا اشتدت به الفاقة . وعندئذ تعود الذرة — وخاصة الذرة الشامية — غذاء ناقصا ، ونحن لا نعرف شيئا على وجه الدقة عن السبب فى تفشى المرض المعروف باسم البلاجرا بين الفقراء من الفلاحين ، ولكن أهم ما نعرفه فيه أنه يتفشى بين الفقراء الذين تلح عليهم الفاقة . وقد لا يكون من الصواب أن نقول إن الذرة الشامية هى السبب لهـذا المرض ، ولكن ليس شك فى أن جميع الذين يمرضون بالبلاجرا يأكلون هذه الذرة . فلو كانت غذاء كاملا لما تفشى بينهم هذا المرض ، ثم هذا المرض يقل فى الوجه القبلى ويكثر فى الوجه البحرى ، ولذلك

يقوى الميل الى الاستنتاج بأن الفاقة التى تؤدى الى الاقتصار على خبز الذرة الشامية هى السبب لهذا المرض . ولكن هذا التعليل ليس محكما ، لأن الفقراء فى الصعيد يختلفون أيضا من حيث الأدام عن الفقراء فى الدلتا ، فيجب ألا يفوتنا هذا الاعتبار ، ثم فقراء المدن لا يأكلون خبز الذرة كثيرا وانما يشترون خبز القمح المألوف ، ومرض البلاجرا لا يكاد يعرف بينهم ، على أننا هنا أيضا يجب ألا ننسى الادام واختلافه بين المدينة والريف .

وخلاصة ما يقال عن هذا الخبز إنه يمتاز فى مصر باحتوائه على القليل من الردة المفيدة ، وإن الذرة الشامية فى الدلتا قليلة الغذاء ، وهى تحتاج الى الخلط بالحلبة ، فاذا عجز الفلاحون عن خلطها بالحلبة فإنهم بلا شك يأكلون خبزا ناقصا .

٢ — الأدام

يختلف الأدام بين سكان الصعيد وسكان الدلتا من الريفيين ، فان حبوب القطانى أى العدس والفول والفاصوليا والحلبة كثيرة فى الصعيد ، وهى طعام الفقير . وهذه الحبوب لاتنقص المركبات البروتينية فيها عما فى اللحم ، فاذا لم يكن مرض البلاجرا ناشئا من قلة الغذاء فى الذرة الشامية فى الوجه البحرى فاننا يجب أن نبحث عنه فى قلة بل فى عدم الحبوب من القطانى فى الأدام ، بل يجب أيضا ألا يغيب عن بالنا الضعف الذى ينشأ من عدوى الديدان التى ربما تهيئ الطريق لمرض البلاجرا حين يقل الغذاء ، فان نزف الدم من هذه الديدان اذا أضيف اليه قلة الغذاء من الذرة الشامية مع الحرمان من حبوب القطانى ، كل هذا جدير بأن ينهك الجسم ويؤدى به الى البلاجرا وغيره من الأمراض .

والأدام المألوف فى الوجه البحرى هو الملوخية والباميا ، والثانية كثيرة الغذاء ولكنها ليست متوافرة كالأولى ، ولعل القراء يجهلون أن الباميا معدودة من الأدوية فى الأقرباذين الأمريكى لفوائدها الشافية ، ولكن كثيرا من المالكين والمزارعين يمنعون الفلاحين من زراعة الباميا فلا يبقى تقريبا أمامهم من الأدام الحاضر سوى الملوخية وهى تافهة الغذاء .

فغذاء الفلاحين فى الوجه البحرى يمكن أن يقال إنه سيىء إذ هو مؤلف فى الأغلب من خبز الذرة الشامية ومن الملوخية ، وكلاهما غذاء ناقص ، يمتاز عليه غذاء الفلاحين فى الصعيد وهو مؤلف من الذرة العويجة وحبوب القطانى ، وهما فى مجموعهما غذاء حسن .

أما فقراء المدن فخبزهم — كما قلنا — يصنع فى الأكثر من دقيق القمح ، وأدامهم يختلف من الخضراوات المألوفة الى القطانى ، والأطعمة الشائعة بينهم هى الفول المدمس والطعمية والفول النابت وهى غنية بالفيتامينات والبروتينات .

ولذلك يجب أن تتجه العناية الى إيجاد طعام حسن وفير لفقراء الريف فى الوجه البحرى لأن النقص واضح فى غذائهم . وقد يكون ذلك بأداء اعانة حكومية لخفض ثمن العدس أو الفول أو للإكثار من زراعة الباميا فى الوجه البحرى .

٣ — اللبن ومشتقاته

ولكن مع كل ما ذكرنا عن الخبز والادام عند الفقراء يجب ألا ننسى اللبن ومشتقاته . فان ميزات اللبن — وهى فى الأغلب وقائية لأنه يحتوى على جميع الفيتامينات — قد عرفتها الأمم المتمدنة . وهى تؤدى الإعانات للفلاحين لكى يزيدوا إنتاجه وتقدمه للفقراء وتلاميذ المدارس وللأطفال الرضع بالمجان أو بأقل من ثمنه .

ومع الأسف نحن المصريين لانشرب اللبن بالمقدار الذى تتطلبه الصحة الحسنة . أما الفقراء من الريفيين وسكان المدن فلا يحصلون عليه أو لايحصلون إلا على القليل منه لأنهم يبيعونه للمتوسطين والأغنياء فى المدن . وهذا هو شأنهم أيضا فى البيض والدجاج اللذين قلما يأكلونهما . وعندنا أن أعجل الطرق وأوفاها لتعميم الرخاء فى الريف من ناحية وترقية الصحة العامة بين الفقراء من ناحية أخرى تتوقف على زيادة الإنتاج من اللبن وخفض ثمنه للمستهلكين . ويمكن الحكومة أن تحقق هاتين الغايتين بالوسائل التالية بعضها أو جميعها معا :

(١) أن تشترى اللبن وتوزعه بالمجان على صبيان المدارس الفقراء بمتوسط كوب لكل تلميذ قبل الغداء .

(٢) أن تمنع توقيع الحجز على الجاموسة أو البقرة .

(٣) أن تجعل الأساس الذى تبنى عليه جمعية التعاون تأمين الجاموسة أو البقرة كأن تؤدى الجمعية لصاحبها عشرة جنيهات مثلا عند ما تتفق ليسارع الى شراء غيرها .

بل يمكن الحكومة أن تدرس نظام الإعانة التى تؤديها الحكومة البريطانية لزيادة الاستهلاك للبن وتأخذ منه بما يتفق والبيئة المصرية . لانه ليس شىء بين الأطعمة قد ثبتت فائدته للنمو والوقاية الصحية مثل اللبن . والأمة التى لا تنتظم فيها تجارة اللبن ولا يتوافر فيها هذا الغذاء هى أمة معرضة فى أى وقت لجميع الأمراض التى تنشأ من نقص الغذاء . بل إن أمة زراعية مثل أمتنا تحتاج الى تشجيع هذه التجارة فى اللبن ومشتقاته لكى ينال الريف بعض الرخاء الذى هو فى أمس الحاجة اليه .

مقابر الأحياء

فى المستوقد

للاستاذ م. محمد عبد الكريم

انبلج صبح يوم الجمعة الماضى، وبدأت الحياة تدب فى أرجاء الحى. وقفت فى شرفة الدار استقبل اليوم واجتلى طلعته. أشاهد نور الاشراق تكشف عن كون صوره الخالق فأبدعه. أسائل النفس: ترى ماعسى أن ينال الانسان من نعم أوفى وأعظم مما حباه الله به، وما لنا نشكو وقد أتانا من كل ما سألناه ....

وفيما أنا سابح فى تفكيرى اذ طرق الباب طارق قلت. من؟ قال: (الزبال). فتحت للرجل فسارع الى وعاء القمامة يفرغ ما به فى زنبيله واستدر حاله إشفاق فقلت "كل يوم فى هذا يامنصور؟ اليوم عطلة ياشيخ .. قال: لمن؟ قلت: للناس كلهم .. فأجاب بصوت خافت: إلا الزبالين".

مضى الرجل وعدت إلى الشرفة أتأمله وهو يتعثر فى مشيته وقد بدا ثوبه الخلق بين حلل السائرين كما يبدو الكوخ الحقير بين قصور الموسرين.

وغاب منصور عن النظر ولكن مشهده لم يبرح مخيلتى حتى أيقظ رغبة طالما جاشت بها النفس، هى دراسة شؤون البائسين من مواطنينا عن كثب والكشف عن أدوائهم والعرض لأسباب إصلاح حالتهم.

وسارعت الى المشجب فارتديت سترتى وخرجت حتى إذا بلغت ظاهر الدار استوقفنى أخى الصغير يسألنى: أين سأمضى يومى، قلت فى المستوقد. وكانت إجابة غريبة أضحكت الفتى كثيرا ...

وحملتنى السيارة العامة الى قلب بولاق، حتى إذا بلغت حى الجامع المعلق ترجلت ويممت شطر مستوقد كبير كنت أمر به أيام أن كانت لنا مصالح بذلك الحى.

وبدت طلائع المستوقد عن بعد: فهذه عربات نقل الفول مصفوفة على جانب، وهؤلاء العمال يتعاونون على نقل ما أفرغته لهم عربة النظافة العامة الى داخل المستوقد.

حييت القوم حين بلغتهم ، فردوا التحية ، حتى اذا رأونى قد توسطتهم ألقوا بالفؤوس والزنابيل ، ونظروا الى نظرة تساؤل وارتياب ، ولم أشأ أن أطيل ريثهم ، فبادرت بالافصاح عن غايتى ، وصحبت الريس الى داخل المستوقد .

المستوقد وعمله :

وقد يكون من المناسب قبل أن أعرض لحال « الزبالين » كما رأيته أن أذكر للقارئ شيئا عن المستوقد و إن كان أمره لا يخفى عن البعض ، فهو فضاء مستور يجاور حمام السوق ويشتمل على بناء صغير به تنور كبير يعلوه خزان ماء ، وتجاور التنور هوة عميقة ترص فيها قدور الفول والقمح والذرة لطهيها . وعمل المستوقد الرئيسى اعداد الماء الساخن لحمام السوق ، وكان الماء الى عهد قريب يرفع بالساقية من بئر فى كل مستوقد ، غير أن النظام الصحى قضى بردم الآبار واستعمال الماء المكرر وحده .

وطهى الفول والحبوب عمل آخر له أهميته وهو مورد الرزق لجميع من فى المستوقد .

ويشغل فضاء المستوقد بالقمامة التى تفرز به ، اذ يوضع الوقود فى جانب والصفيح التالف فى جانب آخر ، كما تجمع العظام وحدها لبيعها لمن يتجرون بها .

أما الرماد الأسود المتخلف من الحريق وهو المعروف "بالأسرمل" فيكوم وحده ليوزع على الأهلين لاستخدامه فى البناء وفى الزراعة .

الحياة فى المستوقد :

لا أحسبنى قد أخطأت التقدير حين وضعت فئة "الزبالين" فى رأس قائمة البائسين المفتقرين الى الإصلاح ، وحسبى أن أعرض للحياة اليومية فى المستوقد ليقف القارئ على حقيقة حال هذه الفئة البائسة .

فالزبالون أو حارقو القمامة طائفة من العمال يفدون من الواحات ، وقد امتازت الواحات الداخلية بأنها مصدرهم الأكبر ، وهم يهبطون على المستوقدات فى العواصم تاركين نساءهم وأولادهم بواحاتهم .

وليس اختيارهم لهذا العمل الشاق إلا وليد الضرورة ، فهم يجهلون الزراعة ولا يحسنون صناعة ، فلا مجال للعمل فى غير القمامة .

وليس للزبال أجر أو راتب معلوم، فهو لا يتقاضى من صاحب الحمام الذى يتبعه المستوقد شيئا لقاء تسخينه الماء اللازم للحمام . انما يكتفى صاحب العمل بمنحه جزءا من أجور طهى القدور ، قدور الفول المدمس وغيره . ويتراوح ما يناله الزبال من هذا بين قرشين وخمسة قروش فى اليوم .

ولعلنا ندرك مبلغ ما تقاسيه هذه الفئة من ضيق اذا ذكرنا أن شطرا كبيرا من هذا الأجر يبعث به إلى الواحات لينفق على أسرة الرجل من نساء وأولاد .

ويقوم طعام الزبال على الشاى الأسود الذى توارث إدمانه والذى ينفق فيه جانبا كبيرا من دخله الضئيل . وقد شكا إلىّ الزبالون مر الشكوى من ارتفاع ثمن السكر والشاى ، وقال لى أحدهم " أعطونا شايا وخبزا وجلبابا ولسنا نطلب بعد ذلك أجرا إلا العناية بأهلينا فى الواحات" .

ويتناول الزبال أيضا الفول المدمس وبعض الجبن أما اللحم فلا يراه إلا فى المواسم ، وهم يشترونه من باعة متجولين ومن النوع المعروف بلحم الرأس ورطله بسبعة مليمات ونصف المليم .

الحالة الصحية فى المستوقد :

على أن سوء الحالة المادية لهذه الفئة يتضاءل إذا قيس بحالتهم الصحية ، ويكفى أن نعلم أن أكثر هؤلاء المساكين يقيمون الليل والنهار فى هذه البؤرة ، فمن تسعة عشر درست حالهم يبيت عشرة فى المستوقد على القمامة الجافة فى عربات نقل الفول ، ويشترك أربعة فى حجرة واحدة أجرتها عشرون قرشا والخمسة الباقون يقيمون مع أسرهم فى مساكن خاصة ، وقد أتى ثلاثة منهم بزوجاتهم من الواحات والاثنان تزوجا من واحيتين فى مصر .

ولا أرانى فى حاجة إلى الإشارة إلى فعل القمامة فى صحة هؤلاء البائسين ، فللقارئ أن يتصور أثر روائح القمامة فى شخص يتخذها فرشا وسريرا ، وهو طول يومه بين هذه الجراثيم وفى دخان التنور . وقد بدا الأثر واضحا فى أعينهم التى لا تشع إلا نورا ضئيلا جعلهم أقرب إلى العميان منهم إلى المبصرين .

أما أجسامهم فضامرة هزيلة من أثر العمل المضنى والهواء الفاسد والغذاء السيئ .

وقد شاهدت القراع ظاهرا فى رءوس أربعة منهم ، ولا عجب فإن وسادة من قمامة كافية لنزع جلدة الرأس لا الشعر وحده .

الأمية والجهل :

لم أجد بين من شاهدتهم واحدا يعرف الألف والباء، فكلهم أميون، وهم فوق ذلك جاهلون بكل ما فى الوجود. وقد استطلعت رأى أحدهم فى الحرب فقال "ربنا ينصر السنوسى..." قلت وما شأن السنوسى قال " مش هوّه اللى بيحارب فى الكفار ... " .

وللمتزوجين منهم أطفال يقضون اليوم بين البيت والمستوقد، وحالتهم لا تكاد تختلف عن حالة آبائهم فى شىء .

فى أوقات الفراغ :

تزيد ساعات العمل فى المستوقد على عشر ساعات . وقد لاحظت أن بعض الزبالين يستعينون على العيش بموارد أخرى، فمنهم من يمر على المنازل المجاورة يجمع منها القمامة نظير جعل صغير يتقاضاه كل شهر ، ومنهم من يجوب الشوارع يقدور الفول والبليلة ، وقد تغريه هذه عن مشاركة اخوانه فى عملهم فيتخذ بيع الفول مهنة له .

على أن الزبالين رغم ما يلاقونه من نصب، يعنون كثيرا باللهو والسمر فى أوقات الفراغ وهم لا يغشون المقاهى وإنما يقضون مساءهم فى المستوقد وعلى الوقود والتراب الأسود منتظمين فى حلقة كبيرة يستمعون إلى مزمار الغاب وهو شبيه بالأرغول إلا أنه أقصر منه طولا ، حتى إذا انتهى الزمار هلل الحاضرون من رجال وأولاد وصفقوا هاتفين " هيه ... هيه ... هيه " ويظلون يرددون هذه الكلمة وقتا طويلا .

ويعد « رئيس الجورة الشاى» للمجتمعين ، ويقدمه لهم فى براد كبير وأكواب حتى إذا نفد السائل صب على نفايا الشاى ماء من جديد وأعيد غليه وتقديمه، وبهذه الطريقة يكفى القليل من الشاى الحفل كله .

وفى فجر أيام الجمعة بوجه خاص يقصد الزبالون إلى الحمام الذى يغذونه بالماء الساخن حيث يذيبون فى المغطس طبقات الأقذار والجراثيم العالقة باجسامهم . ولا أود التعرض الآن للحمام والتحدث عما فيه فسوف أفرد له بحثا خاصا فى هذا المكان

العلاج كما أراه :

أرى لمشكلة المستوقدات حلين : الأول حاسم ، والآخر مؤقت يخفف البلوى ولكن لا يزيلها .

فالعلاج الحاسم هو إغلاق المستوقدات والحمامات فى كل مكان واتباع النظم الحديثة التى تتبع فى كل بلاد العالم المتمدين للخلاص من القمامة بتحويلها الى سماد عضوى بواسطة مواقد ميكانيكية تقام خارج المدن .

وليس هذا العمل غريبا عن بلادنا ، فلدينا موقد ميكانيكى أقامته مصلحة التنظيم بجهة ابن السعود، وهو يؤدى خدمة كبيرة، إذ يمد المذبح بالماء الساخن ويحول الوقود بعد حرقه إلى سماد عضوى تشتريه شركة السماد بمبلغ كبير ، ولسنا ندرى لم لا تعمم هذه المواقد فى كل مكان ونريح أنفسنا ونريح المشتغلين بهذا العمل من شره وضرره .

ولكى لا يكون فى هذا العلاج حرمان لطائفة الزبالين من مورد رزقهم نرى أن يقصر العمل فى المستوقدات الميكانيكية على الزبالين وحدهم ، ومن زاد على الحاجة تعينه مصلحة التنظيم فيما يخلو لديها من أعمال الكنس والرش .

وإلى أن تقوم الحكومة بهذا العمل أو تسنده إلى شركة تؤلف لهذه الغاية نرى :

أولا — أن يمنع المبيت فى المستوقد منعا باتا .

ثانيا — أن يكون تفريغ عربات النظافة العامة فى داخل المستوقد لا فى عرض الطريق كما رأيت فى مستوقدى الواسطى والجامع المعلق . وإذا كان المدخل لا يتسع للعربة فتكلف وزارة الأوقاف ، وهى التى تضع يدها على جميع المستوقدات ، بتوسيع المداخل .

ثالثا — أن تعين الحكومة طائفة الزبالين ماديا بأن تدفع لهم جعلا معينا عن كل عربة من عربات النظافة التى يكلفون بحرقها لما فى عملهم هذا من خدمة للصحة العامة .

وأخيرا ، أن تولى الحكومة الواحات الداخلة شيئا من العناية بتنمية موارد الرزق فيها ، لأن نضوب هذه الموارد هو سبب هجرة هؤلاء المساكين والتجائهم إلى عواصم القطر .

وبعد، فهذا موطن من مواطن الضعف فى بنياننا الاجتماعى نصوره للناس، وكل ما نرجوه أن تنال هذه الفئة البائسة من أبناء الأمة العناية الواجبة وأن تمتد يد الاصلاح إلى المستوقد فتزيله أو تنظمه تنظيما يق صحتنا ويليق بكرامتنا .

م. محمد عبد الكريم

حظ الآداب والأخلاق

الحكم العسكرى والحكم العادى

بقلم الأستاذ محمد الهياوى

هل يمكن أن تختلف الكرامة الأخلاقية فى قيمتها وفى مبلغ الحاجة اليها كلما اختلفت الحوادث والظروف ، أو كلما اختلفت أساليب الحكم وتنفيذه تبعا لاختلاف الظروف والحوادث ؟

ولك أن تقول فى عبارة أخرى : هل يمكن أن تخضع فضائل الأخلاق للمناسبات فتكون واجبا مطلوبا فى زمن من الأزمنة وبإزاء حادث من الحوادث ثم لا تكون هذا الواجب المطلوب فى زمن آخر وبإزاء حوادث أخرى ؟

وكذلك مصلحة الحياة المادية ، ولتكن هذه المصلحة صحة الأمة فى جملتها وفى تفاريقها . فهل ترخص صحة الأمة فى وقت من الأوقات إلى جانب أسلوب معين من أساليب الحكم والتنفيذ ، ثم تعلو فى وقت آخر الى جانب حكم وتنفيذ لهما أسلوبهما الخاص ؟

إنك مهما فكرت فى المسألة ، وعلى أى وجه قلبتها ومن أية وجهة نظرت اليها فلن تجد غير جواب واحد لا سواه ، ولن تسمع من هذا الجواب الواحد إلا أنه ينفى الخلاف على الإطلاق ويثبت المساواة فى غير تحرز ولا تقييد .

لكن الحوادث الطارئة قد تجىء أحيانا فتقتضى نوعا من الحكم والتنفيذ هو هذا الحكم العسكرى وتنفيذه ، وهو حكم يوصف دائما بالشذوذ والاستثنائية ، لأنه يعترض بين أساليب الحكم العادى فيكون شذوذا عن المألوف واستثناء من المتعارف ، ومع ذلك فهو كلما بسط يديه للعمل كان فى ظاهر أمره أحرص على كرامة الأخلاق ، وأبر بفضائلها ، وأعرف بحقها وحق الحياة والصحة ، ولا تزال شواهد هذه الحقيقة وأمثلتها قائمة فيما عرفنا قبل الآن وفيما نعرف الآن .

ففى الحرب الماضية أبت الأحكام العرفية إلا أن تحمل دور اللاهو والمنكر على قيود كادت تزهق روحها ، وألزمت مشارب الخمر ألا تبيع خمرها للشاربين بعد الساعة العاشرة مساء ،

وكانت المحافظة على صحة الجنود هى السبب الذى اقتضى هذه التدابير وأوجب تنفيذها ، أما حرية الفسوق فى دوره المفتحة ، وأما حرية اللهو المنكر فى ميادينه المباحة ، وأما حرية الخمر فى تجارتها المهلكة ، أما هذه الحريات فلم يخطئ الحكم العسكرى يومئذ فى إدراك أنها حريات جانية ولم يساعدها من التسامح بما يعينها على متابعة الجناية وهى آمنة مطمئنة ! . .

وفى هذه الأيام — قبل أن تصل الحرب الينا — أمضى الحاكم العسكرى أمرا يوجب إخلاء جهة تفشو فيها الدعارة من سكانها ، ويقول هذا الأمر فى تعليل الإخلاء إن المحافظة على صحة جنود الجيش هى التى أوجبته .

فهنا إذن مسألة لا يمكن أن تكون موضع خلاف ، وهذه المسألة هى أن الفسوق المباح واللهو المنكر والخمر المهلكة ، كلها شر كبير على صحة الانسان وعلى رجولته وعلى فضائل نفسه وعلى جميع ما تسلم به نفسه وجسمه ، وليس فى هذا إلا أن وقاية الصحة العامة والأخلاق العامة كذلك من هذه الموبقات تقتضى وقاية الناس منها على السواء ، أى لافرق بين أن يكونوا جنودا فى حرب الدفاع والهجوم الوقتية ، أو جنودا فى حرب الحياة الدائمة ، وإنما يرتفع هذا الفرق فى موطن واحد لاغير ، فاذا جاز أن يقال إن صحة الناس قاطبة لا يؤذيها ما يؤذى صحة جنود الجيش ، أو أن أخلاق العامة والخاصة لا يتلفها ما يتلف أخلاق الجنود المحشودين على طريق القتال ، أو أن حرب الحياة الدائمة لا تحتاج من سلامة الأبدان ومتانة الأخلاق ما تحتاج اليه حرب الدفاع والهجوم الوقتية ، إذا جاز أن يقال شىء من ذلك جاز حينئذ أن يرتفع الفرق فتصبح صحة الناس وأخلاقهم على الإطلاق وليس لها فى ذمة الحكم العادى هذا الحق الذى يؤديه الحكم العسكرى لصحة جنود الجيش وأخلاقهم .

لكن التشريعات هى التى تضع الأحكام وتنظم طرق التنفيذ، فهذا التفريق الذى يبدو كأنه موجود بالفعل ، منشؤه نقص التشريع العادى و إغضاء المكلفين بإتمام نقصه ، ولهذا الإغضاء علة لم تعد خافية على أحد ، على أنها علة لا تتفق مع الاخلاص للكرامة القومية ، ولا يستقيم معها خلوص النية فى العمل لإنقاذ البلاد من تدهور الأخلاق والصحة العامة ، لا ولكنها علة لا تدل على شىء أكثر من أننا نترك شرف الحياة وصحة الشعب نهبا للمادة المجردة .

إن الحكم العادى لا يرى حرجا أن تبقى العقول والأجسام عرضة للتلف والضياع ، قد يقال هذا ، وقد يكون قائلوه من أهل النظر الصحيح فى شؤون الحياة ، فنحن فى رأيهم متهمون بالقسوة على أنفسنا ، وتلك تهمة هى أيسر ما نخشى أن يوجهوه الينا ، فقد يذهبون إلى أبعد حدود الإنصاف فيقولون : هؤلاء قوم رضوا أن يموتوا متحرين بسموم

الفساد ليدركوا من الفساد لذته الحقيرة التافهة أوليصيبوا للموت بهذه السموم ثمنا لعل هـذا الموت يدركهم قبل أن يستمتعوا به .

وقد لانستطيع فى أيامنا العادية أن ندفع عن أنفسنا قسوة هذا الاتهام بحجة مقبولة ، ففى أيامنا العـادية تمتع الخمر ويتمتع الفسوق المحرم واللهو المنكر بإباحة مطلقة ورغم القوانين واللوائح ، ورغم التقاليد والأخلاق ، ورغم الحياة التى تتحطم على جوانب هذه الإباحة ، أليس لنا ما نحتج به إلا مغالطة أنفسنا فيما لاتعود علينا المغالطة فيه إلا بتهمة جديدة ، وماذا عندنا مما نحتج به غير أن للخمر حرية السلع التجارية ، وأن لنا من وراء تجارتها منفعة مالية ، وأنها تحشد فى مصانعها الحلية طائفة من العمال والصناع يعيشون بأجر صنعها ، وهذه هى المغالطة التى ذكرناها ، ولكنها مغالطة يسقط بها الدليل قبل أن ينهض ، وذلك أن الخمر لا تزال — فيما اتفق عليه الرأى فى شريعة الدين وشريعة الاجتماع — مرضا يسرى فى كيان الشعب سريان السم القاتل فى كيان الفرد ، ولا تزال فيما فرغت شريعة الطب من تقريره داء يمشى فى العقول والأبدان مشى النار فى الهشيم ، ولا تزال فى اجماع الأخلاقيين أم الخبائث كلها وأصل الشر أجمعه ، فمن فساد المنطق وضلال الرأى أن يقال فى مقام الموازنة إن الخمر وغيرها من الموبقات مورد جزيل للربح لا يصح أن نخسره ، فاذا كانت من الجهة الأخرى معولا هداما فعلينا أن نتركه مسلطا على الصحة العامة والأخلاق القومية بالهدم الدائم والفتك الذريع حتى لا ينضب بين أيدينا معين هذا الربح الجزيل ! . . .

وإذا كان الفسق فى لغة العرب هو الخروج عن الشىء فهـذه الموبقات فى سهر الليل فسق ، لأنها خروج عن الفضيلة والشرف والأخلاق الكريمة ، ونريد أن نخص بالذكر بعض هذه الموبقات لنرى ماذا يفعل بها الحكم العسكرى حين يخاف أن يمس الجنود شىء من أذاها .

هبوا أن رواة الحقائق أبلغوا الحاكم العسكرى أن جنود الجيش يغشون حفلات الرقص فيسكرون حتى تستفز الخمر فيهم غرائز السوء ، ويراقصون النساء وهن عاريات أو أنصاف عاريات حتى يتفجر بين الدفع والجذب دم الشرف ، وتسقط الكرمة الإنسانية صريعة تحت التعال ، فماذا تظنون حينئذ أن يفعل صاحب الحكم العسكرى ؟ أصدق الظن أن يأمر فإذا إقامة هذه الحفلات ممنوعة ، وأبوابها مغلقة . وإذا العقاب هو الجزاء الذى ينتظر المخالفين والمخالفات ، ثم هبوا أنه كان فيما اتصل بالحاكم العسكرى أن جنود الجيش يفسقون فى سلوكهم فسق الراديو فى كثير مما يذيعه من الغناء والتمثيل ، أو فسق الناس — وفيهم بعض الكبراء — فيما يستحلونه من ترك النساء يخالطن الرجال مخالطة لا يجد الحياء فيها حبيلا لكتمان السر ، ولا يبقى معها من التقية والاحتراز ما تبقى الأمور معه مستورة ، فهل كان صاحب الحكم العسكرى يسكت على ذلك سكوت الرضا والقبول ؟ كلا ، فأرجح الرأى أن يعاجل المسألة بأمر يحفظ على الجنود

شرف الجندية ، أى شرف الرجولة الكاملة ، ويضمن سلامتهم من العدوى ، أى عدوى الخنوثة وسقوط الأخلاق .

وقد كان فيما رووه الصحف أن رجال الشرطة ساقوا إلى المحكمة العسكرية ثلاث فتيات وامرأة أخرى ، وكانت جريمتهن أن المرأة استقبلت جنودا فى بيت أعدته للدعارة ، وأن الفتيات الثلاث ضبطن مع هؤلاء الجنود فى هذا البيت ، أما أية شريعة هى التى جعلت ذلك جريمة تستوجب المحاكمة العسكرية فتلك شريعة الحكم العسكرى منذ جعل من المحرم على أصحاب بيوت الدعارة وصاحباتها أن يقبلوا أو يقبلن جنودا من الجيش فى هذه البيوت ، وإذن ففى شريعة الحكم العسكرى أن مجرد قبول الجنود فى بيوت الدعارة جريمة تستوجب العقاب ، وإنما كانت الجريمة هى مجرد القبول ، لأنه فى نظر هذا الحكم — كما هو فى الحقيقة — طريق إتلاف صحة الجنود وأخلاقهم فى الوقت الذى لا يستطيعون أن ينهضوا فيه بواجب الجندى الشجاع إلا أن يكونوا أصحاء الأجسام والنفوس .

فإن لم يكن فى الحكم العادى هـذا الضمان الذى تسلم به الصحة العامة وتسلم الأخلاق القومية ، ويسلم بسلامتها كيان البلاد الاجتماعى فمن أين نرجو ضمان السلامة بعد ذلك ؟ هل نرجوه فى دوام الحكم العسكرى ؟

ثم إذا لم تسلم الحريات العامة والخاصة من الآثام والفضائح التى ترتكب باسمها فى أكناف الحكم العادى فأى حكم آخر نستطيع أن نجد هذه السلامة فى جواره ؟

لقد كدنا نقتنع أن هذه الحريات تجد من الأمن على نفسها مع الحكم العسكرى ما لا تجده مع الحكم العادى ؟ فهل هذا صحيح ؟ أو هل ستتوالى الحوادث فتأتى كل يوم بدليل على صحته ؟

محمد الهمياوى

البيت ليس فندقا ولا مطعما

رد على تعليق

"الزوج المصرى يعتبر البيت فندقا ومطعما لا أكثر. فهو لا يدخل البيت إلا ليأكل وينام، ويكاد لا يعرف من البيت إلا غرف الأكل والنوم.
هذا أمر يقرره الجميع ولا يختلف فيه أحد .
ولكن من المسئول عن هذه الحالة السيئة ؟
الزوج يزعم أن السيدة المصرية عاجزة عن أن تحبب البيت إلى الرجل، والزوجة تزعم أن الرجل هو السبب فى هذا العجز. فأين الحقيقة ؟
إننا ندع باب هذا النقاش مفتوحا على مصراعيه حتى تظهر الحقيقة فيعرف كل من الفريقين عيوبه فيصلحها. أما اكتفاء كل فريق بالتنصل من المسئولية مع بقاء هذه الفوضى فى البيوت فأمر لا يجوز السكوت عليه"
المحرر

... رئيس تحرير مجلة الشئون الاجتماعية

قرأت المقالين الممتعين المنشورين تحت هذا العنوان فى العددين الثالث والخامس من هذه المجلة . أما الأول فنصح ونقد لأولئك الأزواج الذين لا يعرفون للبيت فائدة إلا الغداء والقيلولة ظهرا والنوم ليلا ، فهو عندهم فندق للنوم ومطعم للأكل ، والزوجة والأولاد لا يهتمون بالمؤانسة أو المسامرة التى هى من حقهم على الوالد . بل يكاد الوالد ينسى واجباته نحو أبنائه، وينتهى إلى أن يعتبرها من شئون الأم وحدها، ثم تتفاقم هذه الحال فيعتاد الزوج غشيان القهوة أو الملهى أو النادى، ويصبح فى شبه انفصال عن الزوجة والأولاد ، فلا يرونه إلا ساعة الغداء .

وأما الثانى فتعليق من " قارئ " يعتذر عن هجر الأزواج بيوتهم ، ويحاول إلقاء الذنب فى هذا الهجر على إهمال الزوجات وجهلهن وفوضاهن ، ويعرض على الناس صورة من حياة بيته ، فيها ما يضحك وفيها ما يبكى ، ولقد رجوتم فى تقديمكم لمقاله أن تكون المبالغة فى الوصف قد طغت على الحقيقة ، أو ألا تكون لهذا البيت أشباه كثيرة فى مصر .

وإنى وأنا زوجة وربة بيت من بيوت الطبقة الوسطى ، أحب أن تطمئنوا إلى صدق ما رجوتم ، إذ لا شك أن المبالغة والخيال كان لهما نصيب فى رسم هذه الصورة العجيبة .

وهذه المجموعة الهائلة من العيوب ومظاهر الفوضى ، التى أوردها فى مقاله قد كان يمكن أن تلتقى فى بيت مصرى واحد ، وفى زوجة واحدة ، قبل أن تأخذ مصر من الحضارة والعلم النصيب المحمود الذى أحرزته فى الزمن الأخير .

لقد انتهى "قارئ" إلى الهبوط بالبيت المصرى حتى عن منزلة الفندق أو المطعم ، وإنى مع وضوح تحامله وتهويله لا أرى بأسا من مسايرته فيما زعم ، ومناقشته فيما رسم .

هو — كما حدث عن نفسه — زوج يذهب إلى داره فى الظهر متعبا بعد عمل النهار الشاق ، مشوقا إلى بعض التسلية والراحة ، لكنه يرى بين زوجته وبين أولاده وخادمه مشاحنات عنيفة يتخللها ركل بالقدم وقذف بالقبقاب ! ويسمع منها قبل الغداء وعلى المائدة شكاوى ضد الأطفال والخدم والجيران ، ومطالب خاصة " بالفساتين " وتخزين البيت ، ويتعرض لما كسات أولاده وأخذهم بتلابيبه ، وإذا حاول النوم بعد الغداء أرقه ضجيج السيدة والخادم والعيال والبيانو الطواف فى الطرق ، وهو لا يرى من زوجته حفاوة به ولا بشاشة تسره ، بل هى تلبس فى المنزل الرخيص والبالى من الثياب ، وتدخر بديع الملابس وجميل الزينة للشارع وللسينما ، وهو محجوب عن سماع ما يذيعه الراديو من المحاضرات ، وعن قراءة المفيد من الكتب والمجلات ، لأن زوجته عدو لهذه وتلك ، ثم هو متهم عندها بالتطلع إلى الجارات كلما أطل من النافذة ، وبقضاء الليالى مع الخليلات ما دام لا يستصحبها إلى الزيارات أو دور السينما إلا لما ما .

ثم إن مصفاة النحاس ، بما تحوى من بطاطس أو قلقاس ، توضع تحت السرير ، والكفتة والثوم ، تدقهما زوجته فى غرفة النوم ! والبطيخ والشمام تتدحرج تحت الكراسى ، وملابس الزوجين الداخلية تنشر على الحبال فى " البلكون " وتظل معروضة على أنظار المتفرجين ! .

وأخيرا أورد حضرته قصة لطيفة ، لزوج تعلم فى مصر وفرنسا ، دخل داره ليلة فوقع نظره على شبح هائل يتوسط الدهليز ويملؤه ، فلما تحسسه وتبينه رآه جملا ! وكانت زوجته قد أعدت هذا الجمل لحفلة زار تقيمها فى اليوم التالى .

وقصة الجمل حقيقية عرفناها فى حينها ، وقد نسى الراوى أن يذكر أنها أدت إلى طلاق سريع .

* * *

هذه الصورة ، بما فيها من حقائق ومبالغات ، هى العذر التى قدمه صاحب التعليق ، عن هجره البيت واكتفائه منه بالأكل والنوم .

ولقد قلت إن فيما سرده من المساوئ مبالغة وتضخيما ، وأعود فأقول إن لهذه المساوئ وجودا ، ولكنها موزعة لا مجمعة ، ولو سلمنا بوجودها معا فى بيت واحد ، فإنما تكون هذه الصورة البغيضة أثرا من ماض يسير فى طريق الانقراض ، و بقية عهد أخذ نور المدنية يبدد ظلماته ، وجعلت تهذبه روح العصر ومقتضيات التطور وتقارب البيئات وسرعة التقليد والاقتداء .

ومن الظلم أن يلقى ذنب هذه الحال على الزوجات وحدهن ، وأن يتذرع بها الزوج لحجر بيته وقضاء أكثر وقته فى المقاهى والملاهى ، و بين الأصدقاء والصديقات .

إذا كان الرجال قوامين على النساء فإن هذه القوامة تقتضى أن يرشدوهن و يعلموهن ، و يروضوهن على تعرّف أهوائهم وأمزجتهم ، وتحرى ما يرضيهم و يشرح صدورهم ، ويحببهم فى البيت ، و يربط بين قلوبهم وقلوب أولادهم برباط الحب الصادق الوثيق .

إن معنى هذه القوامة أن الرجل زوج وأب ومعلم وممرض وصديق وسمير فى آن واحد ، وليس معناها أن الزوجة مجرد متاع ، وأن الأولاد حمل على الكاهل ، أو أن الزواج فى ذاته شر لا بد منه كما يقول البعض ، أو أن المرأة نعل فى قدمى الرجل كما يعتقد بعض أجلاف الريف ، أو أنها معمل لتفريخ الأولاد كما زعم أحد الخطباء فى محاضرة ألقاها منذ سنوات !

إن الجهل الذى ساد النساء أجيالا طوالا قد أخذ يتبدد ولا شك . لكن هذه العقائد الفاسدة عن المرأة لا تزال متمكنة فى رءوس كثير من الرجال مع الأسف الشديد .

ولا يزال كثير من الرجال يظلمون المرأة و يرهقونها بإلقائهم عليها كل عبء المنزل والأطفال ، وقد نسوا أن المرأة وحدها ليست كفئا لحمل هذا العبء دون مساعدة الرجل و إرشاده واشتراكه ، و إذا كان هو يدل عليها بأنه يتعب جسمه للعمل فى سبيل رزقها ورزق أولادها ، فالرد عندها حاضر ، وهو أن جسمها الضعيف يقاسى من الحمل والوضع وخدمة البيت فى الطهى والتنظيف وغيرهما أهوالا شدادا ، ومتاعب تذهب بنضارته و جماله وقوته عاما بعد عام ، ولعل ما يصيب جسم المرأة و جمالها من النقص بعد هذا العناء المتواصل ، هو الذى يجعل زوجها يسأمها على مر السنين ، وهو الذى يجعل حبه لها آخذا فى التناقص والتضاؤل ، فهو يلتمس المتاع عند زوجة أخرى أو خليلة إن كان ممعنا فى الغدر ، أو يلتمس السلوة والإيناس عند جلساء المقهى وزملاء الملهى إن كان فيه بقية وفاء للزوجة وعطف على الأولاد .

والذى يقارن بين تلهف الرجل إلى لقاء زوجته أيام الخطبة وقبيل " الدخلة " وفى الأشهر الأولى للزواج ، و بين فتوره عنها بعد ذلك ، شيئا فشيئا ، يدرك صدق ما أقول .

* * *

هل ينكر " قارئ " أن كثيرا من الأزواج لا يعرفون ولا يطرقون من غرف البيت سوى غرفتى الطعام والنوم ، وأنهم قلما يتفقدون المطبخ أو حجرات الأولاد ، وقلما يقترحون صنفا من الأطعمة إلا يوم يحل عليهم ضيف ، وما أنشط الزوج فى نقد الأصناف كل يوم ، وفى الاعتراض على طريقة الطهى وأسلوب التنسيق ونوع الخبز ولون " الفوط " والمفارش ونظافة الشوك والملاعق ، مع أنه قد رفض فى الصباح أن يجيب زوجته حين سألته عما يشتهى من ألوان ، وما يؤثر من نظام ، فهو كمن يأبى الاشتراك فى البناء، ولا يتأخر عن حمل المعول للهدم !

وهل ينكر " قارئ " أنه لو كان حازما وصادقا فى حبه للنظام ، لكانت إشارة منه أو كلمة أو غضبة ، كافية كل الكفاية لوضع كل شىء فى نصابه ، ولزجر الزوجة عن وضع البطيخ تحت الأرائك ، والقلقاس تحت السرير ، وعن نشر الملابس الداخلية فى " البلكون " وعن دق الكفتة والثوم فى غرفة النوم ، إلى آخر ما عاب به ربات البيوت ؟ !

وهل ينكر أنه لو كان مهيبا فى بيته ، حسن السياسة لرعيته ، لما تجاذب أطفاله ثيابه ، ولا اجترءوا على الصراخ فى حضرته ، ولا تكاثرت منهم ومن أمهم الشكاوى والمطالب ، ولا استطاعوا أن يزعجوا يقظته ويؤرقوا منامه ؟

على أن هذه الهيبة لا تأتى ابتداها ولا تنال عنوة واعتسافا ، وإنما تكسب بالمثابرة على البيت والاشتراك العملى فى تدبير ميزانيته وإدارة شؤونه من طعام إلى لباس إلى مباشرة لتربية الأطفال وتعهد صحتهم ، وتعقب مراحل دراستهم وصيانة أخلاقهم ، إلى مراقبة للخدم واطلاع على أعمالهم ، ودأب فى تهذيبهم آنا وتأديبهم آنا .

قلت إن كثيرا من الأزواج يحسبون كل هذه الشئون من خصائص الزوجة ، ويرون أنهم معفون منها بحكم العرف والقانون ، والواقع أن هذه الشؤون جميعا شركة بين ربى البيت ، فلا يجوز أن يضن الرجل على شريكته بالمساعدة والتوجيه ، ثم يوجه إليها النقد والملام .

إن أكثر هؤلاء الرجال يجرون بعد الزواج على النحو الذى جروا عليه أيام العزوبة ، حين لم يكونوا مسئولين عن شىء ولا عارفين من مطالب الحياة إلا أنهم أكلوا وناموا ولهوا ، ولا ناصبين اهتمامهم وجهدهم إلا لخدمة أنفسهم ، ولا مدركين معنى الحب الذى تجتمع عليه قلوب الآباء والبنين ، أو الأزواج والزوجات .

أولئك يستمرون كما كانوا فى تلك الأيام ، ويعسر عليهم أن يتعودوا المسئولية ورعاية من فى ذمتهم من نساء وبنين ، وأن يأخذوا أنفسهم بالنظام ، فأولئك هم الذين يفلت من

أيديهم القياد ، ولا تتوفر لهم السيادة الكاملة على البيت ، ولا يستطيعون ضبط شئون المنزل بل هم يزهدون فى ذلك زهدا ، ويفوتهم ما فى الحياة الزوجية من سعادة ولذة .

وإنما ينال هذه السعادة ، ذلك الزوج البصير الذى يكرس جانبا كبيرا من وقته للتشاور مع زوجته ، والتسامر معها ومع أولاده ، حتى لا تكون بينه وبين امرأته نقط خلاف ، وحتى يتقارب طبعه وطبعها ، وتتوحد ميوله وميولها ، وتمتزج روحه وروحها ، وينشأ الأولاد بينهما ، وفى ظل تعاونهما ، نشأة صالحة كريمة .

هذا هو الزوج الذى نريده نحن السيدات ، ونفرح بشركته ونعمل على توفير أسباب السرور له ما استطعنا ، لأنه يعيننا على ذلك بمعاشرته لنا فى البيت وخارج البيت ، فيكون راعيا وحاكما ، وأبا ومعلما ، وسيدا وخادما ، ومنظما ومرشدا ، وأنيسا وسميرا .

نريد الزوج الذى يقول لزوجته ، اطبخى كذا ، والبسى كذا ، ولماذا لم تفعلى هذا ، ولماذا فعلت ذاك ؟

نريد الزوج الذى يقول لولده : ماذا تعلمت اليوم فى المدرسة ؟ وأين دفترك ؟ وأين كتابك ؟ وهل أديت الواجب الذى كلفك المدرس ؟ وأين هو ؟ وماذا اشتريت بالقرش الذى أعطيته لك ؟ وكم جمعت إلى الآن فى "حصالتك؟" تعال أشتر لك به ساعة ذهبية أو بدلة جميلة أو مكتبا ظريفا ...

نريد الزوج الذى يقول لطفلته : لماذا وسخت فستانك ؟ ولماذا لم تحفظى الدرس ؟ ألم أنهك عن اللعب مع بنت فلان ... وهكذا يأخذ الجميع بالنصح السديد أو التأديب الرفيق ، ويكافئ على الطاعة وسماع النصيحة والنجاح فى الدراسة بالمنحة أو باللعبة أو بالقبلة أو بغير ذلك من المشجعات .

نريد الزوج الذى لا يخلو أسبوعه من يوم يستصحب امرأته وأولاده إلى نزهة خلوية أو زيارة عائلية ، ولا يخلو من ليلة يأخذهم فيها إلى سينما أو مسرح ، ترويحا عنهم وإنعاشا لنفوسهم وأبدانهم ، وتقوية لمداركهم ، وتنمية للحب بينه وبينهم .

مثل هذا الزوج ، لا تلقاه امرأته بزى سخيف ولا بوجه متنكر ، ولا بلسان شاك أو مطالب ، ولا يلقاه أطفاله إلا متهللين مرتمين بين ذراعيه ، مشوقين إلى قبلاته ، ولا تستطيع خادمته إلا أن تكون مثالا حسنا للطاعة والنظام ، ولا يأكل إلا ما يشتهى ، ولا ينام إلا فى راحة وهدوء ، ولا تقع عينه على ما سرد "قارئ" من مظاهر الجهل والفوضى ، فلا قلقاس تحت السرير ، ولا قبقاب يرن على البلاطة ، ولا جمل يبيت ضاف فى الدهليز !

وعلى ذكر قصة الجمل ، لا أرى بأسا من المساجلة والمقابلة ، وأرجو أن يسمح لى "قارئ" أن أورد لقصته نظيرا ظريفا ، تقع مسئوليته هذه المرة على الرجال لا على النساء .

فى " سلاملك " فخم ، فى دار فخمة ، لوجيه فخم ، من ذوى الثراء واليسار ، تستوي مرآة جميلة نادرة المثال اشتراها رب الأسرة من " فينيس " فى إيطاليا ، ولفينيس إبداع خاص فى المرايا وما إليها .

دخل هذا " السلاملك " زائر من أقاربى فأعجبه كل شيء إلا كسر فى المرآة شوّه جمالها وأذهب بهاءها ، وكان جواب صاحب البيت والسلاملك والمرآة ، أن " خروفا " دخل إلى السلاملك فرأى خياله فى المرآة فحسبه خروفا آخر فناطحه فكسر المرآة ! !

المسئول عن هذه الفوضى رجل ، لأن " السلاملك " من اختصاص الرجال وحدهم ، ولقد عاقب صاحب قصة الجمل امرأته بالطلاق ، فهل يرى " فارئ " أن زوجة صاحب الخروف كان يحق لها أن تطلب الطلاق ، إذا كان لا بد للسيدات من أن يكافئن الرجال بأعمالهم ، ويأخذنهم بقياسهم ؟

على أن ذلك الزوج الذى طلق زوجته من أجل جمل وزار ، أو من أجل تخريف لا يزيد على تخريف صاحب الخروف ، قد أساء أخيرا كما أساء أولا .

وهو المقصر قبل الحادث وبعده ، لأنه لم يجتهد من اليوم الأول لزواجه فى أن يطبع زوجته على الأخلاق والعادات والتقاليد التى يحبها ويرضاها . ولم يوالها بالإرشاد المستمر والنصح المتواصل ، ولا يأتى الارشاد ولا النصح تدريسا كالذى يلقيه المعلم فى المدرسة بقلم وكراس وسبورة ، وإنما يأتى بلطف المسامرة ، وطول المعاشرة ، وبث التعاليم الطيبة فى خلال الأحاديث والمسامرات ، واثناء الزيارات والمشاهدات .

وهو بعد الحادث قد لجأ إلى أسوأ أنواع العلاج ، وهو الطلاق ، فقد كان يكفى اللوم والتقريع ، بعد النهى والتفهيم ، وأنا الكفيلة بأن امرأته ما كانت تعود إلى هذه الغلطة ، بل كانت تجتهد فى تحرى رغباته ، والعمل على اكتساب عطفه ورضاه .

إن الأزواج حريون أن يعوضونا نحن النساء — بالارشاد والتثقيف — عن تقصير آبائنا وأهلينا فى تعليمنا ، إذ من الحقائق الثابتة أن ما انفق وما ينفق على تعليم الإناث ، قليل جدا بجانب ما تنفقه الدولة على تعليم الذكور ، وتعليم البنت فى بلادنا حديث العهد محدود المدى إلى اليوم .

* * *

أخيرا فلندع اللوم والتلاوم ، وليعمل الأزواج دائما — ولتعمل الزوجات معهم — على أن يشترك الرجل والمرأة فى المسئوليات ، ويوحدا أسلوب الحياة ، فإن هذا الاشتراك وهذا التوحيد ، هما السياج الذى يحمى عاطفة الحب بينهما فلا تفتر ولا تزول ، وهما الظل الذى يترعرع فيه الأبناء والبنات ، أما الهجر والاعتذار عنه بصادق الأعذار وكاذبها فمآله أن يصير البيت فندقا أو مطعما كما ذكر الكاتب الأول ، أو دون منزله الفندق والمطعم ، كما وصف الكاتب الثانى .

" زوجة "

الشباب بعد مرحلة التعليم

للاستاذ إبراهيم الغطريفى

أصبح البحث فى مصير الشبان المتعلمين من الدراسات الاجتماعية الهامة التى عنيت بها الدول فى السنوات الأخيرة .

فقد قرر مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٦ أن يلفت نظر الدول حتى غير الممثلة فيه إلى هذا الموضوع الدقيق لتتخذ الوسائل الفعالة وتشترك فى التدابير الدولية ، كما أنه ناط بالمعهد الدولى للتعاون الفكرى متابعة الأبحاث ، ثم تلت ذلك مؤتمرات قامت بدراسة كثير من البيانات والاقتراحات التى تقدمت بها الدول المختلفة .

وقد سلكت الدول الغربية طريقا قديما ازاء هذه الظاهرة الاجتماعية ، فتشكلت فيها إما مؤتمرات محلية كانجلترا أو لجان خاصة كرومانيا أو إدارات كفرنسا والسويد وألمانيا وبلجيكا يطلق عليها مكاتب الاحصاءات الجامعية (Bureaux Universitaires Statistiques) أو إدارات الاستعلامات (Services des, renseignements) وذلك لدراسة كل ما يحيط بالموضوع دراسة مفصلة حتى تتخذ الوسائل على ضوء هذه الدراسة . وقد قامت هذه الدول بعمل احصائيات عن حملة الشهادات الدراسية المختلفة من عين منهم ومن لم يُعيَّن وعدد طلاب الفرق النهائية وعدد الوظائف التى تشغل عادة كل عام ، بل قامت بعض مكاتب الاحصاء الجامعية فى سويسرا بدراسات فردية لخريجى الجامعات والمعاهد الفنية .

ذلك لأن الإحصاء أصبح من مقومات العلم الحديث ، وخير وسيلة للوقوف على حقيقة المسائل الاجتماعية . وقد كانت الإدارات المشار اليها تتعاون فى بحثها مع مراكز الأبحاث البيداجوجية والعلمية والاقتصادية لتحقيق الأغراض الآتية :

١ — معرفة مدى حاجة ميادين الأعمال المختلفة الى الشبان المتعلمين .

٢ — أن يقف أصحاب الأعمال على عدد وأنواع المؤهلات التى يحتاجون اليها فى مزاولة أعمالهم .

٣ — أن تتمشى نظم التعليم من حيث النوع والعدد وفق ما تتطلبه ميادين الأعمال فيتوازن العرض والطلب ويوجه الشبان الى المهن التى تفتقر الى جهودهم وينصرفوا عن غيرها

وقد قامت هذه الإدارات لتخفيف وطأة البطالة بين المتعلمين بما يأتى :

١ — تقديمهم الى أصحاب الأعمال .

٢ — وضع نظام للتأمين ضد البطالة .

٣ — وضع نظام لتمرين المتخرجين حديثا لاستكمال ما فاتهم أثناء دراستهم وقد شمل نظام التمرين فى فرنسا طلاب الفرق النهائية بالمعاهد العليا أو الفنية .

٤ — تقديم الاقتراحات التى تستخلصها على ضوء احصائياتها وأبحاثها .

وقد شعرنا فى مصر بازدياد المتعلمين فى السنوات الأخيرة فبينما كان عدد العاطلين فى سنة ١٩٣٠ على التوالى ٢٥ من كلية الآداب و ١٥٥ بكالوريا و ٦٢ تجارة متوسطة و ٣٨ زراعة متوسطة و ١٢٠ فنون وصناعات نجد أنه فى سنة ١٩٣٥ ظهرت أولا بوادر العطلة فى الهندسة فكان العاطلون ١٦ طالبا وفى الزراعة ٧ وفى التجارة ٩٥ وزاد عدد عاطلى كلية الآداب والفنون والصناعات الى الضعف ، والتجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة الى خمسة أمثالهم ، والبكالوريا الى عشرة أمثالهم ، بينما ظلت كليات العلوم والطب وطب الأسنان والصيدلة بلا عاطلين .

ومن الغريب أننا لو تصفحنا عدد المشتغلين فى المدة ما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٥ لتبين لنا أن وظائف الحكومة استوعبت كثيرا منهم ؛ فقد التحق بها ١٠٩٧ بينما من اشتغلوا فى الأعمال الحرة ٨٦ ومن التحقوا بمصالح أخرى ٧٧٩ وأولئك من خريجى الهندسة ودار العلوم والطب البيطرى والزراعة العليا والتجارة العليا والمعلمين العليا ومعهد التربية .

وكذلك بالنسبة لكليات الجامعة فقد وظف منهم ٨٣٠ و ٣١ و ٥٧٥ وبالنسبة لخريجى المدارس الفنية والخصوصية ١١٢٣ و ٣٤٧ و ٥٠٦ على التوالى فى الحكومة وفى الأعمال الحرة وفى المصالح الأخرى ، غير أنه يرجح أن تكون نسبة المشتغلين فى وظائف الحكومة بعد سنة ١٩٣٥ أقل من ذى قبل ، نظرا الى تضخم عدد المتخرجين السريع والى ضيق نطاق الوظائف الحكومية .

لذلك يجب توجيه أكبر الجهود لفسح الطريق أمام الشبان فى المنشآت الحرة ، وهذه المنشآت منتشرة فى البلاد بكثرة فائقة ، فقد بلغ عدد الشركات المتنوعة وفقا لتسجيلها تجاريا لغاية سنة ١٩٣٦ ، ٣٣٢١ ولا شك فى زيادة هذا العدد فيما بعد ، وأقوى دليل على ذلك أن الشركات المساهمة المصرية التى أنشئت فى سنة ١٩٣٦ بلغت ١١ شركة وصلت الى ٢٢ فى سنة ١٩٣٧ والى ٢٦ فى سنة ١٩٣٨

وعلى ذلك فاستخدام الشبان المتعلمين فى المنشآت الحرة ضرورة اجتماعية حتمها التطور الاجتماعى ولا مفر من التسليم بها والأخذ بمسايرتها بأوسع ما تحتمله الطاقة ، لأن مسايرتها ضرورة ملحة للشبان المتعلمين وفائدة لأرباب الأعمال . وكل ما تبديه الحكومة فى شتى المناسبات سواء بالدعاية لهذه الفكرة أواستنهاض أصحاب الأعمال للعمل بها ان هو الا اتجاه طبيعى يحتمه انتشار التعليم وكثرة المتعلمين ووجود نواح متعددة للنشاط الاقتصادى والصناعى والتجارى فى البلاد .

إذن لن يكون التفكير فى وسائل تشريعية لتأييد ما تقدم إلا نتيجة عادية لهذا التطور حتى تفتح فى وجوه المصريين سبل الاستخدام كافة وتمتد إلى جميع الشركات التى تتخذ من مصر ميدانا لاستخدام أموالها كلها أو بعضها ولا تكون منحصرة فيما يجد من الشركات بل تمتد الى ما كان منها موجودا ، بذلك يتمكن المصريون من مشاركة الأجانب فى الاضطلاع بالأعمال العامة فتتوثق الصلات و يزداد التعاون بينهم ، وتعطى لأصحاب الأعمال الفرصة لإظهار حسن نيتهم ومسايرتهم لتطور الحياة الاجتماعية فى البلاد كما أن إعداد الشبان المصريين للقيام بالأعمال الفنية فى المنشآت الكبرى يعقب فوائد مادية تعود على أصحاب الأعمال بجانب الفوائد الأدبية المشار اليها ، إذ أن كثيرا منهم أدرك أهمية ذلك الإعداد عند ما نشبت الحرب واضطر كثير من الفنيين الأجانب إلى ترك البلاد على حين فجأة ، بحالة كادت تؤدى إلى إغلاق بعض المصانع ، أضف إلى ذلك اعتدال المرتبات التى يأخذها المصريون وما يتركه استخدامهم من الاثر لدى بنى وطنهم وهم عملاء هذه المنشآت .

وإذا أصبحت الحرب سببا فى إضعاف نشاط بعض المنشآت ولا سيما الشركات التى تقوم بالمقاولات العامة كالمقاولات الحكومية ، وقد كانت تخصص لها فى أوقات السلم مبالغ طائلة فاختصت مثلا وزارة الأشغال فى ميزانية ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بـ (٧,٥٣٢)— احتاجت من ناحية أخرى إلى جهود الشباب فى التجنيد فى الأسلحة المختلفة المستحدثة وفى الصناعات الحربية وفى أعمال الصيانة .

يرى بعض المفكرين أن يشتغل الشبان بأنفسهم فى الأعمال الحرة ، غير أن الاستقراء دل على أن الاشتغال على هذا الوجه قاصر على الحقوقيين إذا ما زاولوا المحاماة ، وعلى بعض خريجى الزراعة المتوسطة ، ويجرى ذلك فى أوربا أيضا إذ أن من يتخرج من الكليات لا يقدم على الأشتغال بالأعمال الحرة لحسابه الخاص بعد التخرج مباشرة بل يلتحق بشركة تجارية أو صناعية حيث يشتغل فيها بعض الزمن وفيها يكتسب الخبرة العملية ومنها ينتقل إذا صادفه الحظ إلى ميدان الأعمال الحرة لحسابه الخاص. فيستنتج مما سبق أنه ليس أمام الشبان بعد خروجهم من المعاهد العلمية إلا طريقان إما أن يلحقوا بالمنشآت الحرة وهى الطريق الطبيعى بعد أن يهيأ لهم ، أو يلتحقوا بوظائف الحكومة .

وعلى ذلك فيجب التقريب بين الاشتغال بالمنشآت الحرة والاشتغال بالحكومة سواء فى طريقة الالتحاق أو فى المعاملة ، ويترتب على هذا التماثل ما يأتى :

(١) يبعث فى الشبان النشاط والاعتماد على النفس .

(٢) يرفع أمامهم مستوى الأعمال الحرة ويخفف من غلواء بعضهم .

(٣) يساعد على أن يكون التعيين فى وظائف الحكومة دوريا وسريعا فلا نجد متعطلين أقلهم قضى وطره وأكثرهم ينتظر ، وهؤلاء المنتظرون مع الزمن ينتقلون من عاطلين إلى غير صالحين للعمل .

إعداد الشبان المتعلمين :

رأينا فى مستهل البحث الزيادة السريعة فى عدد المتعلمين ، ولكى نأخذ صورة واضحة ، يكفى أن نقارن عدد من تخرج من بعض المعاهد فى العام الدراسى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بعدد طلبة السنة الأولى بها لعام ١٩٣٨ فنجد أن العدد فى كلية الحقوق والآداب والطب والعلوم والهندسة ومدارس التجارة المتوسطة ومدارس الزراعة المتوسطة والفنون والصناعات على التوالى ٢٠٨ متخرجا و ١٠٥٠ مستجدا و ٦١ متخرجا و ٥٨٩ مستجدا و ١٠٧ متخرجا و ٢٠١ مستجدا و ٢٦ متخرجا و ٧٨ مستجدا و ١٥٤ متخرجا و ٢٣٣ مستجدا ولا شك أن الخير فى أن يقترن الاقبال على التعليم بالتوازن بين العرض والطلب ، إذ أن العرض يزيد جدا على الطلب من متخرجى الآداب والحقوق والتجارة وكلية الهندسة قسم مدنى (هذا العام فقط) بينما يقل جدا فى كلية الهندسة بالأقسام الأخرى ، ويكاد ينعدم العرض فى الصيدلة وفى بعض أقسام كلية العلوم إذ أن المتخرجين منهم يلحقون بوظائف الحكومة .

وكذلك يجب استكمال بعض ما ينقص الشبان المتعلمين من مؤهلات خاصة ، إما لأنها مما لا يطلب توفرها لديهم قبل اتجاههم الى المنشآت الحرة ، وإما لأنها مما لا يدخل فى نطاق الدراسة وإنما مجالها التمرين العملى أو الجهد الشخصى للطالب .

ولا غضاضة فى هذا ، وقد رأينا أن بعض البلاد الأوربية التى خطت فى البرامج العلمية خطوات واسعة والتى اعتاد شبانها أن يشتغلوا بالأعمال الحرة ، تجعل من مهمة الادارات الاحصائية التى أنشأتها للبطالة القيام بتمرين الشبان ، حتى غير المنتهين من الدراسة كما فى فرنسا ، أو القيام بإعداد علمى تكميلى للعاطلين كما فى الولايات المتحدة .

ويمكن تلخيص ملاحظات بعض أرباب الأعمال فيما يأتى :

١ — أكثر الوظائف بالمنشآت الحرة هى الكتابية ، ويكفى لشاغليها إجادة لغة أجنبية والكتابة على الآلة الكاتبة ومعلومات عامة ، ولم تتوافر هذه المؤهلات لدى خريجى المدارس الثانوية المصرية رغم أن نسبة المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية الى مجموعهم كنسبة ٧ : ١٩

٢ — الضعف فى التمرين العملى ، وهذه ظاهرة ملموسة سواء فى خريجى المعاهد التجارية أو الصناعية وربما كانت العودة الى اشتراط تمرين ستة أشهر متوالية على الأقل للحصول على الشهادة كفيلة بازالته .

٣ — فى الوظائف الحسابية يجانب الضعف فى اللغات الأجنبية عدم الاهتمام بالمسائل العملية كالاختزال والآلة الكاتبة والجداول الاحصائية وتحضير الميزانيات .

٤ — فى الوظائف الزراعية لوحظ وجوب العناية بالكيمياء الزراعية وأعمال المساحة .

٥ — فى الوظائف الهندسية تجب العناية بهندسة التعدين ورفع مستوى مدرسة الهندسة التطبيقية إذا ظل عدد خريجى قسم الميكانيكا والكهرباء بكلية الهندسة محدودا .

٦ — إدخال بعض الصناعات والفنون كالغزل وتنظيم المعارض ونفخ الزجاج واصلاح الآلات الدقيقة وما يتصل بالسينما واللاسلكى .

٧ — يجب أن يتوافر فى من يتقدم للعمل بالمنشآت الحرة روح الإقدام والمحافظة على المواعيد ومراعاة النظام والرغبة فى التضحية فى البداية سواء من حيث مكان العمل أو المرتب .

ومن الانصاف أن نقرر أن كثيرا من الملاحظات السابقة يمكن أن يتغلب عليها خارج برامج الدراسة ، لأن المناهج العلمية لا يطلب منها سواء فى مصر أو فى غيرها أن تفى بجميع الرغبات . وقد يكون الاتجاه أثناء الدراسة إلى الجمعيات العلمية والرحلات والاستفادة من حسن استخدام الاجازات السنوية واتصال المشرفين على المعاهد برجال الأعمال اتصال تزاور وتعارف واشتراك فى الرأى — كل هذه لو بذلت إزاءها العناية المرجوة لأتت بأحسن النتائج .

أما بعد الدراسة فينتقل الاتجاه من تزويد المتخرجين بكثير من المعارف الضرورية إلى أندية الخريجين واتحاداتهم وجمعياتهم فحليق بها أن تضيف إلى أغراضها الاجتماعية أغراضا ثقافية وعلمية ، وواجب على الإخصائيين من أعضاء هذه الجماعات ألا يضنوا بمعلوماتهم وفنونهم على زملائهم من الأعضاء فيدلوا بها إليهم فى نظام مرسوم وطريق ميسور ولا تقف

مجهودها على هذا ، بل توالى الاتصال برجال الأعمال ليتعرفوا بأعضائها ويتبادلوا معهم الآراء ويكون ذلك بإقامة محافل ومآدب ومعارض تتصل بالطابع العلمى أو الفنى لهذه الجماعات .

ولا شك أنه لو أحكمت الصلات بين طلاب المعاهد ولا سيما الفرق النهائية وبين القائمين بالتعليم وبين الخريجين وبين أرباب الأعمال لجنينا من هذه الصلات خيرا وفيرا .

ويوجد عامل فعال فى مقاومة ما يؤخذ على المناهج ، وهو الإقبال على المعاهد الليلية . وإننا نلمس ما تؤديه المعاهد الليلية الأجنبية المنتشرة فى مصر واسكندرية وبعض العواصم من الجهود فى تزويد الناشئة بما فاتهم الحصول عليه فى المدارس العادية ولكن أكثر المقبلين عليها من غير المصريين .

فاذا ما أقبل المصريون على هذه المعاهد الأجنبية الليلية ، وأقبل ذوو الثقافة العالية منا على إنشاء معاهد ليلية غير حكومية قد تكون أكثر ملاءمة لنا وتمشيا مع ثقافتنا ، لو تم هذا لأعفينا وزارة المعارف من مسئولية كبيرة ، من الحق أن تعفيها منها .

غير أن الوسائل السابقة قد لا تقضى على الصعوبة التى يلاقيها الشبان إزاء اللغات الأجنبية ، وذلك لأن المؤسسات الهامة فى البلاد هى التى يقوم بها الأجانب ، ولهؤلاء لغات متعددة وقد لا تجد عددا يتناسب مع عدد العاطلين يمكنه أن يجيد إجادة تامة إحدى هذه اللغات بدرجة تماثل اتقان الأجانب أنفسهم أو من نشأ فى بيئتهم ، وهذه حالة قل أن يكون لها نظير فى دولة أخرى حيث لا تتطلب مؤسسة فى دولة من أحد الموظفين أن يجيد لغة غير التى تزاول فيها عملها .

وعلى ذلك فيجب العمل بشتى الوسائل على تعميم استعمال اللغة العربية وتشجيع الاقبال على تعلمها والاستعانة بمن يعرفها ، وذلك بشتى الوسائل الودية أو الادارية أو التشريعية ، لأنها فضلا عن أنها اللغة الرسمية للبلاد فهى اللغة التى يتكلم بها الجمهور وهم عملاء المنشآت الحرة .

ولا شك أن التطور الاجتماعى واهتمام الحكومة والمواطنين بهذا الموضوع وإقبال الأجانب على مساعدتهم فى هذا الاتجاه يزيد الاتصال بينهم وبين المصريين ، ويوسع نطاق التعاون الذى قد يصل إلى الاندماج ، وسيكون لذلك — فيما بعد — أثره فى أن تتناول اللغة العربية جميع المرافق والمعاملات فى المستقبل القريب .

هذا بعض الملاحظات التى تمكنت من الوقوف عليها عن الشبان المتعلمين بعد انتقالهم من دور التعليم إلى ميدان العمل ، ولا شك أن هذا الموضوع لا يزال صالحا لأن يكون موضع أبحاث ودراسات كثيرة خليقة أن يعنى بها كل من يمارس بحث المسائل الاجتماعية كى يتسنى الوصول إلى نتائج وحلول مؤسسة على دعامات قوية من البحث العلمى الصحيح .

ابراهيم الغطريفى

الانهيار الاجتماعى

مقياس جديد

لا يعيش المجتمع على حال واحدة لا تتغير . فإن ظروفا كثيرة تطرأ عليه من رخاء أو كساد، وحرب أو سلام، وطمأنينة أو قلق، ونظام أو فوضى . وجميع هذه الظروف تؤثر فيه بالرقى أو التخلف وبالتماسك أو الانهيار . فكيف نقيس المجتمع، وكيف نستطيع أن نقول إنه فى حال حسنة أو حال سيئة ؟

إننا لكى نصل إلى هذا القياس يجب أن نعرف المجتمع الأمثل ما هو وكيف يتألف . ثم نقيس الانحرافات . ويجب أن نعين الانحرافات التى يمكن قياسها بالأرقام حتى لا نتورط فى الآراء والميول ، وحتى لا نستسلم لخداع الوهم . فليس أحد يشك مثلا فى أن الجنايات فى أمة ما يمكن قياسها بالأرقام . وأن المجتمع الأمثل هو الذى تنقص الجنايات فيه عن غيره . وكذلك الشأن فى الصحة وغير ذلك . ولكن ما هى وحدة المجتمع ؟ هل هى الفرد أم العائلة ؟ أى هل يجب أن يكون قياسنا للانحرافات قياسا قائما على عدد الأفراد المنحرفين ، أم على عدد الأسر التى ظهر فيها هؤلاء المنحرفون ؟ وللإجابة على هذا السؤال نقول إن فى الولايات المتحدة هيئات مختلفة تبحث هذا الموضوع، وهى ترى أن العائلة هى وحدة المجتمع وهى التى يجب أن تكون أساس الاحصاءات التى تبين لنا حاله من تماسك أو انهيار . فالجناية التى تقع فى أمة ما ليست فى الحقيقة جناية فرد وإنما هى مرض له جراثيمه ، فيجب أن نكافح هذه الجراثيم فى بيئتها الأصلية، وليس فى الفرد المريض بها وحده . فاذا تفشت حمى التيفوئيد فاننا قبل كل شىء نعزل المريض حتى نمنع عدواه عن سائر من فى المنزل أو ننقله الى المستشفى . ولكن هذا الاجراء لا يكفى لأننا نحتاج لمكافحة هذه الحمى إلى أن نبحث عن الجراثيم فى الماء أو اللبن أو الذباب أو المجارى . واذا لم نقصد الى جميع هذه الأشياء ونطهرها فان معالجتنا للشخص المريض نفسه لا تجدى كثيرا .

وهذا هو الشأن فى الانحرافات الشخصية . فانها جميعها ثمرة البيئة العائلية . وعلى هذا الأساس يجب أن نجعل العائلة أصلا لجميع الاحصاءات التى تدل على الصحة الاجتماعية . وترى هذه الهيئة أن قياس العائلات يجب أن ينظر فيه الى هذه الأمراض السبعة :

(١) جرائم الصبيان (٢) جرائم الكبار (٣) المرض العقلى (٤) الطلاق (٥) العجز عن العمل الكاسب (٦) الاهمال أى ترك العضو العائل أعضاء الأسرة من زوجة أو أولاد وامتناعه من أن يعولهم (٧) النقص العقلى .

ويرى القارئ فى هذه الأمراض أنه لا يمكن أن يسأل عن واحد منها فرد لأنها جميعها جرائم مشتركة بين اثنين أو أكثر أو هى نقص وراثى يتكون فى العائلة . فيجب أن ترد نتائج الاحصاءات الى العائلة . بجرائم الصبيان مثلا هى نتيجة لإهمال الآباء أو للتيتم أو للقسوة . وجرائم الكبار قد تكون النمو الطبيعى لانحرافات صغيرة مدة الطفولة . والمرض العقلى هو ثمرة العائلة ، لأنه إما موروث بالدم وإما مكتسب من الأخطاء فى المعيشة البيتية . والطلاق هو آخر مرحلة لشقاق قد مضت عليه سنوات بين الزوجين . والعجز عن العمل الكاسب هو ثمرة الاهمال فى التربية أو العادات السيئة للمعيشة . وتقصير العضو العائل للأسرة فى اعالة سائر الأعضاء يدل على أسوأ العواطف بينه وبينهم . والنقص العقلى ، مثل القلق النفسى أو البلاهة الموروثة أو غير ذلك من الأمراض النفسية أو العصبية ، لا يمكن الا أن يكون مرضا عائليا إذ هو ينشأ بالتزاوج والوراثة البيولوجية .

وهنا يجب أن نتفهم معنى « العود » فى الجريمة . فاننا لا نسم أحد المجرمين بالعود الا اذا وقع هو نفسه فى الجريمة مرتين . ولكن مادمنا قد جعلنا العائلة أساسا للانهيار الاجتماعى فان العود يصح عندما يقع من شخصين مختلفين ولكنهما من عائلة واحدة ، فاذا وقع من خمسة أفراد فى جرائم مختلفة وكان كلهم عضوا بعائلة واحدة ، فان كل فرد لا يعد عائدا فى نظرنا الحاضر لمعنى العود ولكن العائلة بالنظر الجديد لهذا المعنى توسم بالعود خمس مرات . وهذا النظر حسن ومعتدل ، لأننا عند ما نريد علاج هذه الجرائم لا يصح أن نعالجها فى الفرد ولكن فى العائلة ، وعندئذ يبلج لنا معنى جديد للوقاية الاجتماعية وهو أن نؤسس الطمأنينة والصحة الاجتماعية فى البيئة العائلية . ولا نعالج الفرد بل نعالج العائلة . ففى الوقت الحاضر عندما نرى صبيا عاصيا أو مجرما نرسله إلى الاصلاحية ، ولكن البيئة التى جعلت هذا الصبى يحرف لا تزال قائمة فى عائلته تربى غيره مثل تربيته وتقوده الى الطرق المعوجة . فبالنظر الجديد يجب أن نعمد الى هذه العائلة ونصلح ما فيها من طرق معوجة .

لقد ذكرنا الأمراض السبعة التى يمكن أن يقاس بها الانهيار الاجتماعى كما يفهمه المجتمع الأمريكى . وهو بالطبع يختلف عن مجتمعنا . ولكنا ذكرناها طريقة للبحث يمكن الاستنارة بها . فان هذه الجرائم تحصى جميعها ثم تستخرج منها الأرقام المئوية إلى عدد العائلات فى المدينة أو القطر فتقاس بذلك درجة التماسك أو الانهيار الاجتماعى . وعندئذ يعرف المجتمع الحسن بقلة جرائمه السبع هذه ، كما يعرف المجتمع السيئ بكثرتها ، وتقاس سائر المجتمعات بين هذا أو ذاك بدرجات متفاوتة . وبالوقوف على هذه الأرقام تتضح لنا طرق العلاج من إيجاد أندية للصبيان الى توفير المدارس ، الى بناء المنازل ، بل لعل العلاج يرشدنا إلى طرق جديدة لمكافحة التعطل أو الى التربية الحرفية أو إلى المعالجة النفسية .

رابطة الإصلاح الاجتماعى

أغراض الرابطة :

تأسست الرابطة فى أكتوبر سنة ١٩٣٣ للدعوة الى الاصلاح الاجتماعى ودراسته من نواحيه كافة باعتبار أنه أساس القومية المصرية ، وذلك كإصلاح الأسرة من حيث الأبوة ، والبنوة ، والأمومة ، والعناية بالطفل ، والدعوة الى الفضائل الخلقية سواء أكانت فردية أم وطنية أم اجتماعية أم انسانية ، والدعوة الى التربية الصحيحة سواء أكانت علمية أم بدنية ، والدعوة الى مكافحة الآفات الاجتماعية ، واستئصال أسبابها ونتائجها ، بما فى ذلك السعى الى تحسين حال الطبقات الفقيرة بالرفيه عليها ماديا وأدبيا ، وذلك بمحاربة الجهل والبطالة والعادات الذميمة المنتشرة فى تلك الطبقات ، وتوفير المعونة للعاجزين منهم عن نيل نصيبهم من حاجات الحياة .

وعلى الجملة تعمل الرابطة على إحياء الكرامة الانسانية ، وإفهام الناس أن طريق الفضيلة والصحة والجد والعمل والسعادة ميسر لكل إنسان ، وإفهامهم كذلك أن جميع المصريين مسئولون بعضهم عن بعض ، متأثرون بعضهم ببعض فلا بد من اجتماعهم على تحقيق الأغراض المتقدمة .

وسائل الرابطة فى تنفيذ أغراضها :

تتوسل الرابطة الى تحقيق أغراضها بطريقين : أدبى وعملى ، فأما الأول فهو الدعاية بجميع وسائلها كإلقاء المحاضرات والمناظرات والبحوث والخطب ، ونشرها بين الجمهور بشتى الطرق التى أباحها القانون ، كما تقوم الرابطة ، تحقيقا لأغراضها ، بتنظيم المؤتمرات والمهرجانات وعقد الاجتماعات الدورية لبحث شتى المسائل والمعضلات الاجتماعية ، ونشر مبادئها وتعاليمها فى الصحف والمجلات ، وطبع الكتب الاجتماعية المفيدة وتوزيعها على الجمهور ، وأما الطريق الثانى فهو درس المشروعات النافعة للمجتمع ، وجمع المال اللازم لإظهارها فى حيز الوجود ، أو اقتراح قيام الحكومة بإخراجها ، مستخدمة لذلك نفوذها الأدبى فى إقناع ولاة الأمور .

أعمالها :

تعمل على مساعدة الغلمان المفرج عنهم من إصلاحيات الأحداث بإلحاقهم بالأعمال التى تناسبهم بعد أن تفحص عن حالتهم الاجتماعية والصحية و إرشادهم وتوجيههم الى الطرق المؤدية الى استقامتهم وتشرف على مكافآتهم بأن تعرف الوجوه التى تعود عليهم بالنفع ، ثم تطبع الكتب والنشرات وتصدر الأعداد الخاصة من الصحف والمجلات وتوزعها بالمجان ، وتعمل على مساعدة الطبقات الفقيرة بالتوصية عليهم فى المستشفيات والجمعيات الصحية وتوزع عليهم الملابس والأطعمة التى تحصل عليها من الخيرين لمساعدة هذه العائلات الفقيرة وتعقد الاجتماعات الدورية لإذاعة الأفكار الاجتماعية الصحيحة فى أنحاء البلاد بواسطة فروعها وأعضائها .

مجلس إدارتها :

وللرابطة مجلس إدارة يتألف من نخبة من كبراء المصريين وأصحاب الرأى وذوى المكانة نذكر منهم :

الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والفريق محمود شكرى باشا ، وجلال فهيم باشا ، ومحمد العشماوى بك ، وحسين كامل باشا ، والدكتور منصور فهمى بك ، وعبد الرحمن فهمى بك ، والدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، ومحمد أحمد جاد المولى بك ، ومهدى رفيع مشكى بك ، ومحمود يسور بك ، والأستاذ سيد مصيلحى ، وأحمد العوامرى بك ، وفضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، والدكتور على عبد الواحد وافى ، ومحمد رياض بك ، والدكتورة نعيمة الأيوبى .

دار كفالة الطفل :

وقد درست الرابطة مشروعا بإنشاء دار لكفالة الطفل ، تقبل فيها الأطفال الذين تختلف أسنانهم بين الثانية والخامسة من أبناء الطبقات الفقيرة التى لا تستطيع أن تكفل لأبنائها وسائل التنمية والتغذية والتنشئة الصالحة ، فتتولى الدار العناية بأولئك الأطفال طول النهار ، وتوفر لهم حاجاتهم من المأكل والملبس والرياضة والعلاج .

وفى هذا الشهر استأجرت دارا لهذا الغرض فى شارع مدارس رقى المعارف بجزيرة بدران بشبرا وأعدت لها المعدات اللازمة لتحقيق المشروع . وبعد أيام قليلة تقبل ثلاثين طفلا ، وستبدأ بعرضهم على الأطباء لاستكمال ما ينقصهم من أسباب الصحة ، وعلى أساس ما يشير به الأطباء لكل طفل تجرى الدار فى العناية به ، والقيام على شأنه .

وعلى الرغم من أن هذا المشروع يتطلب مالا كثيرا ونفقات دائمة، فان الرابطة خصصت له من ميزانيتها القليلة ما أمكن تخصيصه ، على أن تلجأ إلى أهل البر والخير فى بذل المعونة الميسورة، حتى تظل أبواب الدار مفتوحة لهذا العمل الخيرى .

وقد تفضل بعض التجار فتبرعوا للدار ببعض مايلزم لقيامها بعملها ، كالصابون والسكر والأرز وما إلى ذلك .

وتشرف على الدار مديرة لها دراية بشؤون التربية المنزلية ، تعاونها مستخدمات للطبخ والغسل وسائر أنواع الخدمة . ولا يفتأ أعضاء الرابطة يوالون تفقدهم لهذا المشروع ، رجاء أن يكتب له النجاح ، حتى يشجعهم ذلك على إنشاء دور أخرى مماثلة لهذه الدار فى مختلف الأحياء المفتقرة إلى الرعاية والعطف والإرشاد .

مؤتمر الإصلاح الاجتماعى :

أقامت الرابطة فى غضون الشهر الماضى مؤتمرا للإصلاح الاجتماعى فى ثلاثة أيام متوالية: الأول ، يوم الريف ، وقد أقامته فى قاعة المحاضرات بالجمعية الزراعية الملكية ، وخطب فيه حضرات أصحاب السعادة والعزة الأساتذة الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس الرابطة، وجلال فهيم باشا، وفؤاد أباظة باشا، ومحمد على ناصر بك، وعبد الواحد الوكيل بك ، والآنسة ابنة الشاطئ . وكان اليوم الثانى للشخصيات القومية ، أقامته فى قاعة المحاضرات بالجمعية الجغرافية الملكية ، فحاضر الجمهور فيه حضرات أصحاب العزة الأساتذة : الدكتور منصور فهمى بك، والأستاذ محمد الطلياوى ، والنقيب عبد الرحمن زكى ، والدكتور محمود الحفنى ، والدكتور سيد كريم والأستاذ توفيق اسكاروس. فأما اليوم الثالث فكان فى شؤون الأسرة وقد أقيم فى الجمعية الجغرافية أيضا ، والخطباء هم : صاحب السعادة محمد العشماوى بك ، والأساتذة : أحمد أمين بك، والدكتور على عبد الواحد وافى ، والآنسة أسما فهمى .

وبعد أن أتمت الرابطة مؤتمرها ، عقد خطباء كل يوم من هذه الأيام الثلاثة جلسات لوضع قرارات ونتائج للدراسات . وتوشك الرابطة أن تفرغ من طبع هذه النتائج والقرارات ملحقة بالمحاضرات التى ألقيت فى المؤتمر كاملة النصوص .

الشاى الأسود

هل هو مادة مضرة بالصحة والمال ؟

تمهيد

قامت حملة كبيرة على الشاى الأسود تردّد صداها فى البرلمان وفى الصحف وفى تقارير وضعها بعض الباحثين المهتمين بشؤون الفلاح . وقد ارتفعت الأصوات منذرة بخطر انتشار ذلك الشاى فى الريف وضرر إدمان الفلاحين إياه ، مبينة هول ما تستهدف له البلاد من جراء هذا الوباء الجديد . ونسبت اليه أضرارا كثيرة فاتكة ، من الوجوه الصحية والاقتصادية والاجتماعية ، فقيل إنه ليس إلا نوعا جديدا من أنواع "المخدرات" وانه يحوى عناصر هادمة للصحة ، وأن المواد التى يغش بها ذلك الشاى تزيده ضررا على ضرر ، وأن من شأنه إضعاف قوة مدمنيه ودفعهم الى الكسل والخمول . وأنه بلغ من انتشاره فى الريف وتمكنه من نفوس أهله أنه صار يستنفد نصف دخل الفلاح الصغير أو أكثر ، وصار مفضلا عنده على الغذاء والكساء ، بل صار يسرق لكى يحصل على ثمنه . وقيل كذلك إنه بلغ من سرعة انتشار هذا الخطر أن واردات الشاى الى مصر قد تضاعفت ثمانى مرات فى السنوات العشر الأخيرة . وقيل غير ذلك فى معرض تبيان الأضرار البالغة التى يحدثها هذا "المكيف" المنتشر فى الريف .

وقد حوت التقارير والأبحاث التى وضعت فى هذا الموضوع اقتراحات حاسمة مختلفة لمكافحة الشاى الأسود مثل تحريمه بتاتا أو منع غشه ومراقبة بيعه بوسائل شتى أو زيادة الرسوم الجمركية عليه أو خفض تلك الرسوم على الشاى الجيد أو غير ذلك .

وأبدى مجلس الشيوخ رغبة فى تأليف لجنة من الوزارات التى يعنيها هذا الموضوع على أن يضم اليها بعض وجهاء البلاد من حضرات الشيوخ والنواب المحترمين لبحث هذا الموضوع

من جميع نواحيه . ولما أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية أخذت الموضوع على عاتقها وألفت لجنة لبحثه من :

حضرة صاحب المعالى وزير الشؤون الاجتماعية ... ... رئيسا

« العزة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ... ...

« السعادة اللواء رسل باشا ... ...

« العزة الدكتور على شوشه بك ... ... أعضاء

« العزة وهيب دوس بك ... .

حضرة مدير ادارة الفلاح ... ...

وعهدت اللجنة الى أحد أعضائها حضرة صاحب العزة الدكتور على شوشه بك مدير معامل الصحة (وقتئذ) أن يبحث الموضوع من الناحية الصحية .

١ — من الوجهة الصحية

لما كانت مسألة الشاى الأسود قد أثيرت من الناحية الصحية أولا وانصب أكثر ما كتب عنها على هذه الناحية قبل غيرها فإنا نبدأ بأن نورد هنا التقرير الذى وضعه الدكتور شوشة بك عن تأثير الشاى الأسود على الصحة .

التقرير الأول :

من أهم النباتات المستعملة كمنبهات : الشاى والبن ، وهى تشترك من حيث تأثيرها فى احتوائها على مادة الكافيين والتايين وهما مادتان لا فارق بينهما من الوجهة الكيميائية .

مراتب الشاى :

وتختلف أنواع الشاى من حيث جودته باختلاف المناخ والتربة وطرق إعداد أوراقه . وأجود أنواعه ما يزرع فى بلاد الصين والهند خصوصا فى جزيرة سيلان . وأقلها مرتبة هو الشاى اليابانى (الذى يزرع فى فرموزا) والبرازيل وجزائر الهند الغربية وكذلك الشاى الجبلى الذى ينبت على سفوح الجبال ومنها جبال الهملايا .

والشاى المعروف فى الأسواق نوعان : الشاى الأسود والشاى الأخضر ، ولا فارق بينهما إلا فى طريقة إعدادهما من أوراق شجيراته ، فمن الشجرة الواحدة يمكن الحصول على شاى أسود أو شاى أخضر .

طريقة إعداد أوراق الشاى :

وطريقة إعداد أوراق الشاى الأسود تكون بترطيب وريقاته وتعطينها وتعريضها للجو فى درجة حرارة لا تزيد على ٥٠ سنتجرادا ، وذلك ليتسنى للهواء التأثير على مادة التايين (Theine) وتغيير لونها إلى اللون الأحمر الغامق .

ويجب مراعاة الدقة فى إجراء ذلك والإسراع فى جمع الوريقات ووضعها فى وعاء وتسخينها إلى ٨٠ سنتجرادا وذلك بمجرد ظهور رائحة الشاى المعروفة . وهذه الخطوة من الأهمية بمكان، إذ أنها لو أهملت لطال وقت التعطين والتخمير ولفسد الشاى وضاعت رائحته وضعفت خاصيته وتغير طعمه إلى طعم حمضى فيصبح فى هذه الحالة عديم القيمة .

أما طريقة إعداد الشاى الأخضر فتتلخص فى طريقة تعريض أوراقه للهواء مدة قصيرة ثم تسخينه بسرعة فى درجة ٨٠ سنتجرادا للتفادى من مفعول الخمائر على التانين . وقوام هذه الطريقة هو اتلاف الخمائر حتى لاتؤثر على التانين لأنه لا تأثير لهذه الخمائر إذا سخنت الوريقات فى درجة حرارة تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ سنتجرادا .

والفارق بين نوعى الشاى الأسود والأخضر هو أن الشاى الأسود قد تعرض لمفعول الخمائر مدة معينة ، أما الشاى الأخضر فلم يتعرض إلا لمدة وجيزة جدا لا تؤثر الخمائر فى أثنائها على مادة التانين وهى المادة القابضة، وهى مخالفة تماما لمادة التانين الأخيرة كما سبق ذكره لا فرق بينه كيمائيا وبين الكافين .

تأثير الشاى المنبه على الدورة الدموية :

فضلا عن خواص منقوع الشاى الغذائية فان له خاصية أخرى هامة هى تنبيه الدورة الدموية من ناحية تأثيره الفسيولوجى المعلوم على العضلات الناعمة كعضلات القلب والأمعاء وأيضا على مجموع الجهاز العصبى .

خلاصة الشاى :

وتختلف نسبة الخلاصات الموجودة فى الشاى حسب نوعه ودرجة جودته كالآتى :

الخلاصة	النسبة	
كافين أو تاين	٢ — ٤ جرام	فى كل ١٠٠ جرام
مواد أزوتية	٢٠ — ٣٠ «	
تانين	٦ — ١٥ «	
زيوت طيارة	٥ر — ١ «	
خلاصات متنوعة	كميات قليلة	

منقوع الشاى :

إذا حضر منقوع الشاى بالطرق المتبعة أى بوضع كمية منه تعادل ٢٢ جراما على لتر من الماء المغلى ثم ترك حوالى سبع دقائق فان هذا المنقوع يحتوى على كل مايمكن الحصول عليه من الكافيين الموجودة فى تلك الكمية من الشاى تقريبا وأيضا على التانين وسائر الخلاصات.

أما أوراق الشاى المختلفة بعد هذه العملية (أى بعد الغليان والتصفية) فانها بالطبع تكون عديمة القيمة الغذائية وأيضا عديمة القيمة المنبهة لأن كافة العناصر الفعالة قد استخلصت منها وأهمها مادة الكافيين . وتبعا لذلك إذا تكرر غلى تلك البقايا فانه لا يمكن أن تستخلص منها أى مادة غذائية أو غيرها ، كما أنه لا يوجد شك فى أن تلك المناقيع لا تحتوى على مواد سامة أو ضارة بالصحة .

غير أن منقوع الشاى السابق استعماله يكون عادة ذا لون أغمق من منقوع الشاى الذى استعمل لأول مرة ، وذلك ناتج عن كثرة غليان أوراق الشاى وتأثير الهواء عليه . ولعل هذا اللون الغامق المائل إلى السواد هو من الأسباب التى ساعدت على انتشار فكرة الضرر من تعاطى الشاى المستخلص من أوراق سبق غليها .

أما الاعتقاد باحتواء منقوع الشاى المتكرر غليه على مواد مخدرة فلا أساس له مطلقا اللهم إلا إذا أضيفت إليه هذه المواد أو نباتاتها (مثل أوراق الحشيش وحب الداتورة وأوراق نبات أبى النوم) ولا ينتظر الإقدام على ذلك لسببين : أولها صعوبة الحصول على هذه المواد لارتفاع أثمانها من جهة ، واجراءات تحرم استعمالها والعقوبة الشديدة المترتبة على الاتجار بها أو تعاطيها . وثانيها سهولة تمييز هذه المواد إذا فرض وأضيفت إلى أوراق الشاى .

غش الشاى :

يغش الشاى عادة بأن تضاف إليه أوراق السنط أو قشر الفول أو أوراق الملوخية أو نشارة الخشب المحمصة أو غير ذلك مما لا حصر له من المواد التى تستعمل فى الغش ، والتى لا ينجم عنها ضرر على الصحة كما تأيد ذلك بواسطة التحاليل الكيمائية والتجارب الفنية الاخرى .

النتيجة :

إن منقوع الشاى المتخلف أو المستعمل بعد خلطه بالمواد السالفة الذكر وبغير خلطه بها لا تأثير له مطلقا على الصحة ، وليس له مفعول مخدر على الاطلاق .

ومرفقة مع هذا التجربة الكيمائية التى عملت على كل من الشاى النقى والشاى المستعمل لإيضاح كمية الكافيين والتانين فى كل منهما .

تجربة تبين كمية الكافيين والتانين فى كل من الشاى النقى والشاى المستعمل

للحصول على المستخرج للغليان من الشاى استعملت غلاية عادية مطلية بعد أن نظفت جيدا ، وكان الشاى الذى اختير للفحص خليطا من أقل درجات الشاى الأسود . والورق النباتى المهشم والغبار مركبا من عينات سبق أن قدمت لهذا المعمل لفحصها ، ولذلك فان هذا المخلوط يشبه الذى يمكن أن يستعمله الفلاحون ، ثم غلى لتر من ماء الصنبور (مياه القاهرة) فى الغلاية وأضيفت إليه مع التحريك ٢٢ جراما من مخلوط الشاى الذى ذكرناه وترك ليغلى ٧ دقائق بالضبط .

وبعد ترك محتويات الغلاية دقيقة واحدة لتستقر (مع إبعاد النار) صب النقيع خلال مصفاة ، وبقى معظم الشاى المغلى فى الغلاية التى وضعت فى إناء حار لمدة نصف ساعة حتى تظل محتوياتها دافئة .

وبعد ذلك أضيف إلى الغلاية لتر آخر من الماء وغلى المخلوط . ثم أضيفت إليه مع التحريك سبع جرامات من الشاى وغلى لمدة سبع دقائق . ثم ترك ليستقر دقيقة كالمرة السابقة . ثم صفى .

وبهذه الطريقة حضرت خمسة مستخرجات مختلفة روعى فى التحضير أن تمضى ساعة بين كل غلاية وأخرى .

وعلى ذلك كان النقيع الأخير مثلا هو المستخلص من ٤٣ جراما من الشاى المغلى وسبع جرامات من الشاى غير المغلى باتباع الطريقة السابق ذكرها .

وهذه الطريقة تشابه تقريبا ما يتبع عند الفلاحين .

طريقة التحليل :

هناك خلاف كبير بين المحللين على الطرق التى تتبع لتقدير كمية الكافيين والتانين فى الشاى ، فلكى يطابق هذا الفحص التحاليل السابقة للشاى التى تمت فى هذا المعمل استعملت الطرق التى اتبعت من قبل فى تقدير الكافيين والتانين وهى :

(١) الكافيين — تعديل بطريقة بيلى أندرو . . وأجريت على ٥٠٠ سم^3 من النقيع .

(٢) التانين — طريقة الترسيب بخلات النحاس وأجريت على ٢٥٠ سم^3 من النقيع .

النتـــائج

	النسبة المئوية للكافيين	النسبة المئوية للتانين
المستخرج الأول	٣٠ ٪	١٥٩ ٪
« الثانى	١٤ ٪	٩٨ ٪
« الثالث	١٤ ٪	٦٣ ٪
« الرابع	١٢ ٪	٨١ ٪
« الخامس	١٣ ٪	٧٩ ٪

يتبين من هـذه النتائج أن كمية التانين الموجودة فى الغلية تتناسب مع كمية الشاى التى استعملت . وتبين من كميات النتائج أنه لا يمكن استخلاص كمية من الكافيين أكثر من ذلك بالغلى المتكرر أى أن كمية الكافيين كلها استخلصت من الشاى بغلى المخلوط سبع دقائق.

أما أرقام كمية التانين فانها ليست قاطعة بأمر إذ أننا لانجد تناسبا واضحا بين كمية الشاى وكمية التانين المستخلصة .

ومع ذلك فمن الواضح أنه تحدث زيادة متجردة فى نسـبة التانين بتوالى الاستخلاص وفى الحقيقة إنه للاغراض العملية نجـد أن المستخلصات الثلاثة الأخيرة تحتوى على كميات متساوية من التانين .

وهـذا يتفق مع الممارسة التحليلية ، إذ أننا باستعمال المـاء المقطر تعتبر مدة ٣٠ دقيقة فى الغليان كافية للاستخلاص الكامل للتانين الموجود فى عينة الشاى تحت التحليل .

وماء النيل أيضا يتخذ عند غليه تأثيرا قلويا ضعيفا، وهذا ممـا يسهل استخلاص التانين من الأجزاء الخشبية للشاى .

وعلى ذلك فالنتيجة التى وصلنا اليها هى :

أن الكافين والتانين اللذين يحويانهما المستخلص يتناسبان مع كمية الشاى المستعملة ولا يتوقفان لأى درجة على طول مدة غليان المستخرج .

وبناء على التجربة المتقدمة يستخلص كافة الكافين والتانين والخلاصات والزيوت الخ فى أول غليه ، كما أن كمية الكافين وباقى الخلاصات لاتزيد تبعا لزيادة مدة الغليان .

ومن التجارب نمرة ٢ إلى نمرة ٥ ترى أن كمية الكافين والتانين الموجودة فى المناقيع تتناسب مع مقدار السبعة جرامات من الشاى المضافة إلى الشاى الذى سبق غليه . وهذا مما يثبت أن الشاى المتخلف أو المستعمل لاينتج كافين ولا تانين ولا خلافهما مما تكرر غليه ويكون عديم الفائدة من الوجهة الغذائية وفاقدا تماما لصفته المنبهة .

خلاصة

يتبين مما تقدم أن تحضير الشاى على الطريقة المتبعة بالأرياف لا يزيد كمية الكافين (وهو الجوهر الفعال) عن الكمية التى توجد عند تحضيره بالطريقة المادية الا قليلا ، وإذا ما قدرنا أن الكمية التى يشربها الفلاح (والتى اعتاد أن يكثر منها) بنحو لترين أو عشرة فناجين يوميا ، كان مقدار ما يأخذه من مادة الكافين هو نحو ١,٦ جرام أو ما يساوى أقصى جرعة مصرح باستعمالها كعلاج يوميا حسب الدساتير الطبيعية . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن استعمال هذا المنبه بتلك الكميات وباستمرار طوال الأيام قد لايخلو من تأثير على صحته (كظهور رعشة فى اليدين وخفقان فى القلب وأرق) خصوصا إذا راعينا مايحوطه من المؤثرات الخارجية المضعفة لبنيته وقوته كتفشى الأمراض المستوطنة "البلهارسيا" و "الانكلستوما" وقلة التغذية . والارهاق فى العمل جريا وراء معاشه . كما يجب ألا ننسى أيضا أن مادة التانين الموجودة فى الشاى والتى قد يتصل ما يتعاطاه منها يوميا حوالى عشرة جرامات لها تأثير سيئ على عملية الهضم . ولكونها مادة قابضة تجعله عرضة للامساك المزمن الذى قد تترتب عليه نتائج أخرى ضارة .

العينة	مجموع الرماد	رماد غير ذائب فى الماء	رماد غير ذائب فى الحامض	الخلاصة المائية	قلوية الرماد الذائب	التانين	الكافين
شاى	ا	٥,٧٠	٢,٠٠	معدوم	٣٤,٤	١,٨٥	٨,٠	غير كاف
	ب	٥,٦٠	١,٩٠	»	٣٥,٢	١,٧١	٨,٣	غير كاف
	ج	العينة غير كافية للفحص						
	د	٥,٨٠	٢,١٥	معدوم	٣٧,٨	١,٧٦	٨,٢	٣,٢
	ه	٥,٩٠	٢,٣٥	»	٣٣,٦	١,٨٨	٧,٩	٣,٠
	و	٦,٠٠	٢,٠٠	»	٣٤,٠	١,٩٢	٨,٤	٢,٦
شاى مستعمل		٤,٤٠	٣,٥٠	١,٠٠	٦,٩	,٤٠	٣,٤	—
قشر الفول		٣,٥٠	١,٧٥	معدوم	١٢,٢	,٩٤	٣,٢	—
قشر المدمس		٤,٥٠	٢,٧٠	١,٠٠	١٦,٠٠	,٢٨	٤,٨	—
أوراق ملوخية		١٠,٥٠	٥,٠٠	—	٣٢,٠٠	٢,٦٧	٠,٧	—
أوراق السنط		٢٥,٠٠	٢٢,٠٠	١٥,٠٠	٣٢,٠٠	٠,٥٩	١٣,٢	—

العينات ا ، ب ، د ، ه ، و شاى نقى ولم توجد بها أوراق غريبة .

تختلف نتيجة الفحص (الرماد والخلاصة المائية وخلافهما) لقشرة الفول والعدس وأوراق الملوخية وأوراق السنط كثيرا على مثلها فى الشاى ، وعلى ذلك فيمكن معرفتها فى حالة خلطها بالشاى ، وعلاوة على ذلك يمكن معرفة هذه المواد بالفحص الميكروسكوبى .

أما عن الشاى (الكامل) فلم توجد فيها الألوان الممنوعة ولا المواد الضارة .

التقرير الثانى :

لما اطلعت لجنة الشاى على هذا التقرير المقدم من الدكتور شوشه بك رأت أن تستوضحه النقط الآتية :

(١) هل يمكن إجراء بحث أكلينيكى وكيماوى حيوى (تحليل كمية التانين التى دخلت والتى خرجت من البراز) لبعض أشخاص من الفلاحين المعروفين بإدمانهم ، وعلى أشخاص جدد يعطى لهم الشاى الأسود .

(٢) ما هى المواد السوداء الموجودة فى الشاى بعد غليه وخروج التانين منه ، وهل هى مهيجة ؟ وقد ذكر فى التقرير أن اللون الغامق ناتج من كثرة غليان أوراق الشاى وتأثير الهواء عليه . فما هو هذا التأثير ؟

(٣) هل توجد مواد تدعو لإيجاد " كيف " لدى شاربى هذا الشاى ، وهذا هو ما يلاحظ فى المدمنين عليه ؟

(٤) هل كمية التانين التى تخرج من الشاى بعد تحضيره بطريقة الفلاحين ضارة فى ذاتها ، وما هو نوع الضرر ؟

وقد أجاب الدكتور شوشه بك على هذه النقط بتقريره الثانى ، وهذا نصه :

(١) عند ما يدخل التانين إلى الجسم ويتفاعل مع المواد الزلالية والدهنية مكونا راسبا لا يذوب فى الماء ولا تظهر إلا كميات ضئيلة منه مع البراز ، ويغلب كثيرا ألا توجد آثار للتانين فى البراز ، وعلى ذلك فلا يمكن إجراء تجارب أكلينيكية وكيماوية حيوية على التانين لقلة المنفرز منه أو عدم وجوده فى الإفرازات فى أغلب الأحيان .

(٢) ليست هناك مواد سوداء موجودة فى الشاى بالمعنى المفهوم ، ولكن اللون الغامق الناتج بعد غليان الشاى ، وهى ليست مهيجة ، وهذه المواد الملونة قابلة للذوبان فى الماء العادى ، ويكثر ظهورها عند غلى الشاى وتزداد قابليتها بالغليان .

أما تأثير الهواء على التانين الموجود فى الشاى بنسبة كبيرة فهو مؤكسد له ، إذ أن التانين عامل مختزل قوى وله ميل شديد لامتصاص الأوكسجين ، خصوصا فى محاليل قلوية ، والمواد الناتجة من التأكسد تكون عادة أغمق فى اللون .

(٣) إن الجوهر الفعال فى الشاى هو الكافين ، ويوجد فى الشاى منه حوالى ٢٪ ومن خواصه الفيسيولوجية أنه يزيد حركات القلب بتنبيهه لعضلاته وأيضا ينبه الجهاز العصبى . والذين يعتادون تعاطى الكافين عن طريق الشاى أو القهوة لا يجدون عناء كبيرا فى التخلص منه ، لأن مفعوله يزول من الجسم بسرعة ، وذلك لأنه لا يتراكم فى الجسم كالكوكايين والأفيون والحشيش والنيكوتين وباقى المواد المخدرة النباتية . . .

(٤) كمية التانين المستخرجة من الشاى بطريقة الفلاحين لا تعتبر ضارة للجسم لعدم احتوائها على مواد ضارة أو مخدرات ، ولكن مادة التانين نفسها مادة قابضة وتؤثر على العصارات المعدية والبنكرياسية المختلفة فتقلل من إفرازها وتسبب حالات مزمنة من عسر الهضم قد يعقبها إمساك مزمن ، وبما أن الفلاحين يستعملون الشاى الرخيص ومن الأنواع الرديئة التى

تقل فيها نسبة التانين والكافيين عن النسبة الموجودة فى الشاى الجيد وهذا مع غذائهم الشعبى المكوّن أغلبه من المواد النباتية، والذى ينقصه كثير من العناصر الأزوتية مثل اللحوم والأسماك والمواد الدهنية أيضا، فإن هذا الغذاء بافتقاره إلى المواد الهامة السابقة الذكر يخفف من وطأة المضاعفات المعدية المعوية .

ومع هذا تجربة تبين نسبة الكافيين والتانين المستخرجة من الشاى النقى والشاى المستعمل بعد غليه بمدّة محدودة .

فنى نمرة ١ غليت ١٠ جرامات من الشاى النقى مع ٥٠٠ سم^3 من الماء لمدة ثلاث ساعات
وفى نمرة ٢ « ٢٠ « « « ٥٠٠ « « « « ٧ دقائق
« ٣ غلى الشاى المتخلف من (٢) مع ٥٠٠ سم^3 من الماء لمدة نصف ساعة
« ٥ « « « « (٤) « ٥٠٠ « « « « ساعة

رقم التجربة	نسبة التانين المستخرج	نسبة الكافيين المستخرج
١	١٤,٣	٢,٧٥
٢	٩,٥	٢,٦٠
٣	٣,٢	٠,٢٠
٤	٢,١	معدوم
٥	١,٥	معدوم

من هذا نستنتج أن أغلب التانين والكافيين يستخرجان من الشاى بعد أوّل غلية ، ولا تبقى منهما بعد ذلك إلا كميات صغيرة تخرج بواسطة الغليان المستمر .

* * *

ويتضح من تقريرى معامل الصحة أن الشاى الأسود لا يحدث ضررا يذكر بصحة الفلاحين للاعتبارات الآتية :

(١) لأنه يحوى من الكافيين والتانين نسبة أقل من الموجودة فى الشاى الجيد .

(٢) إن تحضير الشاى على طريقة الفلاحين لا تزيد نسبة الكافيين فيه عنها فى الشاى المحضر بالطريقة العادية إلا قليلا .

(٣) إن الشاى المتكرر غليه أقل ضررا من الشاى المغلى لأول مرة، لأن العناصر الفعالة فيه تستخرج معظمها فى أول غلية .

(٤) إن المواد التى ينش بها الشاى غير ضارة بالصحة، بل أثرها ينحصر فى إضعاف أثر الشاي .

(٥) إن الشاى الأسود لايحوى مادة مخدرة، و إن ما يحويه من الكافين ينحصر أثره فى تنبيه عضلات القلب والجهاز العصبى، ويزول مفعوله من الجسم بسرعة ولا يتراكم فيه مثل الكوكايين والأفيون والحشيش والنيكوتين والمواد المخدرة النباتية .

أما التانين فأثره القابض فى المعدة، والمسبب للإمساك المزمن يخففه ما إعتاده الفلاحون من تناول الأغذية النباتية وافتقار غذائهم الى العناصر الأزوتية والمواد الدهنية .

* * *

ب — من الوجهة الاقتصادية

لما كان الشاى الأسود قد نسب إليه ضرر اقتصادى لا يقل عن الضرر الصحى المنسوب اليه حتى قبل أن يستنفد نصف دخل الفلاح على الأقل فقد رأت اللجنة أن تتبين أيضا مدى هذا الضرر فبدأت بالحصول على الاحصاءات الرسمية الآتية عن واردات الشاى عموما فى السنوات العشر الأخيرة :

سنة	ك ق	جنيه مصرى
١٩٣٠	٦١٤٠١٧٢	٤٨٤١٧٣
١٩٣١	٧٥٠٣١٨٥	٥١٩٢٩٣
١٩٣٢	٧٥٢٥٧٦٢	٤٠٨٧٤١
١٩٣٣	٠٣٢٤٧٦٦	٣٦٧١٩٨
١٩٣٤	٦٣٧٧٩٩٣	٦١٤٢٧٢
١٩٣٥	٦١٣٤١٦٨	٥٢٥٠٣٧
١٩٣٦	٦٩٦٥٢٨٤	٦٤٤٧٠١
١٩٣٧	٧٢٩١٣٥٣	٧٩١٥١٢
١٩٣٨	٧٨٨٢٦٦٣	٨٣١٢٤٧
١٩٣٩	٧٠٦٥٤٦١	٧٥٨٤٨٩

ويتضح من هذه الإحصاءات أن مقادير الشاى الواردة فى العشر السنوات الأخيرة باقية على حالتها تقريبا وأن تكن القيمة قد زادت بما يقرب النصف .

وهذا يخالف ما قيل من أن قيمة الشاى الواردة ارتفعت فى العشر السنوات الأخيرة ثمانى مرات .

وقد أرادت اللجنة أن توازن بين ما يكلفه الشاى للبلاد وبين ما يكلفه البن والدخان وكلها كماليات متشابهة تستقطع جزءا من دخل الطبقات الفقيرة كان أولى أن ينفق على تحسين التغذية الناقصة — فاتضح لها من الاحصاءات الرسمية عن السنة الماضية ما يأتى : —

النوع	قيمة الوارد	رسم	الجملة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الشاى	٧٥٨٤٨٩	٥٠٠٠٠٠ جمركى	١٢٥٨٤٨٩
البن	٢٢٠٣٥٨	٣٥٠٠٠٠ انتاج	٥٧٠٣٥٨
الدخان	٧٦٧٥٨٠	٧٠٠٠٠٠ جمركى	٧٧٦٧٥٨٠

ويتضح من هذه الأرقام أن الشاى يكلف البلاد نحو ضعف ما يكلفها البن ونحو سدس ما يكلفها الدخان ، وما لا يدع شكا فى أن ما يستقطع من دخل الطبقات الفقيرة فى سبيل الدخان أضعاف ما يستنفده الشاى .

هذا مع ملاحظة أن الإحصاءات السالفة الذكر فيما يختص بالشاى تشمل الشاى بكافة أنواعه لعدم وجود احصاءات من الشاى الأسود على حدة .

ومن الواضح بناء على ذلك أن ما يقال من أن الشاى الأسود يكلف الفلاح الصغير نحو نصف دخله أو أكثر لا يمكن أن يكون قاعدة عامة وإن كنا لا نستبعد أن يكون نصيب ذلك الشاى من الدخل أكثر مما يجب فى حالات فردية أو فى مناطق معينة .

ومع هذا لا شك فى أن الشاى الأسود يستنفد من الدخل الزهيد للفلاح جزءا كان أولى به أن ينفق على تحسين تغذيته وترقية حالته بوجه عام . ونعتقد أن الارشاد السليم جدير بأن يقنع الفلاح الصغير بالاقلاع عن إدمان الشاى عموما وصرف ما ينفقه على هذا الضرب من ضروب الكماليات فى وجوه أخرى أنفع له ، وإن كان بعض الثقات يرون أن الفلاح الصغير يستعين بالشاى كمنبه يتغلب به على ضعفه الناشئ من الأمراض المتوطنة .

أما اذا أحيل بالطرق العنيفة بين الفلاح الصغير وبين هذا الشاى الذى اعتاده فإنه يخشى أن يدفعه ذلك الى التحول (لمكيف) آخر شديد الخطر .

* * *

النتيجة

بناء على ما ثبت من عدم وجود ضرر صحى ذى شأن من الشاى الأسود، وبناء على أن ضرره الاقتصادى محدود وأن هناك خطرا من الحيلولة بين معتاديه و بينه، بطرق عنيفة قد يؤدى بهم الى التحول لمكيفات أخرى خطرة .

نرى أن لامحل للتفكير فى تحريم الشاى الأسود قانونا ، أو احتكاره بمعرفة الحكومة ، أو مراقبة تجارته أشد مما يراقب بها غيره من المواد الغذائية، أواشتراط بيعه فى ربطات مغلقة أو غير ذلك من الطرق المقترحة لمكافحته .

ويرى الاكتفاء بالاجراءات التى اتخذتها الحكومة أخيرا وهو زيادة الرسم الجمركى على الشاى الوارد من سبعة جنيهات إلى ثمانية ونصف على المائة كبلو صاف وماتضمنه مشروع قانون المحال العمومية من أحكام تحول دون انتشار المقاهى فى الريف .

على أننا نوصى باستعمال طرق الارشاد والاقناع بين الفلاحين كى يقتصدوا فى تعاطى الشاى عموما إن لم يمتنعوا عنه ، حتى يوفروا ما ينفقونه فى هذا المجال لوجوه أخرى نافعة أهمها تحسين التغذية .

— الحلم والأناة توأمان ينتجهما علو الهمة .

— الغيبة جهد العاجز .

على ابن أبى طالب

— عند الكمال يبتدئ الجمال .

شوقى

صفحات اجتماعية

الشاب والطموح :

كان "أدلر" أحد أقطاب السيكلوجية الحديثة، وكان يرى أن السعادة لا تتحقق لأى إنسان إلا إذا توافر له الهناء فى البيت وفى الحرفة وفى المجتمع ، فإذا اختلت علاقته بواحد من هذه الثلاثة اضطربت نفسيته. وتستطيع أن نترجم هذه الصيغة الموجزة التى يضعها "أدلر" للسعادة بأن نقول إن للشاب قبل الزواج أربعة أنواع من الطموح لن يحقق السعادة إلا إذا حققها أو عمل على تحقيقها ، وهى :

١ — الطموح الاقتصادى . فإنه يجب ان يكون لكل إنسان فى عصرنا وبيئتنا الاجتماعية كرامة اقتصادية ، فلا يرضى لنفسه بالفقر . بل يسعى ويجهد لأن يكون فى حال اقتصادية تجعله بعيدا عن الحاجة المذلة . فتوفير المال واجب على كل شاب .

٢ — والثانى هو الطموح الحرفى . فإنه يجب على كل شاب أن يحسن حرفة ما . بل هو يحسن أكثر لو عرف حرفتين. وفى بعض الولايات الأمريكية يهيأ الشاب فى الوقت الحاضر لحرفتين وذلك لتوالى الأزمات الاقتصادية التى تسد وجوه الكسب فى بعض الحرف. فيمكن الشاب أن يجد العمل الرابح فى حرفة أخرى .

٣ — والثالث هو الطموح الاجتماعى . فان كل شاب يجب عليه أن يرتقى باختيار الأصدقاء الجدد ممن يكونون فى مكانة اجتماعية أو ثقافية أرقى منه حتى يجد بالتعرف إليهم وصداقتهم وسيلة يترقى بها فى المجتمع. وقد يتحقق له هذا بأن يشترك فى أحد الأندية الراقية .

٤ — وأخيرا يجب أن يكون له طموح ثقافى حتى يرفع مستواه الذهنى ويزداد فهما لبيئته سنة بعد أخرى .

ولكن هذه الأنواع الأربعة من الطموح إذا كانت تكفى الشاب الأعزب فإنها لا تكفى الشاب المتزوج . لأن سعادته تقتضى الوفاق العائلى ، فيجب أن يكون له طموح خامس هو ترقية أسرته أى زوجته وأولاده . لأنه لو حقق أطماعه السابقة ثم شقى بزوجة وأولاد بأن كانوا على ضير وفاق معه فان كل ما جناه من نجاح فى حرفته أو جمعه من ثروة أو ما وصل إليه من ثقافة أو مركز اجتماعى لا قيمة له فى جنب الشقاق العائلى .

فلكى نجنى السعادة يجب أن نذكر كلمة أدلر وهى توفير الهناء فى البيت والحرفة والاجتماع وأن نتوسع بل نتعمق فى تفهمها جميعا .

ألوان المائدة المصرية :

كتب الدكتور جورجى صبحى بك مرة يدعونا الى الاقلاع عن اختزان السمن فى البيوت . لأنه يعتقد أن هذا السمن هو العلة الأساسية للدسم الذى يتدسم به طعامنا ، إذ هو على مد الذراع من الطباخ يعمد اليه و يريق منه كلما ومتى شاء على الطعام . ثم هو يخلو من الفيتامينات التى تحتويها الزبدة الطازجة . فهو من ناحية يحرمنا من عناصر مفيدة للصحة ، ومن ناحية أخرى يهيئ أجسامنا للتضخم . بل يرى الدكتور جورجى صبحى بك أن تضخم أجسامنا رجالا ونساء وكثرة المرض السكرى بيننا كلاهما يعزى الى حد ما الى اختزان السمن فى بيوتنا .

وليس شك فى أن الدكتور جورجى صبحى بك محق فى هذه الدعوى . وقد كان اختزان السمن ضرورة فى الأزمنة الماضية ، لأن الحر الذى يسود جونا نحو ستة أو سبعة أشهر فى العام كان يجعل الزبدة تفسد اذا بقيت بضعة أيام . ولما كانت المواصلات بطيئة عند جدودنا وجداتنا فان الزبدة لم تكن متوافرة كل يوم . أما الآن فان محصولات الريف تصل فى مواظبة وانتظام كل يوم الى المدينة و يمكن شراء الزبدة الطازجة كما يمكن شراء اللبن أو الخضراوات ، فيجب لذلك أن نقلع عن هذه العادة القديمة ونكف عن اختزان السمن فى البيوت . كما يجب أن نتعود طعاما أقل دسما مما نأكل الآن حتى لا نترهل أجسامنا .

بل إن ألوان المائدة المصرية يجب أن تتغير أيضا . لاننا نكثر من الأطعمة المائعة التى يصعب علينا فى تناولها أن نحتفظ بنظافة المائدة . كما يجب الإقلال من الأطعمة النشوية مثل الخبز والرز والمكرونة ، لأنها جميعها مما يختزنه الجسم و تستحيل فيه الى شحم هو عبء ثقيل يخمد نشاطنا و يؤدى بنا الى الترهل .

وقبل نحو ثلاث سنوات استفتت إحدى مجلاتنا عددا كبيرا من الأطباء عن نظام الوجبات عندنا وأيتها يجب أن تكون الخفيفة وأيتها الثقيلة . فاتفقوا جميعهم على أن النظام الانجليزى هو النظام الأمثل من حيث التخفف فى الغذاء مع الفطور الكامل والعشاء الكامل . ونحن الآن نفعل العكس اذ نعتمد على وجبة الغذاء فى تزويد الجسم بأكبر مقدار من الألوان المختلفة . والعادة أننا نفتر بل نكاد نمرض لثقل هذه الوجبة وقت الحر حتى أننا ننام . ولذلك يحسن بنا أن نتخذ الاسلوب الانجليزى فى الغداء الخفيف ونقلع عن الأطعمة الدسمة وعن اختزان السمن فى البيوت .

التـاجر المصرى :

لست تاجرا . ولكنى أذكر ثلاثة مواقف تبرز فى ذهنى بين ذكرياتى وتجعلنى أذكر التاجر المصرى .

أولها أنى كنت ذات يوم فى لنـدن عام ١٩٠٩ . وكان الطيار الفرنسى بليريو قد قطع بحر المـانش لأول مرة على الطائرة ونال جائزة الديلى ميل وقدرها عشرة آلاف جنيه . وكان الطيران فى طفولته يتحدث عنه الجمهور كأنه بعض الخياليات أو إحدى السخافات . فلمـا نجح بليريو فى طيرانه اشتاق كثيرون الى رؤيته ورؤية طائرته . فعمد متجر كبير فى لندن يدعى سلفريدج الى هـذه الطائرة وعرضها فى مكان متوسط منه فتدفقت الألوف من الرجال والنساء والصبيان الى متجره ومروا على مماشيه وعرفوه ووعوا اسمه وعنوانه وهم يرون هذه الطائرة . فكان هذا العمل من رجال سلفردج ابتداعا مشكورا فى الاعلان والابتكار لجلب الزبون .

وموقف آخر أذكره أيضا . فقد كنت فى جبل طارق ، فوجدت تاجرا انجليزيا للشاى قدم من زيارة طويلة لأسبانيا وقد تنقل فيها من بلدة لأخرى . فلمـا سألته عن مهمته قال انه يبيع الشاى . فلمـا اعترضت بأن الاسبانيين لا يشربونه قال : هذا صحيح . ولكنا نغرس العادة بينهم بأن ننشئ مشارب الشاى ونجذبهم اليها . فاذا تعودوه فى المشرب تعودوه فى البيت وعندئذ نجد الرواج للشاى . فانظر الى هـذا الاقدام بل الى هذا الصبر فى تربية الجمهور على ممـارسة عادة يرجى منها رواج فى المستقبل لهذا المشروب .

وموقف ثالث هو ما رأيته فى أحد المتاجر الأجنبية فى الاسكندرية . وهو لوحة مكتوبة باللغة الفرنسية للباعة وللزبائن معا عليها هذه العبارة " الزبون دائمـا محق " والمعنى المقصود من هـذه العبارة أن البائع يجب أن يصطنع الأناة مع الزبون وألا يغضب منه مهما اضجره بالسؤال عن هذا النوع أو ذاك . ورأى الزبون هو الرأى المفضل ولا عبرة برأى البائع حتى ولو كان صادقا فى دعواه بأن هذا النوع من البضاعة أجود وأرق ما يطلب الزبون . لأن مهمة التجارة أن تقدم للزبون ما يطلب من البضائع لا ما يحسن ويجود من هذه البضائع .

وهذه عبر ثلاث يمكن للتاجر المصرى أن ينعم التأمل فيها .

القراءة على المـائدة :

كثير من الغربيين والأمريكيين يفتتحون المـائدة فى احدى وجباتها الثـلاث بالقراءة وبعضهم من المتدينين يختار فصلا من الانجيل و بعضهم يختار قطعة من الأدب يلقيها أحد الأعضاء فى العائلة إلقاء فصيحا . ويتناوب هذا الإلقاء جميع الأعضاء القادرين من الجنسين

حتى ينتفع الجميع بالمرانة على القراءة كما قد يجدون فى السطور التى قرئت مادة للحديث أو التعليق أو التفسير وقت الأكل .

ويحسن بنا فى مصر أن نصطنع هـذه العادة . بل نحن أحوج اليها من الأوربيين لأن لغتنا أشق فى القراءة من اللغات الأوربية . وذلك لأن كلماتها من جهة خالية من حروف الحركة ومن أخرى تحتاج الى الإعراب فى أواخرها . ولذلك كثيرا ما يختلف أحدنا من الآخر فى اللفظ . ثم هـذه القراءة تفتح لنا بابا من الحديث المثير حتى لا تنحدر الى القيل والقال . وبالطبع يجب أن نحسن الاختيار . فاذا لم تكن القطعة المختارة دينية فانها يجب أن تكون بحيث تحمل مغزى اخلاقيا من كتب التاريخ أو الأدب أو نحوهما . ومختارات الشعر هى من خير ما يقرأ على المـائدة لأنها تحتوى من اللفظ الناصع والمعنى الرائع ما يجعل القارئ يتفصح ويعتاد التأنق فى التعبير ويهوى الأسـلوب الراقى . ولغتنا المكتوبة تختلف عن لغة المشافهة ولكن مثل هذه العادة تقرب بين اللغتين وتعمم الفصاحة بين أعضاء العائلة .

ويجب ألا ننسى أن الأداء الفصيح هو من متممات الشخصية . لأننا نستطيع أن نتأنق فى اختيار الكلمة الملائمة الناجعة كما نستطيع أن نتأنق فى اختيار الزى الجذاب الوقور . بل نحن نتأثر من لغة المتكلم وإيماءاته فى التعبير أكثر مما نتأثر من زيه وهنـدامه . والقراءة عند بدء المـائدة زيادة على أنها توجه الحديث نحو الحوار الحسن الجدى وترفعه عن الابتذال تروض اللسان على الفصاحة وترقى الشخصية وتكبرها معا وتكسب العائلة سمة ممتازة .

المرأة عند ما تشترى :

كتب أحد المهتمين بدرس طبائع النساء يعـدد الأسباب التى تدعو المرأة الى شراء ما تشتريه . وقد حصرها فى عشرة أسباب مرتبة بحسب الأهمية :

١ — لأنها رأت سيدة أخرى قد اشترت مثلها .

٢ — لأن إحدى الصديقات قد نصحت لها بشرائها .

٣ — لأنها رأت إعلانا عنها .

٤ — لأنها تعتقد أن اقتناءها يسر زوجها .

٥ — لأنها تعتقد أن اقتناءها يبعث الحسد فى قلب امرأة أخرى .

٦ — لأنها وجدت أن ثمنها دون قيمتها .

٧ — لأنها رأتها معروضة فى نافذة الدكان .

٨ — لأنها قرأت عنها أو سمعت بها فى الحديث .

٩ — لأنها تظن أن السلعة الجديدة ستجعلها جميلة.

١٠ — وأخيرا ، لأنها تحتاج اليها .

حقوق الأطفال

ألقى المستر هوف أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة السابقين خطبة قال إنه يجب أن يسن قانون بحقوق الأطفال وأن يعترف فيه لكل طفل بالحقوق التالية :

١ — للطفل — كما لكل انسان غيره — الحق فى السعادة .

٢ — وله الحق فى اللعب الذى يوسع خياله و يجد فيه الفرصة لأن يمارس مهارته وجرأته .

٣ — وله الحق فى المسرات الإيجابية التى يستخرجها من الاقتحام والرغبة فى الأعمال التى تثير فيه لذة المخاطرة .

٤ — وله الحق فى الصداقة والعطف .

٥ — وله الحق فى الطمأنينة التى يجدها فى الانتساب لإحدى الهيئات .

٦ — وله الحق فى الوقاية الصحية التى تزيد قامته مقدار بوصة على قامة والده .

٧ — وله الحق فى التربية والتدريب اللذين يزيدان كفايته الطبيعية و يؤهلانه للاحتراف .

٨ — وله الحق فى الحصول على عمل يتكسب منه .

أخبار الجمعيات التعاونية

لمندوب المجلة التعاونى

جمعية التعاون المتزلى بطلمبات الكابية

كانت أولى زياراتى زيارة لجمعية "طلمبات الكابية" الواقعة على خط الاسكندرية — رشيد ، وقد شاهدت فى هذه الزيارة آثار التعاون، ولمست بعض فوائده الكثيرة، وأحسست ذلك الشعور الجميل، شعور الغبطة التى تشيع فيمن يرى أفراد الأمة وهم يحاولون رفع الأحمال الباهظة ، تلك الأحمال الاقتصادية التى فرضت على البلاد والتى أثقلت كواهل الأفراد ، وتوارثوها جيلا بعد جيل .

وتقوم هذه الجمعية على أكتاف العمال والموظفين الذين يشرفون على طلمبات الصرف وقد بلغ مجموعهم ٧٥ عضوا . وكان لوقوع الطلمبات فى مكان بعيد عن المدينة ، وفى وسط المزارع النائية عن القرى الآهلة بالسكان أثر كبير فى تكوين هذه الجمعية . . فقد فكر العمال فى إنشائها عام ١٩٣٤ للقضاء على استغلال التجار وتحكمهم فى الأسعار، وتم لهم ذلك بافتتاح محل البقالة الذى جمع كل حاجات الأعضاء المنزلية .

وقد بلغ رأس مال الجمعية ١١٦ جنيها ، واحتياطيها ١٠٤ جنيهات ، وقدرت قيمة المشتريات عام ١٩٣٩ بمبلغ ١٧٣٢ جنيها فى حين بلغت قيمة المبيعات ١٧٩٨ جنيها، وصار بذلك صافى الربح ١٣٥ جنيها . وتمكنت الجمعية فى نهاية العام من توزيع ٦ ٪ فوائد على الأسهم وعائدا على المشتريات بلغ ستة قروش عن كل جنيه . أى أن الأعضاء استفادوا من الجمعية بحصولهم على بضائع جيدة وبسعر يقل عن سعر السوق بمقدار ستة قروش فى كل مائة قرش .

الخدمات الاجتماعية والثقافية :

وإذا كان التعاون يحاول دائما أن يحسن من حالة التعاونيين الاقتصادية ، وأن يخفف من أعبائهم المنزلية ليمكنهم بذلك من أن يحيوا حياة طيبة ، فان هناك نواحى أخرى كان للتعاون فى نشرها وازدهارها أثر لا نستطيع إنكاره أو تجاهله .

واتفقت الجمعية مع وزارة المعارف على إنشاء قسم ليلى لتعليم العمال القراءة والكتابة ، وتم إنشاء هـــذا القسم فعلا ، وهو الآن يؤدى رسالته بنجاح نرجو أن يلازمه فى حياة طويلة إن شاء الله .

و إذا كانت الجمعية قد سهلت للعمال كل وسيلة للحصول على حاجاتهم المنزلية بإنشاء محل البقالة وقضت بذلك على الوسيط الذى هو التـاجر الطامع فى الربح فانهـا لم تقصر فى حق الأعضاء من وجهات أخرى ، كالوجهة الصحية مثلا ، إذ اتفقت مع أحد الأطباء على عيادة المرضى مرتين فى الأسبوع وصرف الدواء لهم بالمجان . وهى إذ تقدم على العناية بهذه الناحية تعلم أن العقل السليم فى الجسم السليم ، وأن العامل المريض الذى يشكو الأوجاع والأسقام لا يقدر على تأدية عمله على الوجه الأكمل ، ولذلك عنيت بصحته ليكون أوفر إنتاجا وأميل الى العمل .

وحاولت الجمعية أن تدخل السرور على قلوب أولئك العمال الذين يبكرون فى تأدية عملهم ثم لا يتركونه حتى يقرب المساء فأحضرت لهم جهازا للراديو وضعته الآن فى مدخل محل البقالة حتى تتمكن من إنشاء ناد خاص للأعضاء . واهتمت الجمعية بالناحية الرياضية فكونت فريقا لكرة القدم نال إعجاب الجميع ، بنتائج مبارياته مع فرق الاسكندرية وضواحيها .

ولمـا كان كل من يقطن حول الطلمبات لا يخرج عن مهندسى المحطة وعمالهـا ونفر قليل جدا من الأهالى ، ولمـا كان هذا العدد القليل لا يحتمل وجود مسجد يكلف بناؤه الجمعية مالا قد تعجز عن الحصول عليه فى الوقت الحاضر فقد اكتفت بإقامة كشك كبير من الخشب هيأته من الداخل كما تهيأ المساجد عادة . وقد أدى هذا المسجد الخشبى رسالته فكان مهبط الهداية والرشد ، وقبلة المسلمين فى هذا الناحية النائية ، ولم تخل الجمعية عنه بعد أن تم بنـاؤه وتأسيسه بل والت الانفاق عليـه والعناية بتعيين خطيب وخادم له نظير أجر شهرى معلوم .

جمعية التعاون المنزلى بطلمبات المكس

وهذه جمعية أخرى من جمعيات عمال الطلمبات ، وقد تأسست عام ١٩٣٥ واستمرت منذ ذلك الوقت تشق طريقها بنجـاح مستمر ، وللجمعية محل للبقالة أقامته وسط مساكن العمال ، وفى مكان قريب من محل العمل ، وغرضها من ذلك أن تجمع بين خدمة الأعضاء وخدمة غيرهم ، وأن تحـول دون مرور الشارين داخل منطقة العمل فيما إذا جعلت مقر ذلك المحل فى النادى أو فى مبنى آخر من مبانى الطلمبات نفسها .

واستطاعت الجمعية باهتمامها المستمر وسهرها على مصلحة الأعضاء بين مهندسين وعمال — وهم الذين انشئت فى الأصل لخدمتهم — أن تبعد الوسيط من تلك الناحية المنعزلة ، وأن تريح أولئك الأعضاء من جشع التجار واستغلالهم إياهم . كما مكنها نجاحها من صرف عائد قدره ٣ ٪ وزع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية وذلك بخلاف فوائد الأسهم وقدرها ٦ ٪

والجمعية مهتمة بالناحية الاجتماعية فوق اهتمامها بالناحية الاقتصادية ، ومن أظهر ما عنيت به مساهمتها بمبلغ ٨٠ جنيها لإنشاء ناد للأعضاء مزود بوسائل التسلية المختلفة من صالة كبيرة للاجتماع ، إلى حجرة لكرة الطاولة "البنج بنج" إلى حجرة للزائرين ، إلى جهاز للراديو يشنف الآذان بما ينقله من أغان وموسيقى ، ويوسع الفكر بما يذيعه من أخبار وأحاديث . . وللنادى "بوفيه" حوى كل مايحتاج اليه الأعضاء فى جلساتهم الطويلة من وسائل للتسلية ومرطبات مختلفة ما عدا المشروبات الروحية عملا بما تقضى به المبادئ التعاونية ، وقد مهدت الجمعية أمام النادى ملعبا لكرة القدم يزاول فيه فريق الكرة تمريناته اليومية ومبارياته الأسبوعية مع أندية الاسكندرية .

وليست الخدمات المادية أو الرياضية هى وحدها موضع الاهتمام فى جمعية المكس ، فإن هناك ما هو أجل من هذه الخدمات : هو المساواة ، أو إشعار العامل البسيط الذى يشقى طول نهاره ، والذى قد تدعوه حاجة العمل إلى السهر طول ليله . . إشعار ذلك العامل بالكرامة والإنسانية والإخاء تدفع إلى ذلك كله "الديمقراطية" التى هى إحدى مبادئ التعاون الأساسية المعمول بها فى الجمعيات التعاونية المنتشرة فى أنحاء العالم .

ولاشك أن هذه الروح الطيبة التى تقرب بين الرئيس والمرءوس ، وتؤاخى بين القلوب ، وتقضى على فوارق الطبقات فيحس بها الناس على اختلاف أوضاعهم ، ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات . . لا شك أن هذه الديمقراطية أقوم طريق للعمل المنتج وأضمن وسيلة للتعاون الصحيح . . ولا يظن القارئ أن الديمقراطية التى تقرب بين المهندس والعامل داخل الجمعية تقلل من احترام المرءوس لرئيسه ، أو تنزل من كرامة الرئيس أمام هذا المرءوس بل هى على العكس تزيد من محبة العمال لمهندسيهم ، ومن إكبارهم لهم ، كما تزيد من عطف أولئك المهندسين على عمالهم ، ومن سهرهم على العناية بهم وتخفيف متاعبهم . .

جمعية التعاون المنزلى بطلمبات البوصيلى

هذه جمعية جديدة ، وإذا قلنا جديدة فلا نعنى حداثة الإنشاء ، ولكنا نقصد حداثة الانضمام إلى قسم التعاون، وقبول إشرافه عليها ، والعمل بالقانون المتبع، والسير وفق مبادئه، تلك المبادئ التى لا تتغير بتغير الجمعيات والبلاد التى توجد فيها .

تقع الطلمبات على خط الاسكندرية — رشيد ، ولكنها أقرب جدا الى رشيد منها إلى الاسكندرية ، إذ لا يفصلها عن الأولى غير محطة برج رشيد . وقد دفع إلى إنشاء الجمعية الموجودة بهذه الطلمبات نفس الدافع الذى دفع أختها بطلمبات الكابية ، وهو بعد المكان عن العمران ، أو بمعنى آخر بعدها عن الحركة التجارية ، وصعوبة الحصول على ما يلزم العمال من الحاجات المنزلية الضرورية التى لا يستغنون عنها فى حياتهم اليومية .

وأعضاء الجمعية والمتعاملون معها هم مهندسو المحطة وعمالها الذين قربت بينهم الديمقراطية والمصلحة العامة . وقد بلغ عدد الأعضاء ٥٦ عضوا كما يدل على ذلك الإحصاء الذى عمل فى نهاية عام ١٩٣٩ ، ووصل رأس مال الجمعية إلى ٧٤ جنيها ، وبلغت قيمة المشتريات ١٥٣٤ جنيها ، وقدرت قيمة المبيعات بمبلغ ١٦٠٠ جنيه ، ووزع فى نهاية العام عائد قدره ٢ ٪ بخلاف فوائد الأسهم وقدرها ٣ ٪

وإذا كانت نسبة العائد ضئيلة ومقدار الفوائد أقل مما يوزع فى كثير من الجمعيات الاخرى ففى المستقبل الواسع وحسن الاستعداد للعمل بإخلاص، ما يدعو إلى الاطمئنان والثقة

الجمعية التعاونية الزراعية للتوريد والتسليف بالاسكندرية

دعا مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المصرية للتوريد والتسليف بالاسكندرية جميع أعضائها لحضور الاجتماع السنوى للجمعية العمومية ، للنظر فى جهود المجلس وأعماله التى تمت خلال عام ١٩٣٩

وكان مقر الاجتماع فى سوق الخضر والفاكهة بالسكة الجديدة وهى إحدى السوقين التابعتين للجمعية . . وقد بكر الزراع فى ذلك اليوم فى الحضور إلى هذه السوق لتصريف محاصيلهم

كالمعتاد يوميا ، وبعد انتهائهم من عملية البيع ، ومن معرفة حساباتهم ثم الاطمئنان على أرزاقهم تجمعوا حول موائد مدت لهم داخل السوق حيث جلسوا يتسامرون فى شؤونهم الزراعية ، وفى شؤون الجمعية .

وكان عدد الحضور يتزايد ساعة بعد ساعة لحضور المأدبة التى دعى إليها جميع الأعضاء ثم الاستعداد لحضور الجمعية العمومية . . وما وافت ساعة الغداء حتى وزعوا أنفسهم حول موائد الطعام فرحين مغتبطين بما أتيح لهم من فرصة للتعارف والتآزر . .

وكان مجلس الإدارة قد زين السوق بالأعلام المصرية الجميلة ، والثريات المختلفة الألوان وأعد داخل السوق مكانا فسيحا للاجتماع ملأه بالكراسى المذهبة وغيرها ، وما وافت الساعة الرابعة حتى كان المكان غاصا بالأعضاء . وقد حدد الغرض من هذا الاجتماع فيما يأتى :

(أولا) عرض تقارير التفتيش والمراجعة ومجلس الإدارة و لجنة المراقبة .

(ثانيا) عرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر ومشروع تجزئة الارباح للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩

(ثالثا) تجديد انتخاب من سقطت عضويتهم من أعضاء مجلس الإدارة و لجنة المراقبة أو انتخاب بدل عنهم .

(رابعا) تقرير حدود المادة ٤٢ من قانون التعاون .

الخطباء :

وبعد أن افتتحت الجلسة بتلاوة آى الذكر الحكيم وقف حضرة رئيس مجلس الإدارة فألقى كلمة جاء فيها :

" إنى ليسرنى أن أقدم اليكم الشكر على تلبية دعوتنا ، وحضور هذا الاجتماع السنوى الذى نعرض فيه عليكم أعمال مجلس الإدارة وحسابات الجمعية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩

" وإنى ليسرنى كذلك أن ألخص لكم المزايا التى حصلنا عليها فى تلك الفترة بفضل وجود الجمعية ونشاطها المتواصل فيما يأتى :

(أولا) حصول الزراع بفضل الجمعية على ثمن زراعية ممتازة .

(ثانيا) عدول وزارة التجارة والصناعة عن إقامة سوق للخضر بالاسكندرية بعد أن بين لها مجلس الإدارة مقدار نجاح سوق الجمعية و بعد أن لمست بنفسها مقدار ما يسديه السوقان للزراع من خدمات .

(ثالثا) نجاح الجمعية فى رفع القيود التى وضعتها البلدية فى العام الماضى على استعمال القمامة لتسميد المحاصيل .

(رابعا) سعى الجمعية فى تخفيف القيود التى تطبقها جمعية الرفق بالحيوان على الدواب التى ينقلون عليها محاصيلهم إلى سوق المدينة حتى لا تتعطل أعمال الزراع وتصاب بالضرر من حجز تلك الدواب" .

وأعقبه حضرة مفتش التعاون بمديرية الجيزة فتلا تقريره عن حالة الجمعية مدللا بالأرقام على مدى نجاحها وتقدمها واتساع حركة البيع فى السوقين ومقدار الخدمات التى قدمتها للأعضاء ، وتلاه حضرة مراجع حسابات التعاون فألقى كلمة عن حسابات الجمعية ودفاترها ومتانة مركزها المالى . ثم قام حضرة السكرتير فتلا تقرير مجلس الإدارة ، و بسط باسهاب أعمال الجمعية خلال عام ١٩٣٩ والخدمات التى قدمتها للأعضاء خاصة و جمهور الزراع عامة ومدى التقدم الذى وصلت إليه ، مدللا على ذلك بالأرقام التى سيأتى ذكرها عند الكلام على الجمعية نفسها فى موضع آخر .

ولما جاء دور حضرة رئيس لجنة المراقبة قام فألقى التقرير السنوى الخاص بتلك اللجنة وقد أثنى فى هذا التقرير على القائمين بادارة الجمعية والمشرفين على إدارة السوقين لما يبذلونه من جهود سارت بالجمعية والسوقين نحو النجاح المستمر .

وبعد أن وافقت الجمعية العمومية على الحسابات المعروضة ، واعتماد التقارير المرفوعة ، نظرت فى مسألة الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم بمجلس الإدارة و بلجنة المراقبة ، وقد وافقت الجمعية على تجديد انتخابهم لمدة أخرى .

الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

لزراع الاسكندرية وضواحيها خبرة خاصة فى زراعة الخضر والموز ، ويرجع الفضل فى جودة هذه المحاصيل إلى أسباب ثلاثة :

١ — خبرة أولئك الزراع ، تلك الخبرة التى توارثوها جيلا بعد جيل وأصبحت لهم فيها شهرة واسعة وصيت بعيد .

٢ — خصوبة أرض الاسكندرية وضواحيها وجودة تربتها وصلاحيتها لزراعة الخضر والفاكهة .

٣ — تسميد الأرض بقمامة المدينة (كناسة الشوارع) وهى محتوية على مواد عضوية مخصبة . وقد بلغ من الشهرة التى نالتها خضر الاسكندرية وفاكهتها أن أصبح أغلب ما يصدر للخارج من هذه الأصناف يؤخذ مما تنتجه أراضى تلك المنطقة وضواحيها .

وقد اعترضت هؤلاء الزراع الأكفاء متاعب كثيرة تتعلق بنقل محاصيلهم الى المدينة وتصريفها ، والانفاق على زراعتها ، مما حمل نفرا منهم على التفكير فى الأمر فى النصف الأول من سنة ١٩٢٩ . وكان ذلك بمناسبة عزم صحة بلدية الاسكندرية على حرق القمامة وعدم إعطائها للزراع ، تلك القمامة التى يرجع اليها سر خصوبة الأرض وقوتها . وقد وفق هذا النفر فى الدفاع عن وجهة نظر الزراع ، وإقناع الجهات المختصة بالعدول عن تنفيذ تلك الفكرة . وبدأ الزراع منذ ذلك الوقت يشعرون بفائدة جمع الكلمة ، وتوحيد الصفوف . وعلم موظفو التعاون فى نفس الوقت مركز هؤلاء الزراع وحاجتهم الى التعاون ، وصادفت دعايتهم هوى فى نفوسهم ، ولذلك قاموا يساعدونهم على ضم الصفوف وتكوين هيئة تدافع عنهم ، وكان أن تأسست الجمعية فى ٧ مايو من عام ١٩٢٩ برأس مال قدره ٢٧٠ جنيها اكتتب به ٢٢ عضوا . وبدأت الجمعية من ذلك التاريخ فى خدمة أعضائها والدفاع عن مصالحهم . وتصادف فى آخر السنة المذكورة أن رأى قلم المرور بالمدينة سحب النمر الزراعية التى تعطى للزراع لقيادة العربات التى ينقلون عليها محاصيلهم بدون رخصة قيادة ، وتطبيق نظام عربات النقل العادية عليهم ، وفى ذلك ضرر عظيم ، إذ بذلك يضطرون الى نقل محاصيلهم بالأجرة ، ويصيرون تحت رحمة الحوذية وأصحاب عربات النقل ، فضلا عن تعطيل مصالحهم وكثرة النفقات التى يتحملونها .

وكانت باكورة أعمال الجمعية أن مثلت الزراع فى الدفاع عن مصالحهم فى هذه القضية الهامة أمام البلدية ، ونجحت الجمعية فى مسعاها وتعهدت للبلدية بنصح الزراع وارشادهم الى عدم استعمال هذه العربات فى غير الغرض الذى خصصت له ، وتولت توزيع النمر على الزراع .

ولما كانت هذه المسألة تهم جميع زراع المدينة وضواحيها والبلاد القريبة من الاسكندرية فقد شعر الجميع بوجود الجمعية ، وشاع بينهم نبؤها ، وآمنوا بضرورة وجودها ، كما توقعوا نفعها ، ودفعهم ذلك كله الى الانضمام اليها أفواجا . وزاد عدد الأعضاء آخر السنة المذكورة من ٢٢ إلى ٢٩٧ عضوا ، وارتفع رأس المال من ٢٧٠ جنيها إلى ٧٢٠ جنيها .

وبدأت الجمعية بعد ذلك تفكر فى تصريف المحصول وهو الموضوع الرئيسى الذى يهم كل منتج ، وكان الزراع يبيعون محاصيلهم فى أسواق (وكايل) منتشرة بالمدينة ، وكان أصحابها من التجار يتحكمون فيهم ، ويتعسفون معهم ، ولا مفر من الالتجاء اليهم لتصريف هذه المحاصيل . وكان لهؤلاء التجار ضحايا من الزراع المساكين يغالطونهم فى الحساب ، ويغشونهم فى الميزان ، ويسوفون فى الدفع . وكان من أهم الوسائل التى بحثتها الجمعية ، بل من أولها ، علاج هذه الحالة بالاتفاق مع أحد أصحاب هذه الأسواق ، وقد رأى الجمعية على أن توصى جميع الأعضاء بتوريد محاصيلهم الى سوقه مقابل أن يتنازل لها عن جزء واحد من العمولة التى يتقاضاها نظير توسطه فى البيع وقدرها ٨ ٪ من الثمن ، على أن يكون للجمعية حق فحص الشكاوى التى تقدم من الأعضاء مع ادارة السوق . وقد لاحظت الجمعية فى آخر السنة أنه على الرغم من مراقبة التاجر لم يسلم الزراع من مظالمه ، كما لاحظت أن عمولتها من التاجر بلغت ١٩٥ جنيها ، أى أن قيمة المحاصيل التى وردها الأعضاء للسوق المذكورة بلغت ١٩٥٠٠ جنيه .

ولما رأت الجمعية كبر الكمية التى يوردها أعضاؤها سنويا ، وانضمام أهم الزراع لعضويتها فكرت فى إنشاء سوق خاصة بها لحماية أعضائها من جور التجار ، بل ومن جور سائر الزراع . وكانت خطوة جريئة لما يحتاج اليه المشروع من مال ومشقة وخبرة . وقد هب أصحاب الأسواق بالمدينة لمحاربة الجمعية والقضاء عليها فى مستهل حياتها ، وقبل أن يستفحل خطرها ، وكانت منافسة شديدة بين الرأسمالية والتعاون ، إذ يملك الفريق الأول رءوس أموال ضخمة وخبرة طويلة ، ولا يملك الثانى سوى تعاون أعضائه وإيمانهم بالتغلب على ما يعترضهم من عقبات بفضل تآزرهم وتضامنهم .

وبعد أن صادفت الجمعية فى الأشهر الثلاثة الأولى من حياة سوقها كثيرا من المتاعب وفقها الله فى عملها ، إذ نجحت فى التغلب على منافسة أولئك التجار ، والخروج سالمة من الشباك التى حاكوها حولها . وكان لهذا الانتصار رنة فرح وسرور بين جميع الزراع ، ودعاهم ذلك الى التسابق فى الانضمام الى عضوية الجمعية . وزاد عدد الأعضاء فى تلك السنة من ٢٩٧ عضوا الى ٧٢٠ عضوا وارتفع رأس المال من ٧٢٠ جنيها الى ١٧٠٧ جنيهات ، وبلغت قيمة الخضر والفاكهة التى توسطت السوق فى بيعها ٣٣١٨٨ جنيها ، وصارت سوق الجمعية لا تكتفى بتصريف محاصيل الاعضاء فقط بل تقوم بهذا العمل لجميع الزراع الذين يوردون محاصيلهم الى المدينة ولا تتوفر فيهم شروط العضوية فى الجمعية .

ولما استقر الأمر بيد الجمعية ، وأصبحت هى المسيطرة على جميع الخضر التى ترد الى المدينة فكرت فى أوائل سنة ١٩٣٦ فى إنشاء سوق ثانية ، وتم لها ذلك فى أول أبريل من السنة المذكورة . وزادت تبعا لذلك أعمال الجمعية ، ونمت نموا كبيرا .

خدمات الجمعية

تقدم الجمعية لأعضائها الخدمات الآتية :

١ — توريد أجود أصناف التقاوى والبذور ، وأنقى الأسمدة الكيماوية ومسحوق الكبريت ؛ وتقوم بإنبات التقاوى والبذور قبل توزيعها على الأعضاء للتحقق من صلاحيتها وقوة انتاجها ، وتستورد مسحوق الكبريت من الخارج رأسا بكميات كبيرة بعد تحليل عيناته للتحقق من درجة نقاوته . وللجمعية مخازن بسوقيها ملأى بهذه الأصناف حتى يتيسر لكل زارع الحصول على طلباته بعد بيع محصوله . وتبيع للأعضاء بالنقد وبالأجل ولغير الأعضاء بالنقد فقط .

٢ — تقديم القروض اللازمة لخدمة الأرض وزراعتها ، وجمع المحصول ونقله بدون فائدة ، وتخصم السلف من ثمن المحصول عند بيعه ، وتبلغ مثل هذه القروض سنويا نحو ١٢٠٠٠ جنيه .

٣ — التوسط لدى بنك التسليف الزراعى المصرى لمن يريد من الأعضاء ، لمدهم بسلف عينية ونقدية لخدمة المحاصيل الأخرى غير الخضر .

٤ — تمثيل زراع الاسكندرية وضواحيها فى الدفاع عن حقوقهم لدى الهيئات الحكومية والهيئات الأخرى ، والمطالبة بطلباتهم المشروعة .